لماذا أخفق الشرق الأوسط؟

دراسة نقدية في التاريخ الاقتصادي-السياسي

للشرق الأوسط حتى عام 1925

صلاح حسين أفندي

لماذا أخفق الشرق الأوسط؟

دراسة نقدية في التاريخ الاقتصادي–السياسي للشرق الأوسط

حتى عام 1925

صلاح حسين أفندي

عنوان الكتاب: لماذا أخفق الشرق الأوسط؟

دراسة نقدية في التاريخ الاقتصادي–السياسي للشرق الأوسط حتى عام 1925

المؤلف:

صلاح حسين أفندي

البريد الإلكتروني: mamslah@icloud.com

سنة النشر: 2026

الطبعة:

الطبعة الرقمية الأولى

صيغة النشر:

نشر مستقل

إصدار رقمي بصيغتي (PDF) و(EPUB)

حقوق النشر

2026 ©صلاح حسين أفندي

جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو نسخه، أو توزيعه، أو تخزينه في أي نظام استرجاع معلومات، أو نقله بأي وسيلة كانت — إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها — دون إذن خطي مسبق من المؤلف، باستثناء الاقتباسات القصيرة لأغراض البحث أو المراجعة، مع الإشارة الواضحة إلى المصدر.

ملاحظة حول الإتاحة: أُتيح هذا الكتاب ضمن نموذج نشر مستقل، يهدف إلى إتاحة مدخل فكري ومنهجي للعمل، مع الحفاظ على تكامل النسخة الكاملة بوصفها دراسة بحثية مرجعية

. إخلاء مسؤولية

الآراء والتحليلات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن اجتهاد المؤلف، وهي مقدّمة في إطار بحثي وتحليلي. ولا يُقصد بها تمثيل أي جهة أو مؤسسة، كما لا تشكّل دعوة سياسية مباشرة أو موقفًا أيديولوجيًا، بل قراءة نقدية لمسارات تاريخية واقتصادية في سياقها الزمني.

ملاحظة عن النسخة الأصلية :

أُنجز هذا الكتاب استنادًا إلى مشروع فكري سابق للمؤلف نُشر باللغة الكردية "بۆچی خۆرهەلاتی ناوەراست شکستیهێنا\ 2017"، غير أن النسخة العربية الحالية تمثل إعادة تأليف شاملة، لا ترجمة مباشرة. وقد أُعيدت صياغة البنية النظرية والفصول بما يجعل هذا العمل نصًا مستقلًا في لغته وأسلوبه وحججه.

النسخة الكردية الأصلية متاحة لدى المؤلف.

قائمة المحتويات:

لماذا هذا الكتاب؟ 10

المقدمة: في مسار الاندماج والتحول والتبعية 12

الفصل الأول 16

لماذا تراجعت حضارات الشرق الأوسط القديمة؟

- **القسم الأول:** الشرق الأوسط كمهد للحضارة
- **القسم الثاني:** انبثاق الدولة المركزية المبكرة
- **القسم الثالث:** النظام الديني بوصفه بنية شرعنة
- **القسم الرابع:** الاقتصاد والدولة: التوسع دون استقلال اجتماعي
- **حواشي الفصل الأول**

الفصل الثاني 29

المسار الأوروبي: بحث في العوامل التاريخية لنشوء الرأسمالية كنظامٍ داخلي قابل للتحول

- **القسم الأول:** تمهيد، الإطار البنيوي لمسار أوروبا
- **القسم الثاني:** الإقطاع الأوروبي
- **القسم الثالث:** المراكز الحضرية والتجارة وتكوّن الفاعلين الاجتماعيين
- **القسم الرابع:** الصراع على الشرعية وتطوّر القانون والمؤسسات
- **القسم الخامس:** شروط التحول نحو الرأسمالية الصناعية
- **حواشي الفصل الثاني**

المسار الخاص للشرق الأوسط منذ القرون الوسطى

- **القسم الأول:** الدولة قبل المجتمع ـــ ترتيب تشكّل السلطة والبنية الاجتماعية
- **القسم الثاني:** الدين والدولة الإقطاعية القبلية ـــ توحيد الشرعية بدل تعددها
- **القسم الثالث: الإقطاع** القبلي ـــ الدولة بوصفها نظام إدارة اجتماعية–عسكرية
- **القسم الرابع:** الاقتصاد والملكية ـــ غياب الاستقلال الاقتصادي للمجتمع
- **القسم الخامس:** العسكر وإعادة إنتاج الدولة ـــ العنف المنظَّم بوصفه أداة استقرار
- **القسم السادس:** غياب الصراع الاجتماعي المنتج ـــ انسداد آليات التغيير الداخلي
- **القسم السابع:** الاستقرار الطويل والانقطاعات الحادة ـــ مفارقة المسار التاريخي
- **خاتمة الفصل الثالث**
- **حواشي الفصل الثالث**

هدى النملى كتبت

الفصل الرابع 81

لماذا اختلفت عواقب انتشار الرأسمالية على دول وأمم العالم؟ دراسة تاريخية–بنيوية في الاقتصاد السياسي العالمي)

- **القسم الأول:** الرأسمالية كنظام ديناميكي ذو وجهين
- **القسم الثاني:** تحطيم العقبات أمام التوسّع الرأسمالي
- **القسم الثالث:** الطبيعة الازدواجية للرأسمالية على المستوى العالمي: الداخل والخارج
- **القسم الرابع: تباين** مسارات الاندماج في الرأسمالية العالمية: من الإصلاح إلى التبعية
- **القسم الخامس:** من المسار الانعزالي إلى «رأسمالية الدولة»: التجربة الاشتراكية وحدودها
- **القسم السادس:** اليابان والصين: تفاعل متغيّر مع الرأسمالية وتعدّد المسارات داخل المجتمع الواحد
- **الخاتمة التركيبية للفصل الرابع**
- **حواشي الفصل الرابع**

الفصل الخامس 106

لماذا أخفق الشرق الأوسط في أن يصبح جزءًا متطورًا من الرأسمالية العالمية (1800–1925)

- **القسم الأول:** الإطار البنيوي للصدام (1800)
- **القسم الثاني:** المرحلة الأولى (1800–1860): الاندماج التجاري دون التحول البنيوي
- **القسم الثالث:** المرحلة الثانية (1860–1890): فقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي

هدى الشامي كتب

- **القســـم الرابع:** المرحلـة الثـالثـة (1890–1925): انهيـار النظـام الإقطاعي القبلي وفشل ولادة البديل
- **الخلاصة العامة/النهائية للفصل الخامس**
- **حواشي الفصل الخامس**

الفصل السادس 143

كردستان: الحالة المكثّفة لمسار الاندماج التابع والانـهيار البنيوي

- **القسم الأول:** استقرار تقليدي هش قبل التوسع الرأسمالي
- **القسم الثاني:** الإصلاحات المركزية بوصفها تفكيكًا
- **القسم الثالث:** الفراغ البنيوي بعد تفكيك الإقطاع القبلي
- **القسم الرابع:** الأرض وإعادة إنتاج الهشاشة الريفية
- **القسم الخامس:** قوى اجتماعية ناشئة بلا قاعدة مادية
- **القسم السادس:** الاقتصاد الحدودي بوصفه نمطًا للتبعية
- **القسم السابع:** التقسيم وما بعده: التبعية كشرط دائم
- **خلاصة مركزة للفصل السادس**
- **حواشي الفصل السادس**

خلاصة تحليلية للمسار التاريخي (الفصل الأول-الفصل السادس):

الاندماج الذي لم يتحوّل: المسار البنيوي للتبعية في الشرق الأوسط 156

هوا والتاريخ

الفصل السابع 160

التبعية واللامساواة: إعادة تركيب المسار في إطار عالمي

- **القسم الأول :**اللامساواة بوصفها بنية تاريخية لا اختلالًا عابرًا
- **القسم الثاني :**الدولة في الأطراف – قوة تنظيمية بلا قاعدة اجتماعية
- **القسم الثالث :**الدين والثقافة والهوية – حدود التفسير ولماذا تبدو مقنعة
- **القسم الرابع :**الموارد والجغرافيا والاقتصاد الريعي – تفكيك الحتميات السائدة
- **القسم الخامس :**إعادة تركيب المسار – ما الذي يفسّره هذا الإطار؟
- **حاشية الفصل السابع**

الخاتمة العامة للكتاب 175

القائمة العامة لمراجع الكتاب 179

هەولێر نامەی کتێب

لماذا هذا الكتاب؟:

يتناول هذا الكتاب تاريخ الشرق الأوسط الحديث من زاوية تحليلية تسعى إلى تجاوز المقاربات الاختزالية التي اعتادت تفسير تعثّر المنطقة بالرجوع إلى عامل واحد، سواء أكان ثقافيًا، أو دينيًا، أو استعماريًا، أو سياسيًا. فمثل هذه التفسيرات، على اختلاف منطلقاتها، تميل إلى التعامل مع الإخفاق بوصفه نتيجة طارئة أو انحرافًا عن مسار «طبيعي» مفترض، وتغفل الطابع البنيوي الطويل للتجربة التاريخية التي تشكّلت ضمنها الدولة والمجتمع والاقتصاد في هذه المنطقة.

ينطلق التحليل هنا من إعادة صياغة السؤال المركزي: ليس لماذا «تخلّف» الشرق الأوسط، بل **كيف جرى اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي، وتحت أي شروط تاريخية وبنيوية، ولماذا لم يؤدِّ هذا الاندماج إلى تحوّل بنيوي مماثل لما شهدته مناطق أخرى**. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى الإخفاق باعتباره حدثًا استثنائيًا أو نتيجة نقص داخلي مجرد، بل بوصفه مآل مسار تاريخي محدد تشكّل مبكرًا، واستمرّت إعادة إنتاجه بأشكال مختلفة عبر مراحل لاحقة.

يعتمد الكتاب مقاربة الاقتصاد السياسي التاريخي بوصفها إطارًا تحليليًا يربط بين تطوّر أنماط الإنتاج، وطبيعة الدولة، وبنية المجتمع، وأشكال الصراع الاجتماعي، والسياق الدولي. ولا تُدرس هذه العناصر بوصفها متغيرات منفصلة، بل في تفاعلها المتبادل، وفي كيفية إسهامها في ترسيم حدود التحوّل وإمكاناته. فالمنطقة لم تكن خارج التاريخ العالمي، ولم تدخل العصر الحديث من موقع العزلة، بل اندمجت مبكرًا في التوسع الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر، غير أن هذا الاندماج جرى ضمن بنية اجتماعية–سياسية جعلت الدولة تسبق المجتمع، وحدّت من تشكّل قوى اجتماعية منتِجة قادرة على توليد تحوّل ذاتي مستدام.

من هذا المنظور، لا يُقاس تاريخ الشـــرق الأوســـط على نموذج خارجي معياري، ولا يُقرأ بوصـــفه ســـلســـلة من الإخفاقات بالمقارنة مع «تجربة ناجحة» مفترضـــة، بل كمســـار تاريخي له منطقه الداخلي وشـــروطه وحدوده. فغياب التحوّل البنيوي لا يُفسَّر هنا بوصفه نقصًا ثقافيًا أو فشلًا أخلاقيًا، بل كنتيجة لتكوّن تاريخي معيّن للعلاقة بين الســـلطة والاقتصـــاد والمجتمع.

لا يســـعى هذا الكتاب إلى إصـــدار أحكام معيارية على الماضـــي، ولا إلى استدعاء سرديات تمجيدية أو قطيعية، بل إلى تقديم قراءة نقدية لمسارات تشـكّل البنى الاجتماعية والسـياسـية والاقتصـادية، بوصـف ذلك مدخلًا ضـروريًا لفهم أزمات الحاضـر. فالأزمات المعاصـرة لا تُفهم هنا كظواهر منفصلة أو استثناءات طارئة، بل كامتدادات لمسار تاريخي طويل، تتراكم فيه القيود البنيوية وتُعاد صياغتها بأشكال جديدة.

وبهذا المعنى، يقدّم الكتاب تشـخيصًـا تاريخيًا تحليليًا، لا بوصـفه غاية في ذاته، بل كإطار لفهم حدود الممكن، ولفتح النقاش حول شـــروط التحوّل. فهو لا يطرح وصـفات جاهزة، ولا يدّعي امتلاك مفاتيح النهضـة، بقدر ما يســـعى إلى تفكيك الشـــروط التي جعلت الإخفاق قابلًا للاســـتمرار، وإلى توضيح السياق الذي لا يمكن لأي مشروع تحوّلي أن يتجاوزه أو يتجاهله.

المقدمة

في مسار الاندماج والتحول والتبعية

غالبًا ما يُتناول تاريخ الشرق الأوسط الحديث من زاوية التأخر عن الحداثة، أو من خلال مقارنته بمسارات التحول التي شهدتها أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، بما يفترض ضمنيًا وجود مسار واحد للتطور لم تسلكه المنطقة أو فشلت في اللحاق به. غير أن هذا النوع من المقاربات، على اختلاف صيغها، ينقل مركز السؤال من التاريخ الاجتماعي–الاقتصادي إلى ميدان الأحكام المعيارية، ويُغفل في الوقت نفسه مسألة أكثر تركيبًا تتعلّق بطبيعة المسار الذي سلكته المنطقة منذ لحظة اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي.

ينطلق التحليل هنا من إعادة صياغة هذا السؤال: كيف جرى اندماج الشرق الأوسط في الرأسمالية العالمية، وبأي شروط تاريخية وبنيوية، ولماذا لم يؤدِّ هذا الاندماج إلى تحوّل بنيوي مماثل لما شهدته مناطق أخرى؟ لا يُفترض في هذا السياق غياب الاندماج أو تأخره، بل على العكس، يُنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه جزءًا مبكرًا من التوسع الرأسمالي العالمي منذ مطلع القرن التاسع عشر، غير أن هذا الاندماج تمّ في إطار بنية اجتماعية–سياسية محددة، حدّدت نتائجه وحدوده.

يستند هذا التحليل إلى التعامل مع الإقطاعية القبلية في الشرق الأوسط بوصفها نظامًا اجتماعيًا–اقتصاديًا–سياسيًا متكاملًا، لا مجرد مرحلة

تاريخية عابرة أو نمط ملكية أرض، ومن مقارنتها بالإقطاعية الأوروبية لا على أساس التشابه أو الاختلاف الشكلي، بل من حيث ما أنتجته كل بنية من أنماط صراع، واستقلالية اجتماعية، وحدود للتحول. وفي هذا السياق، يُعاد النظر في موقع السلطة الدينية، وطبيعة الدولة، ودور التوازنات والصراعات الاجتماعية في تشكّل المسارات السياسية، بما يسمح بفهم غياب التحول البنيوي لا بوصفه نقصًا أو إخفاقًا عرضيًا، بل كنتيجة لمسار تاريخي محدد تشكّل منذ وقت مبكر مع اندماج المنطقة في النظام الرأسمالي العالمي.

يُفهم هذا المسار من خلال تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأنماط الملكية، وتشكّل الفائض، ومسارات الإصلاح، وتكوّن القوى الاجتماعية. فقد دخلت المنطقة العصر الحديث وهي محكومة بنظام إقطاعي قبلي ودولة تشكّلت قبل المجتمع، تمتلك أدوات القمع والتحصيل، لكنها تفتقر إلى قاعدة إنتاجية واجتماعية قادرة على توليد تحول ذاتي. في هذا الإطار، لم تكن الأرض علاقة إنتاج بقدر ما كانت أداة سلطة، ولم تتبلور الطبقات بوصفها قوى مستقلة، بل كشرائح مرتبطة بالبنى التقليدية أو بأجهزة الدولة.

عندما بدأت الرأسمالية العالمية بالتوسع نحو الشرق الأوسط، لم تدخل إلى فراغ تاريخي، بل تفاعلت مع هذه البنية وهي في طور احتضار طويل. غير أن هذا الاحتضار لم يُنتج قطيعة داخلية ولا بدائل اجتماعية قادرة على استيعاب التحول. فقد تجسّد الاندماج الرأسمالي أساسًا عبر التجارة والمال والامتيازات، ومن خلال الدولة أكثر مما جرى عبر المجتمع والإنتاج. وبدل أن تعمل الرأسمالية كقوة لإعادة تنظيم علاقات الإنتاج وتفكيك البنى التقليدية،

تحوّلت إلى آلية احتواء أعادت توظيف هذه البنى ضمن منظومة عالمية غير متكافئة.

لا يتعامل هذا التحليل مع الإصلاحات التي شهدتها المنطقة بوصفها غائبة أو عديمة الأثر، بل بوصفها مسارات فوقية ومجزأة، انصبّ جهدها على تحديث الجيش والإدارة وتعزيز قدرة الدولة على الضبط، من دون أن تمسّ جوهر علاقات الإنتاج أو تعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، نشأت قوى اجتماعية جديدة بفعل التعليم والتجارة والإدارة الحديثة، لكنها تشكّلت في ظل غياب قاعدة اقتصادية مستقلة، وضمن قنوات سياسية مغلقة أو ناقصة، ما حدّ من قدرتها على التحول إلى قوة تاريخية قائدة.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انهار النظام الإقطاعي القبلي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، غير أن هذا الانهيار لم يؤدِّ إلى نشوء رأسمالية وطنية مستقلة أو إلى قيام دولة–مجتمع حديثة. بل دخلت المنطقة مرحلة جديدة من الاندماج التابع، تجسّدت في دول قومية هشة واقتصادات مجزأة، مرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية من موقع غير متكافئ. في هذا السياق، لم تكن التبعية نتيجة لاحقة أو انحرافًا عن مسار مفترض، بل صيغة تشكّلت مبكرًا مع اندماج المنطقة في النظام العالمي واستمرّت بفعل إعادة إنتاج الشروط البنيوية ذاتها.

يُبنى هذا التحليل عبر مسار تاريخي يمتد من مطلع القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين، ويتدرّج من تفكيك الإطار البنيوي العام، إلى دراسة مسارات الاندماج الرأسمالي، ثم

إلى تحليل مرحلي للتحولات بين 1800 و1925. وتأتي دراسة الحالة الكردستانية في القسم الأخير بوصفها اختبارًا مكثّفًا لهذا المسار، لا باعتبارها استثناءً عن السياق الإقليمي، بل كحالة تتكاثف فيها عناصر التفكيك السياسي والاقتصادي والاجتماعي في صورة أكثر حدّة ووضوحًا.

بهذا المعنى، لا يسعى هذا العمل إلى تقديم سرد تاريخي وصفي، ولا إلى البحث عن «أسباب» أحادية للإخفاق، بل إلى اقتراح إطار تفسيري يربط بين البنية الاجتماعية، ومسار الدولة، وأنماط الاندماج في الرأسمالية العالمية. وهو إطار لا يقف عند حدود الماضي، بل يفتح أفقًا لفهم أزمات الدولة والاقتصاد والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر بوصفها امتدادًا لمسار تاريخي طويل، لا بوصفها ظواهر طارئة أو استثناءات معزولة.

كتاب كوردستاني

هدوالنّامدى كيب

الفصل الأول

لماذا تراجعت حضارات الشرق الأوسط القديمة؟

القسم الأول: الشرق الأوسط كمهد للحضارة

الشروط المادية الأولى للتشكّل الحضاري

لم يكن ظهور الحضارات الأولى في الشرق الأوسط حدثًا عارضًا أو استثناءً تاريخيًا، بل جاء نتيجة تضافر مجموعة من الشروط المادية والبيئية التي ميّزت هذه المنطقة عن غيرها في المراحل المبكرة من التاريخ الإنساني. فقد شكّلت الأنهار الكبرى، ولا سيما دجلة والفرات والنيل، إطارًا بيئيًا أتاح إمكانيات غير مسبوقة للاستقرار البشري والإنتاج الزراعي المنظم.[1]

أدّت الزراعة المروية، التي تطلّبت تنظيمًا جماعيًا للريّ، إلى تجاوز نمط العيش القائم على الصيد والجمع، وفتحت المجال أمام إنتاج فائض غذائي مستقر نسبيًا. ولم يكن هذا الفائض مجرد زيادة في الإنتاج، بل شكّل الشرط المادي الأساسي لقيام الحضارة، إذ أتاح تخصيص العمل، ونشوء فئات غير منتِجة مباشرة للغذاء، كالحرفيين، والكتبة، والإداريين، والمحاربين.[2]

غير أن هذا التحول لم يكن تقنيًا فقط، بل حمل معه آثارًا اجتماعية وسياسية بعيدة المدى. فتنظيم الريّ وتوزيع المياه لم يكن ممكنًا على أساس فردي، بل استلزم سلطة مركزية قادرة على التنسيق والضبط. وهكذا، ارتبط الاستقرار الزراعي منذ بداياته بنشوء أشكال أولية من السلطة المنظمة.[3]

من الاستقرار إلى التراتب الاجتماعي

مع اســـتقرار المجتمعات الزراعية، بدأت تظهر تفاوتات اجتماعية متزايدة. فقد أصـــبح التحكم بـالأرض والمياه، وبمخـازن الحبوب، مصـدرًا للقوة والنفوذ. ولم يعد المجتمع يتكوّن من وحدات متشـابهة، بل من طبقات متفاوتة في المكانة والوظيفة.[4]

وبذلك، لم يكن التراتب الاجتماعي نتيجة لاحقة للحضـارة، بل رافق نشـــأتها منذ المراحل الأولى. وقد مكّن هذا التراتب من تنظيم العمل على نطاق واســع، لكنه في الوقت نفســه وضــع الأســاس لعلاقات سلطة غير متكافئة.[5]

الفائض الاقتصادي بوصفه نواة السلطة

شـكّل الفائض الاقتصـادي العامل الحاسـم في الانتقال من مجتمعات زراعية مسـتقرة إلى مجتمعات حضـرية معقّدة. فالجهة التي تتحكم بـالفائض امتلكت القدرة على تنظيم العمل، وتمويل الجيوش، وبنـاء المنشـــآت الكبرى. ومن خلال هذا التحكم، بدأت تتشـــكل علاقة عضوية بين الاقتصاد والسلطة السياسية.[6]

المدينة كنقطة تحوّل حضاري

أدّى تراكم الفائض إلى نشوء المدن بوصفها مراكز إدارية واقتصادية ودينية. غير أن المدينة في الشرق الأوسط القديم لم تكن فضاءً مستقلًا عن الريف، بل ارتبطت به عبر شبكة من السيطرة الاقتصادية والسياسية، ما جعلها مركزًا لإدارة المجتمع ككل لا مجالًا لتوليد قوى اجتماعية مستقلة.[7]

الخصوصية المزدوجة للريادة المبكرة

تكمن خصوصية الشرق الأوسط في أن الشروط التي مكّنته من الريادة الحضارية المبكرة حملت في طياتها أيضًا بذور قيود لاحقة، إذ أُخضع الفائض منذ البداية لمنطق سياسي–سلطوي، لا لمجال تنافس اجتماعي حر.[8]

القسم الثاني : انبثاق الدولة المركزية المبكرة

لم يكن نشوء الدولة في الشرق الأوسط نتيجة تطوّر سياسي متأخر، بل جاء متزامنًا مع تشكّل الحضارة نفسها، بوصفها ضرورة تنظيمية لإدارة الإنتاج والفائض.[9]

تطلّبت الزراعة المروية جهازًا إداريًا مركزيًا يمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ والإكراه، وهو ما جعل الدولة تظهر قبل تشكّل عقد اجتماعي أو صراع طبقي منظم.[10]

ومع تطور هذا الجهاز، تحوّل الفائض إلى مورد خاضع لاحتكار الدولة، التي أصبحت فاعلًا اقتصاديًا مركزيًا يحدّد إعادة توزيع الموارد وفق أولويات سياسية وعسكرية.[11]

وقد ارتكزت الدولة المبكرة على البيروقراطية والقوة العسكرية، ما مكّنها من فرض النظام والاستقرار، لكنه في المقابل حدّ من نشوء قوى اجتماعية مستقلة عن مركز السلطة.[12]

ويكمن الفرق البنيوي مع المسار الأوروبي في أن الدولة في الشرق الأوسط سبقت تشكّل الطبقات الاجتماعية المستقلة، بينما نشأت الدولة الأوروبية لاحقًا نتيجة صراعات اجتماعية طويلة.[13]

القسم الثالث: الاستقرار الطويل وإعادة إنتاج السلطة

لم يكن الاستقرار الذي عرفته حضارات الشرق الأوسط استقرارًا عفويًا، بل نتاجًا مباشرًا لقوة الدولة المركزية وقدرتها على ضبط المجتمع والفائض الاقتصادي.[14]

غير أن استدامة هذا الاستقرار عبر قرون طويلة أدّت إلى تكلّس مؤسسي، حيث تحوّلت المؤسسات إلى أدوات لإعادة إنتاج الوضع القائم بدل التكيّف مع المتغيرات.[15]

وأدّى غياب الصراع الاجتماعي المنظَّم إلى إضعاف آليات التغيير الداخلي، ما جعل المجتمعات أكثر عرضة لانهيارات مفاجئة عند تعرّض الدولة لأزمات كبرى.[16]

هەولێر نامەی کتێب

القسم الرابع: الأسطورة والدين وشرعنة السلطة

لم تعتمد الدولة المركزية المبكرة في الشرق الأوسط على أدوات التنظيم والإكراه المادي وحدها، بل احتاجت، منذ مراحل تشكّلها الأولى، إلى منظومة رمزية تُضفي على السلطة طابعًا مشروعًا ومستقرًا. وفي هذا السياق، أدّت الأسطورة والدين دورًا محوريًا في ربط النظام الاجتماعي والسياسي بنظام كوني أوسع، ما أسهم في تحويل علاقات السلطة من ترتيبات بشرية قابلة للنقاش إلى حقائق مبرَّرة رمزيًا.[17]

في المجتمعات الأولى، لم تكن الأسطورة مجرّد سرد خيالي، بل شكّلت نظامًا معرفيًا يفسّر الكون، والطبيعة، والمجتمع، والعلاقة بين البشر والقوى المتعالية. وقد قدّمت هذه الأساطير تصورًا للعالم يقوم على نظام كوني متوازن وتسلسل هرمي ثابت وتوافق بين السماء والأرض، وهو ما منح السلطة السياسية شرعية تتجاوز المجال الدنيوي المباشر.[18]

مع تطوّر المجتمعات وتعقّد بنيتها، تحوّلت الأساطير تدريجيًا إلى أديان مؤسسية أكثر انتظامًا، تمتلك عقائد واضحة وطقوسًا ثابتة ومؤسسات دينية مرتبطة بالسلطة أو متحالفة معها، ما عزّز قدرة الدولة على إنتاج معنى دائم للطاعة، لا يقوم على الخوف وحده، بل على الاقتناع.[19]

من المهم التمييز بين دور الدين بوصفه أداة قمع مباشر، ودوره بوصفه آلية شرعنة. ففي أغلب الحالات، لم يكن الدين وسيلة قسرية

تُفرض بالقوة، بل إطارًا تفسيريًا يجعل الامتثال للنظام القائم يبدو طبيعيًا أو ضروريًا أو أخلاقيًا.[20]

أدّى تداخل السلطة السياسية مع الشرعية الدينية إلى إضفاء طابع مقدس على الحاكم أو على النظام السياسي ككل، ما قلّص المجال المتاح للنقد، وأضعف فكرة المساءلة البشرية، وحوّل الاعتراض إلى خروج على النظام الكوني أو الإرادة المتعالية.[21]

أسهم هذا النمط من الشرعنة في تعزيز الاستقرار البنيوي، لكنه في الوقت نفسه عمّق الجمود المؤسسي، إذ حُدِّدت إمكانيات التغيير الداخلي ضمن حدود ضيقة، وتحول الدين—بحكم تداخله مع الدولة—إلى عنصر محافظ يعيد إنتاج النظام القائم.[22]

ومن منظور تاريخي–بنيوي، لا يمكن فصل الدور الرمزي للأسطورة والدين عن الشروط المادية التي ناقشناها سابقًا، إذ جاءت الشرعنة الرمزية لتكمل احتكار الدولة للفائض وتركيز السلطة وغياب قوى اجتماعية مستقلة.[23]

هنوالنامعلى كتب

القسم الخامس: غياب آليات التصحيح الداخلي

إذا كانت الأقسام السابقة قد بيّنت كيف تشكّلت الدولة المركزية المبكرة، وكيف أسهم الاستقرار الطويل والشرعنة الرمزية في ترسيخها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: لماذا لم تُنتج هذه البنى آليات داخلية قادرة على تصحيح الاختلالات أو تجديد النظام من الداخل؟[24]

يُقصد بآليات التصحيح الداخلي مجموعة الوسائط السياسية والاجتماعية التي تمكّن المجتمع من مراجعة السياسات القائمة وإعادة توزيع السلطة أو الموارد جزئيًا وامتصاص الأزمات دون انهيار شامل. غير أن هذه الآليات لم تتطوّر في الشرق الأوسط القديم بالصورة التي تسمح بحدوث تحولات تراكمية.[25]

أدّى تركّز السلطة في يد الدولة المركزية إلى إغلاق المجال السياسي أمام المشاركة والمساءلة، ولم تتبلور قنوات مؤسسية تمكّن المجتمع من التأثير في القرار السياسي أو فرض إصلاحات تدريجية.[26]

كما ارتبط غياب التصحيح الداخلي بضعف استقلال الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين عن الدولة، إذ حال احتكار الفائض دون تشكّل طبقات تمتلك موارد ذاتية تمكّنها من الضغط أو التفاوض.[27]

وفي هذا السياق، لم يتطوّر القانون بوصفه إطارًا تفاوضيًا مستقلًا، بل أداة لضـــبط الطاعة وحماية النظام القائم، ما حدّ من إمكانيات التصحيح المؤسسي.[28]

أســـهم هذا الســـياق البنيوي في تحويل مســـار التغيير من إصـــلاح تدريجي إلى انقطاعات حادة، حيث كانت الأزمات الكبرى تؤدي إلى انهيارات مفاجئة بدل تحولات داخلية متدرجة.[29]

القسم السادس: مقارنة تمهيدية مع أوروبا

لا تهدف هذه المقارنة التمهيدية إلى تحليل المسار الأوروبي تفصيليًا، بل إلى إبراز الفروق البنيوية في ترتيب تشكّل الدولة والمجتمع. ففي الشرق الأوسط، سبقت الدولة تشكّل قوى اجتماعية مستقلة، بينما نشأت الدولة الأوروبية لاحقًا نتيجة صراعات طويلة بين قوى متنافسة.[30]

أدّى هذا الاختلاف إلى تباين جوهري في طبيعة الملكية والاستقلال الاقتصادي، حيث لم تتطوّر في الشرق الأوسط ملكية مستقلة محمية قانونيًا خارج الدولة، على عكس ما سيحدث لاحقًا في أوروبا.[31]

كما اختلف دور الصـراع الاجتماعي، إذ جرى احتواؤه أو قمعه في الشـرق الأوسـط، بينما تحوّل في أوروبا إلى محرّك لتطوير القانون والتمثيل وإعادة توزيع نسبي للسلطة.[32]

القسم السابع: الخلاصة التركيبية للفصل الأول

يُظهر التحليل أن الشروط التي مكّنت الشرق الأوسط من الريادة الحضارية المبكرة أسهمت، في الوقت نفسه، في إنتاج مسار طويل الأمد اتسم بالاستقرار والجمود النسبي. فقد أدّى احتكار الدولة للفائض والشرعية معًا إلى تحقيق انتظام اجتماعي طويل، لكنه أغلق إمكانيات التغيير الداخلي التدريجي.[33]

وبذلك، تحوّل التغيير من مسار إصلاحي تراكمي إلى انقطاعات حادة، ولم يكن هذا نتيجة خلل ثقافي، بل نتيجة ترتيب تاريخي محدد لتشكّل الدولة والاقتصاد والشرعية.[34]

همه‌ی کتێب

حواشي الفصل الأول

1. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
2. Dudley Dillard, *Economic Development of the North Atlantic Community* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967).
3. Karl A. Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven: Yale University Press, 1957).
4. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
5. Shapour Ghasemi, *The Achaemenid Empire* (Tehran: Iran Chamber Society, 2015).
6. Roger Owen and Şevket Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).
7. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa*.
8. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (New York: Crown Publishers, 2012).
9. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).
10. Karl A. Wittfogel, *Oriental Despotism*.
11. Alan Richards and Ishac Diwan, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 2008).
12. Martin Kragh, *Rysslands historia från Alexander II till Putin* (Stockholm: Dialogos Förlag, 2014).
13. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail*.
14. Johan Engvall, *Korruption i den forna sovjetunionen* (Stockholm: Världspolitikens Dagsfrågor, no. 6, 2016).
15. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomisk historia* (Lund: Studentlitteratur, 2014).
16. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*.
17. Mircea Eliade, *The Myth of the Eternal Return: Cosmos and History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1954).
18. Henri Frankfort et al., *Before Philosophy: The Intellectual Adventure of Ancient Man* (Chicago: University of Chicago Press, 1946).

19. Max Weber, *The Sociology of Religion* (Boston: Beacon Press, 1963).
20. Clifford Geertz, "Religion as a Cultural System," in *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973).
21. Ernst Kantorowicz, *The King's Two Bodies: A Study in Medieval Political Theology* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).
22. Talal Asad, *Genealogies of Religion* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).
23. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 2001).
24. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).
25. Douglass C. North, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
26. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992* (Oxford: Blackwell, 1992).
27. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail*.
28. Max Weber, *Economy and Society* (Berkeley: University of California Press, 1978).
29. Jared Diamond, *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed* (New York: Viking, 2005).
30. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).
31. Douglass C. North and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).
32. Charles Tilly, *European Revolutions, 1492–1992* (Oxford: Blackwell, 1993).
33. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
34. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*.

الفصل الثاني

أصول التفوق الأوروبي: بحث في العوامل التاريخية لنشوء التنمية والرفاهية (500–1800م)

هدى التميمي كتب

تمهيد تحليلي: المسار الأوروبي كحالة تاريخية مخصوصة

لا يتناول هذا الفصل المسار الأوروبي بوصفه نموذجًا معياريًا للتقدّم، ولا باعتباره نتيجة حتمية لتفوّق ثقافي أو ذهني، بل بوصفه مسارًا تاريخيًا تشكّل ضمن شروط بنيوية مختلفة عن تلك التي سادت في الشرق الأوسط.[35] فالهدف ليس تفسير "لماذا تقدّمت أوروبا" بمعزل عن غيرها، بل فهم كيف قادت تركيبة تاريخية معيّنة إلى نتائج مختلفة.

ينطلق التحليل من الفرضية التي مهّد لها الفصل الأول، ومفادها أن ترتيب تشكّل الدولة، والاقتصاد، والشرعية الاجتماعية يلعب دورًا حاسمًا في فتح أو إغلاق إمكانيات التحوّل طويل الأمد.[36] وإذا كان الشرق الأوسط قد شهد نشوء دولة مركزية قوية في مرحلة مبكرة سبقت تبلور قوى اجتماعية مستقلة، فإن أوروبا الغربية دخلت تاريخها الوسيط في وضع مغاير تمامًا، اتسم بتفكك سياسي، وضعف سلطوي، وتعدّد مراكز القوة.[37]

ولا يعني هذا الوضع تفوقًا أوليًا، بل على العكس. فقد عانت أوروبا لقرون طويلة من الفقر، وعدم الاستقرار، والحروب، والتراجع السكاني. غير أن هذه السمات، التي تُعدّ في الظاهر عوائق أمام التقدّم، ستتحوّل تدريجيًا—وعبر مسار طويل ومعقّد—إلى شروط تتيح نشوء دينامية تاريخية مختلفة، تقوم على الصراع، والتفاوض، والتكيّف المؤسسي.[38] ويركّز هذا الفصل على تحليل هذه الدينامية من خلال تتبّع المراحل التاريخية التي سبقت نشوء الرأسمالية الصناعية والدولة الحديثة، مبيّنًا كيف أسهم غياب السلطة المركزية الشاملة، وتعدّد الفاعلين الاجتماعيين، في إنتاج مسار تحوّل تراكمي لا يقوم على الاستقرار الطويل بقدر ما يقوم على التغيير المستمر.

القســـم الأول: تفكك الســـلطة المركزية بعد انـهيار الإمبراطورية الرومانية

شـــكّل انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس الميلادي نقطـة تحوّل كبرى في التـاريخ الأوروبي. فمع ســـقوط الجهـاز الإداري والعسـكري الذي وحّد مسـاحات واسـعة من أوروبا تحت سـلطة مركزية واحدة، دخلت القارة مرحلة طويلة من التفكك السـياسـي والمؤسـسـي. ولم يقتصـر هذا الانهيار على غياب سلطة سياسية عليا، بل شمل أيضًـا تفكك آليات الجباية، وتراجع البنية القانونية الموحّدة، وانقطاع شـــبكات الإدارة المركزية التي كانت تنظّم العلاقة بين المركز والأقاليم.[39]

أدّى هذا التفكك إلى غياب دولـة قادرة على احتكار العنف المشـــروع أو التحكم بالفائض الاقتصادي على نطاق واسع. وبخلاف ما شهدته مجتمعات الشرق الأوسط في مراحل مبكرة، لم تظهر في أوروبا سلطة شاملة قادرة على دمج المجتمع بأسـره ضـمن إطار سـياسـي واحد.[40] وبدلًا من ذلك، نشـأت فسـيفسـاء من الكيانات المحلية، لكل منها قدر محدود من السـلطة والنفوذ.

لم يكن ضـــعف الســـلطة المركزية في أوروبا عاملًا إيجابيًا في ذاته، لكنه خلق وضـــعًا تاريخيًا مختلفًا. ففي غياب دولة قوية قادرة على فرض نظام شـامل، لم يكن بالإمكان احتكار الموارد أو إخضـاع المجتمع لسلطة واحدة دائمة.[41] وقد أدّى ذلك إلى نشـوء فضـاء سياسـي مفتوح نسـبيًا، تتعايش فيه قوى متعددة دون أن تنجح إحداها في القضـاء على الأخرى نهائيًا، وهو ما حال دون تشـــكّل نمط احتكار للفائض شـــبيه بما عرفته الدولة المركزية المبكرة في الشرق الأوسط.[42]

أفرز هذا الواقع السـياسـي تعدّدًا في مراكز القوة، تمثّل في ملوك محليين، ونبلاء إقطاعيين، وسـلطات كنسـية، ومدن ناشـئة، لكل منها مجال نفوذ

جزئي. ولم يكن هذا التعدّد نتيجة تصـميم مؤسـسـي واعٍ، بل نتاجًا لغياب القدرة على فرض مركز واحد. غير أن هذه البنية المفتوحة حالت دون تكلّس السـلطة، وخلقت توازنات متحرّكة بين الفاعلين، وأبقت المجال مفتوحًا أمام الصراع والتفاوض.[43]

تكمن أهمية هذه المرحلة في المقارنة الضمنية التي تتيحها مع المسار الذي تناوله الفصل الأول. ففي حين أفضت الشروط المادية المبكرة في الشرق الأوسط إلى نشوء دولة مركزية قوية سبقت المجتمع، فإن أوروبا دخلت تاريخها الوسيط من دون دولة شاملة أو جهاز قادر على ضبط المجتمع بالكامل.[44] وقد شكّل هذا الاختلاف في نقطة الانطلاق—لا في الثقافة أو القدرات—الأساس الذي ستُبنى عليه مسارات تاريخية متباينة لاحقًا.

القســـم الثـاني: الإقطاع الأوروبي ـــ بنيـة قيدت التطور وأطلقت ديناميته في آنٍ واحد

نشـأ النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية بوصـفه اسـتجابة تاريخية مباشــرة لحالة التفكك الســياســي التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية. ففي غياب ســـلطة مركزية قادرة على فرض النظام أو توفير الحماية، تشـكّلت علاقات اجتماعية–سياسية تقوم على تبادل الحماية مقابل العمل والولاء. ولم يكن الإقطاع نظامًا اقتصـــاديًا فحســـب، بل إطارًا شـــاملًا نظّم الملكية، والســـلطة، والعلاقات الاجتماعية في مرحلة تاريخية طويلة.[45]

تميّز هذا النظام بتفتت الســـلطة الســـياســـية وغياب جهاز إداري مركزي. فلم يكن السـيد الإقطاعي مجرد مالك أرض، بل صـاحب سـلطة قضـائية وعسـكرية محدودة داخل مقاطعته، في حين اعتمد الملك نفسـه على شـبكة من الولاءات المتبادلة أكثر مما اعتمد على جهاز سلطوي موحّد.[46] وقد حال هذا الترتيب دون نشوء جهة قادرة على احتكار الأرض أو التحكم الكامل بالفائض الاقتصادي.

ويقتضـــي فهم الإقطاع الأوروبي تمييزه عن أنماط إقطاعية أخرى نشـأت في سـياقات تاريخية مغايرة، ولا سـيما تلك التي تبلورت في الشـرق الأوسـط. فالإقطاع في أوروبا لم ينشـأ من تداخل مباشـر بين البنية القبلية والدولة، بل من تفكك دولة إمبراطورية قديمة وغياب سلطة مركزية قادرة على الضبط الشامل.[47] وعلى النقيض من ذلك، شـهد الشـرق الأوسـط تداخلًا طويل الأمد بين البنى القبلية والدولة، حيث أُعيد توظيف العصبية داخل بنية السلطة بدل أن تُقيدها.

من منظور قصـــير المـدى، شـــكّـل الإقطـاع قيـدًا على التطور الاقتصــادي، إذ حدّ من حرية تنقل الفلاحين، وأبطأ توسّــع الســوق، وقيّد تراكم الفائض القابل لإعادة الاســتثمار. غير أن هذا القيد لم يتحوّل إلى تكلّس شــامل، لأن الإقطاع نفســه كان نظامًا غير مكتمل الســـيطرة، لا يتيح لأي فاعل احتكار الســـلطة أو الموارد بشـــكل مطلق.[48]

أنتج هذا الوضــع بنية صــراعية دائمة، تمثّلت في توترات مســتمرة بين الملوك والنبلاء، وبين النبلاء والكنيســـة، وبين المدن الناشـــئة والإقطاع الريفي. ولم يكن هذا الصــراع اســتثناءً، بل ســمة بنيوية حالت دون استقرار السلطة في يد طرف واحد لفترات طويلة.[49] كما لم يتطوّر القانون في ظل الإقطاع بوصـــفه أداة مركزية لفرض الطاعة، بل بوصـــفه إطارًا عرفيًا ينظم العلاقات ويحدّ من قدرة أي فاعل على فرض إرادته بشكل أحادي.[50]

وتكمن المفارقة التاريخية في أن هذا النظام، رغم طابعه التقليدي، أسـهم في منع التكلّس البنيوي طويل الأمد. فالتفتت السياسـي، وتعدّد مراكز القوة، وغياب الدولة الشـــاملة، حالت دون نشـــوء اســـتقرار جامد يعيد إنتاج نفسـه بلا نهاية، وأبقت المجال مفتوحًا أمام تحولات تدريجية ستتبلور لاحقًا.[51]

القسم الثالث: المدن والتجارة ونشوء فاعلين اجتماعيين مستقلين

شـــهدت أوروبـا الغربيـة، ابتداءً من القرون الوســـطى المتـأخرة، صـــعودًا تدريجيًا للمدن بوصـفها مراكز اقتصـادية واجتماعية ذات طبيعـة مختلفـة عن المحيط الإقطـاعي الريفي. ولم تكن هذه المدن امتدادًا مباشـرًا لسـلطة الدولة أو الإقطاع، بل نشـأت في كثير من الحالات على هوامش السيطرة السياسية القائمة، مستفيدة من ضعف السلطة المركزية وتعدّد مراكز النفوذ.[52]

تميّزت المدينة الأوروبية بكونها فضـــاءً للتبادل التجاري والحِرَف والصناعات الصغيرة، ومجالًا لتجمّع فاعلين لا يستمدّون قوتهم من الأرض أو العصبية، بل من النشاط الاقتصادي. وأدّى توسّع التجارة إلى تقليص مركزية الأرض بوصفها المصدر الوحيد للفائض، وفتح المجال أمام تراكم ثروة مستقلة نسبيًا عن السيطرة الإقطاعية.[53]

كما ارتبط صـــعود المدن بتوسّـــع التجارة الدولية، ولا ســـيما عبر الفضاء البحري المفتوح، حيث حال ضعف السيطرة السياسية على البحار دون احتكار الملاحة والتجارة. وقد أتاح ذلك نشـوء أنشـطة اقتصادية خارج الإطار التقليدي للسلطة، وأسهم في تعزيز استقلال الفاعلين التجاريين وربط المدن الأوروبية بشـــبكات تبادل عابرة للأقاليم، ما شكّل أحد الشروط البنيوية الأساسية لتحوّلها اللاحق إلى قوى اجتماعية وسياسية مؤثّرة.[54]

القسم الرابع: الصراع الاجتماعي وتحوّله إلى آلية مؤسسية

في قلب التحوّلات التي شهدتها أوروبا الغربية منذ أواخر العصور الوسطى، برزت فئة اجتماعية جديدة تمثّلت في التجّار والحِرَفيين وأصحاب الورش، الذين شكّلوا النواة الأولى لما يُعرف بالبرجوازية المبكرة. ولم تكن هذه الفئة طبقة متجانسة أو واعية بذاتها منذ البداية، لكنها امتلكت سمات مشتركة أساسية، في مقدّمتها امتلاك موارد اقتصادية مستقلة نسبيًا، والسعي إلى حماية النشاط التجاري من التدخّل الإقطاعي، والمطالبة بقواعد أكثر استقرارًا لتنظيم التبادل.[55] وقد أدّى ظهور هذه الفئة إلى إدخال عنصر جديد في التوازنات الاجتماعية، إذ لم تعد العلاقات محصورة بين الإقطاعي والفلاح، بل أُضيف إليها فاعل ثالث يمتلك مصالح مختلفة وأدوات ضغط مغايرة.

سعت المدن الأوروبية، في سياق صراعها مع الإقطاع، إلى انتزاع امتيازات قانونية وتنظيمية تضمن لها قدرًا من الاستقلال. وقد تجلّى ذلك في مواثيق مدنية منحت المدن حقوقًا خاصة، وفي تنظيمات مهنية كالنقابات والطوائف الحِرَفية، وفي محاكم محلية نظّمت شؤون التبادل والعمل.[56] ومع أن هذه الامتيازات لم تُلغِ السيطرة الإقطاعية كليًا، فإنها أسهمت في تقليصها وفتحت المجال أمام نشوء مؤسسات حضرية تُدار وفق منطق مختلف عن منطق الريف الإقطاعي.

أدّى صعود المدن والتجارة إلى إعادة تشكيل شبكة التحالفات السياسية والاجتماعية. ففي كثير من الحالات، تحالفت المدن مع

الملوك ضـــد النبلاء، أو دعمت الســـلطة المركزية الناشـــئة مقابل ضمانات اقتصادية، أو لعبت دورًا تفاوضيًا بين القوى المتنافسة.[57] وقد أســـهمت هذه التحالفات في إضـــعاف البنية الإقطاعية التقليدية عبر تـآكـل تـدريجي نـاتج عن تغيّر موازين القوة، لا عبر قطيعـة مفاجئة. فالإقطاع لم يُلغَ بقرار سـياسـي، بل فقد تدريجيًا قدرته على احتكار الموارد والسلطة مع صعود فاعلين جدد.

لم يكن هذا التحوّل سلميًا أو خطّيًا، بل رافقته صراعات متكرّرة بين المدن والإقطاع، وبين الفاعلين الاقتصاديين والسلطات القائمة. غير أن هذه الصـراعات، بخلاف ما حدث في مسـارات تاريخية أخرى، لم تُقمع بالكامل، بل جرى احتواؤها وتنظيمها تدريجيًا.[58] وقد أســهم هذا الاحتواء في تطوير أشـــكال أولية من التمثيل، وترســـيخ قواعد تفاوضـــية، وتعزيز فكرة أن المصـــالح المتعارضـــة يمكن إدارتها ضمن أطر مؤسسية، لا عبر الإخضاع الكامل.

تميّز المســـار التاريخي الأوروبي بأن الصـــراع الاجتماعي لم يكن فيه ظاهرة اسـتثنائية أو اختلالًا عابرًا، بل حالة بنيوية رافقت تطوّر المجتمع منذ مرحلة التفكك السياسي في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية. فقد أسـهم تفتت السلطة، وتعدّد مراكز القوة، وغياب دولة مركزية شـاملة، في إبقاء التوترات الاجتماعية والسـياسـية مفتوحة، دون أن تنجح أي جهة في إلغائها أو احتكارها.[59] وبخلاف المسارات التي جرى فيها احتواء الصـــراع داخل بنية ســـلطوية مغلقة أو قمعه بالقوة، ظلّ الصراع في أوروبا عنصرًا مكوّنًا للعلاقات الاجتماعية، لا عارضًا ينبغي القضاء عليه.

اتّخذ هذا الصراع أشكالًا متعددة عكست تنوّع الفاعلين الاجتماعيين وتباين مصالحهم، من توترات بين الملوك والنبلاء حول حدود السلطة والجباية، إلى صراعات بين المدن والإقطاع الريفي حول الامتيازات والاستقلال، وصولًا إلى التنافس بين الكنيسة والسلطة الزمنية حول مصادر الشرعية والنفوذ.[60] ولم يكن أي من هذه الصراعات قادرًا على الحسم النهائي، بسبب توازن القوى النسبي وغياب مركز سلطوي قادر على فرض إرادته المطلقة، ما أبقى المجال مفتوحًا للتفاوض بدل الانغلاق على صدام صفري دائم.

مع تكرار الصراعات وكلفتها الاقتصادية والبشرية، بدأت الأطراف المتنازعة تبحث تدريجيًا عن صيغ أقل كلفة لإدارة التوترات. وهنا بدأت تتبلور آليات تفاوضية أولية، تقوم على التسويات المؤقتة، والاعتراف المتبادل بالمصالح، وتحديد حدود مقبولة لاستخدام القوة.[61] ومع أن هذه الآليات لم تكن مؤسسات مكتملة بعد، فإنها مثّلت خطوة أولى نحو تنظيم الصراع بدل تركه للعنف العاري.

في هذا السياق، بدأ القانون يكتسب وظيفة جديدة، لا بوصفه أداة طاعة تفرضها سلطة مركزية، بل بوصفه إطارًا لتنظيم العلاقات بين قوى متنافسة. فقد تطوّرت الأعراف والمواثيق والاتفاقات لتحدّد الحقوق والواجبات وقواعد التبادل وآليات الفصل في النزاعات.[62] ومع أن هذه القواعد كانت محلية ومجزّأة في البداية، فإنها أسهمت في ترسيخ فكرة أن الصراع يمكن إدارته عبر قواعد متّفق عليها، لا عبر الإخضاع الكامل.

أدّى تنظيم الصراع إلى بروز أشكال أولية من التمثيل السياسي والاجتماعي. ولم ينشأ هذا التمثيل نتيجة منحة سلطوية، بل نتيجة ضغوط متراكمة فرضتها قوى اجتماعية سعت إلى حماية مصالحها داخل النظام القائم.[63] وقد تجلّى ذلك في المجالس المحلية، والهيئات التمثيلية للنبلاء، ومؤسسات تفاوضية بين السلطة والفاعلين الاقتصاديين، ما أدخل المجتمع، ولو جزئيًا، في عملية صنع القرار وربط شرعية السلطة بقدرتها على التفاوض والاستجابة.

ويكتسب نشوء البرلمانات في عدد من الممالك الأوروبية أهمية خاصة بوصفه تعبيرًا مؤسسيًا مبكرًا عن تنظيم الصراع الاجتماعي والسياسي. فمنذ القرن الرابع عشر، بدأت تظهر هيئات تمثيلية لم تنشأ استجابةً لمطالب شعبية عامة، بل نتيجة صراعات داخل الشرائح الأرستقراطية نفسها، ولا سيما حول قضايا الجباية وحدود سلطة الملك.[64] وقد اضطرّت السلطة الملكية، في ظل ضعف مواردها، إلى التفاوض مع هذه الفئات، ما أسهم في نشوء مؤسسات تنظّم هذا التفاوض وتمنحه طابعًا أكثر استقرارًا.

ومع صعود المدن وتنامي قوة البرجوازية التجارية والحِرَفية، اتّسعت قاعدة التمثيل تدريجيًا لتشمل فئات جديدة تمتلك وزنًا اقتصاديًا متزايدًا. وقد أسهم هذا التوسّع في تحويل البرلمان من مؤسسة نخبويّة محدودة إلى فضاء أوسع للتفاوض بين قوى اجتماعية متعدّدة، ما عزّز دوره بوصفه أداة لتنظيم الصراع بدل قمعه.[65]

لا يكتمل تحليل الصراع المؤسسي في أوروبا دون إدراج الكنيسة بوصفها سلطة مستقلة ومنافسة للدولة. فقد امتلكت الكنيسة أراضي واسعة وموارد اقتصادية كبيرة، وتمتّعت ببنية تنظيمية عابرة للأقاليم وشرعية مستقلة عن السلطة الزمنية. [66] وقد وضعها هذا الاستقلال في موقع صراعي دائم مع الملوك والنبلاء، وأسهم في تعدّد مصادر الشرعية ومنع احتكارها من قبل الدولة.

وعلى خلاف ذلك، لم تتطوّر في الشرق الأوسط سلطة دينية مستقلة مماثلة، إذ اندمجت المؤسسات الدينية، في معظم التجربة التاريخية الإسلامية، ضمن جهاز الدولة أو خضعت لسلطتها. وقد أدّى هذا الاندماج إلى توحيد مصادر الشرعية بدل تعدّدها، ما عزّز منطق الدولة الشاملة وقلّل من إمكانيات الصراع المؤسسي المنتج.[67]

لم تكن الدولة الملكية الأوروبية كيانًا مكتفيًا بذاته، بل اعتمدت بنيويًا على المجتمع في الموارد والسند. فمن دون موافقة النبلاء والكنيسة، ولاحقًا المدن، لم تكن السلطة قادرة على الجباية أو خوض الحروب أو حفظ النظام.[68] وقد وضع هذا الاعتماد الدولة في موقع تفاوضي، وجعل كل توسّع في سلطتها مشروطًا بتقديم تنازلات واعتراف بحقوق فئات اجتماعية متزايدة.

وبذلك، لم يكن تقييد السلطة في أوروبا نتيجة وعي ديمقراطي مبكر، بل نتيجة مباشرة لاعتماد الدولة على المجتمع. وقد أسهم هذا الاعتماد في تحويل الصراع من مواجهة صفرية إلى عملية تفاوضية مستمرة، شكّلت الأساس لنشوء مؤسسات قانونية وتمثيلية أكثر استقرارًا، وقادرة على التكيّف مع تغيّر موازين القوة.[69]

القسم الخامس: الثورة الصناعية المبكرة ـــ لماذا هنا؟

لا تُفهم الثورة الصـــناعية بوصـــفها قطيعة مفاجئة أو طفرة تقنية معزولة، بل باعتبارها النتيجة التراكمية لمســـار تاريخي طويل تداخلت فيه التحولات الاقتصـــادية، والاجتماعية، والســـياســـية، والمؤســـســـية. فقد ســـبقتها تحولات عميقة في طبيعة الاقتصـــاد والعلاقات الاجتماعية أفضـــت إلى نشـــوء فضـــاء اقتصـــادي أكثر انفتاحًا، وفاعلين اجتماعيين أكثر اسـتقلالًا، ومؤسـسـات أكثر قابلية للتكيّف.[70]

تطلّب نشوء الصناعة توفّر شروط اقتصادية تراكمت تدريجيًا، من بينها وجود سوق داخلية واسعة نسبيًا، وتراكم فائض اقتصادي قابل لإعادة الاســـتثمار، وتطوّر أدوات مالية وتنظيمية تســـهّل التداول والائتمان. وقد أســـهم توسّـــع التجارة، الداخلية والدولية، في تعزيز هذه الشروط وربط الإنتاج بالاستهلاك على نطاق أوسع.[71]

كما أدّى توسّـــع النشـــاط الحِرَفي والصـــناعات المنزلية إلى إدخال تغييرات تدريجية على تنظيم العمل، تمثّلت في تقسيم العمل وتوحيد بعض العمليات وزيادة الكفاءة، دون اعتماد كامل على الآلات. وقد شـــكّلت هذه الأشـــكال الانتقالية مختبرًا اجتماعيًا وتقنيًا مهّد لتقبّل التحول الصناعي لاحقًا.[72]

تميّز الســـياق الأوروبي، في هذه المرحلة، بغياب دولة قادرة على احتكار النشـاط الاقتصـادي أو توجيهه توجيهًا شـاملًا. فعلى الرغم

من تدخل الدولة في بعض المجالات، لم تتحوّل إلى فاعل اقتصادي مهيمن يحتكر الفائض أو يفرض نمطًا إنتاجيًا بعينه. وقد أتاح هذا الغياب النسبي للاحتكار حرية المبادرة وتنوّع التجارب وتنافسًا أسهم في تسريع الابتكار.[73]

رافق التحول الصناعي صراعات اجتماعية حول الأجور وتنظيم العمل وتوزيع الفائض، غير أن هذه الصراعات جرى احتواؤها تدريجيًا ضمن أطر قانونية وتنظيمية، ما سمح للنظام باستيعاب التغيّر دون انهيار. وقد أسهم هذا الاحتواء في توسيع قاعدة التغيير وتعزيز الاستقرار النسبي اللازم لاستمرار التحول الصناعي.[74]

ولا يمكن فهم الثورة الصناعية بمعزل عن التحولات المؤسسية التي وفّرت حماية الملكية، واستقرار القواعد القانونية، وإمكانية التنبؤ بالسياسات. فقد أتاحت المؤسسات التي تطوّرت عبر الصراع التاريخي الطويل تحقيق ذلك دون الحاجة إلى سلطة مركزية مطلقة، ما جعل التحول الصناعي ممكنًا ومستدامًا.[75]

القسم السادس: إنكلترا ـــ تقاطع الثورة الصناعية مع التحوّل السياسي–القانوني

لا تُعالج إنكلترا في هذا القسم بوصفها حالة استثنائية منفصلة عن السياق الأوروبي العام، بل باعتبارها الحالة التي بلغ فيها المسار الأوروبي درجة عالية من التماسك، حيث تزامنت التحولات الاقتصادية مع تغيّرات سياسية وقانونية عميقة. ففي إنكلترا، لم تتقدّم الصناعة بمعزل عن إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بل جاء التحول الصناعي نتيجة مباشرة لمسار سابق من الصراع المنظَّم، والتقييد التدريجي للسلطة، وتوسّع المشاركة في القرار.[76] وتكمن أهمية إنكلترا في أن العناصر التي ظهرت متفرقة أو جزئية في مناطق أوروبية أخرى—البرلمان، القانون، واستقلال الفاعلين الاقتصاديين—التقت فيها ضمن إطار واحد، ما جعلها البيئة الأكثر ملاءمة لتحوّل صناعي واسع ومستدام.[77]

شهدت إنكلترا صراعات متكرّرة بين الملك والشرائح الأرستقراطية حول الضرائب والجباية وحقّ التشريع. ولم يكن الملك قادرًا على فرض إرادته بصورة مطلقة، بسبب اعتماده البنيوي على المجتمع في الموارد المالية والسند العسكري، ما فرض عليه الدخول في تفاوض دائم مع النخب الاجتماعية وأسهم في ترسيخ البرلمان بوصفه ساحة مؤسسية لتنظيم هذا الصراع.[78] ومع مرور الزمن، تحوّل هذا القيد من تسوية ظرفية إلى قاعدة سياسية حدّت من قدرة الملك على الحكم المنفرد وربطت شرعية السلطة بالقبول الاجتماعي والمؤسسي.[79]

أدّى تقييد السلطة السياسية إلى تعزيز دور القانون بوصفه إطارًا مستقلًا نسبيًا ينظّم العلاقات بين الدولة والمجتمع. وفي إنكلترا، لم يتطوّر القانون فقط كأداة لضبط الطاعة، بل كوسيط يحمي الملكية ويضمن العقود ويحدّ من التدخل التعسّفي للسلطة.[80] وقد أسهم هذا الإطار في حماية الفائض الاقتصادي من المصادرة، وتشجيع الاستثمار طويل الأمد، وتوفير درجة من الاستقرار سمحت للفاعلين الاقتصاديين بالتخطيط والمخاطرة.[81] وبذلك، أصبح القانون عنصرًا أساسيًا في ربط التحوّل السياسي بالتحوّل الاقتصادي، ومكوّنًا لا غنى عنه في نشوء الرأسمالية الصناعية.[82]

ومع صعود المدن وتزايد أهمية النشاط التجاري والصناعي، نشأت في إنكلترا تحالفات جديدة أعادت تشكيل موازين القوة. فقد وجد الملك في المدن والبرجوازية الصاعدة حليفًا في صراعه مع الأرستقراطية التقليدية والكنيسة، بينما وجدت هذه الفئات في السلطة الملكية أداة لتقليص امتيازات الإقطاع القديم.[83] وأسهم هذا التحالف في تقوية الفاعلين الاقتصاديين الجدد، وتوسيع قاعدة التمثيل السياسي، وإضعاف البنى الإقطاعية التي كانت تعيق التوسّع الاقتصادي، من دون أن يُفضي ذلك إلى دولة شاملة، لأن كل توسّع في سلطة الملك ظلّ مشروطًا بموافقة القوى الاجتماعية الداعمة له.[84]

في هذا السياق، لم تكن الثورة الصناعية في إنكلترا قفزة منفصلة عن المجتمع، بل نتيجة تقاطع مسارات متعدّدة: اقتصاد يمتلك فائضًا قابلًا لإعادة الاستثمار، ومجتمع يضم فاعلين مستقلين نسبيًا عن الدولة، ودولة عاجزة عن احتكار الموارد أو فرض نموذج اقتصادي

أحادي.[85] وقد أتاح هذا التقاطع تحويل الابتكار التقني إلى تحوّل إنتاجي واسع بدل بقائه حبيس المبادرات الفردية أو المشاريع المحدودة، كما سمح بامتصاص التوترات الاجتماعية التي رافقت التصنيع عبر أطر قانونية وتمثيلية دون قمع شامل أو انهيار بنيوي.
[86]

ولا يعني نجاح الثورة الصناعية في إنكلترا أن بوادر التصنيع لم تظهر في مناطق أوروبية أخرى قبلها. فقد شهدت إيطاليا وبلجيكا تطورًا ملحوظًا في الصناعات الحِرَفية، ولا سيما النسيج، وامتلكت مدنها خبرات تقنية وتنظيمية متقدمة نسبيًا، غير أن هذه البوادر لم تتحوّل إلى مسار صناعي مستدام.[87] ويعود جانب من ذلك إلى طبيعة تنظيم الإنتاج داخل المدن نفسها، حيث أدى تركّز الصناعة في الفضاء الحضري إلى تصاعد صراعات اجتماعية عنيفة حدّت من قدرة هذه المجتمعات على استيعاب التوسع الإنتاجي دون اضطراب واسع.

في المقابل، اتّخذ المسار الإنكليزي اتجاهًا مختلفًا في تنظيم الإنتاج الصناعي المبكر. فقد جرى دمج إنتاج المواد الأولية، ولا سيما الصوف، في الأرياف، كما انتقلت مراحل أساسية من صناعة النسيج إلى الريف ضمن ما عُرف لاحقًا بنظام العمل المنزلي، الأمر الذي خفّف حدّة الصراعات داخل المدن ومنع تراكم كثافة عمالية حضرية قابلة للانفجار.[88] كما أسهم إدماج الفلاحين في العملية الإنتاجية في رفع دخولهم وتعزيز موقعهم الاجتماعي، ما عجّل تفكك علاقات التبعية الإقطاعية من الداخل.[89] وبذلك، لم يكن نجاح إنكلترا الصناعي نتيجة تفوّق تقني أو سبقٍ زمني، بل ثمرة

تنظيم اجتماعي للإنتاج سمح باستيعاب التغيّر دون انفجارات مدمّرة وفتح المجال أمام تحوّل تراكمي أكثر استقرارًا.[90]

ومع ذلك، لا يقدّم هذا الفصل الحالة الإنكليزية بوصفها نموذجًا صالحًا للتعميم الميكانيكي، لأن نجاحها لم يكن نتاج عامل واحد، بل ثمرة تركيب تاريخي محدد. فقد التقى فيها الصراع السياسي مع التحوّل الاقتصادي، وظهر استقلال نسبي للفاعلين الاجتماعيين، وتطوّرت مؤسسات قادرة على التكيّف مع التغيير، وهي عناصر ظهرت بدرجات متفاوتة في أوروبا لكنها بلغت في إنكلترا مستوى من التماسك جعلها البيئة الأكثر ملاءمة لانطلاق الثورة الصناعية.[91]

القسم السابع: فرنسا ـــ مسار مختلف داخل الإطار الأوروبي

تُقدَّم فرنسا بوصفها حالة أوروبية لم تفشل في التحول، لكنها سلكت طريقًا أطول وأكثر كلفة من إنكلترا، بسبب اختلاف ترتيب تشكّل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبينما أدّى ضعف الدولة الملكية في إنكلترا إلى تقييد السلطة مبكرًا وفتح المجال أمام التسويات المؤسسية، شهدت فرنسا تشكّل دولة مركزية قوية نسبيًا استطاعت لفترة طويلة احتواء الصراعات الاجتماعية بدل تحويلها إلى آليات تفاوض مستقرة.[92] وقد مكّن هذا التمركز الملكية الفرنسية من فرض الضرائب وتجنيد الجيوش وإدارة البلاد دون اعتماد مماثل على المجتمع، ما أضعف قدرة الطبقات الجديدة على فرض مطالبها داخل النظام السياسي.[93]

وعلى الرغم من وجود هيئات تمثيلية في فرنسا، فإنها لم تمتلك الصلاحيات التي تمكّنها من تقييد السلطة الملكية، إذ ظلّ القرار السياسي وفرض الضرائب في يد الملك، ولم يتحوّل البرلمان إلى ساحة تفاوض فعلي بين قوى اجتماعية متنافسة.[94] كما أسهم تداخل السلطة الدينية مع الدولة في توحيد مصادر الشرعية بدل تعدّدها، ما قلّل من إمكانيات الصراع المؤسسي الطويل الذي يقيّد السلطة ويُنتج تسويات متراكمة.[95]

لم تكن فرنسا متخلّفة اقتصاديًا بالمعنى المطلق، فقد شهدت نموًا في التجارة وظهور فئات برجوازية وتحولات في الإنتاج الزراعي والصناعي. غير أن هذه التحولات لم تُترجم إلى إصلاحات سياسية تدريجية بسبب قدرة الدولة على احتوائها من أعلى، وبدل أن يتحوّل

الصـراع إلى مسـار تفاوضـي تراكمي، تراكمت التناقضـات داخل بنية سياسية مغلقة حتى انفجرت في شكل قطيعة.[96]

عندما انفجرت الثورة الفرنسية عام 1789، جاءت راديكالية وعنيفة مقارنة بالتجربة الإنكليزية، لأنها لم تكن نتيجة تسويات طويلة داخل النظام، بل تعبيرًا عن عجزه عن اسـتيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.[97] وقد أدّت هذه القطيعة إلى تفكيك الإقطاع وامتيازات الكنيسـة والملكية، لكنها فتحت أيضًـا مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والصراعات الداخلية والخارجية.

ومع أن الثورة الفرنسـية فتحت الطريق أمام إصـلاحات عميقة وتوحيد السوق وإلغاء الامتيازات، فإنها لم تُنتج فورًا نظامًا مستقرًا مماثلًا للحالة الإنكليزية، إذ احتاجت فرنسـا إلى عقود طويلة من الصـراع والحروب وإعادة بناء الدولة قبل أن يسـتقر نظامها السـياسـي–البرلماني في أواخر القرن التاسـع عشـر.[98] وتُظهر هذه التجربة أن التحول الأوروبي لم يكن مسـارًا واحدًا، وأن اختلاف ترتيب تشـكّل الدولة والمجتمع يؤدّي إلى نتائج مختلفة حتى داخل الإطار الحضاري نفسه.[99]

خاتمة الفصل الثاني

بيّن هذا الفصل أن التحول الأوروبي لم يكن نتيجة تفوق ثقافي أو تقني، بل ثمرة مسار تاريخي طويل اتّسم بتعدّد مراكز السلطة وغياب الدولة الشاملة وتحويل الصراع الاجتماعي من مواجهة عنيفة إلى آلية مؤسسية تدريجية.[100] فقد نشأت الدولة في أوروبا متأخرة نسبيًا وفي سياق صراعات بين قوى اجتماعية متنافسة، ما حال دون احتكارها للسلطة أو الفائض الاقتصادي.

أدّى هذا السياق إلى بروز مؤسسات تفاوضية وتقييد السلطة السياسية واستقلال نسبي للفاعلين الاقتصاديين وظهور مدن مرتبطة بشبكات تجارية إقليمية ودولية قادرة على إنتاج فائض مستقل عن الريف والدولة.[101] ومع صعود الطبقات الجديدة اضطرت السلطة الملكية إلى الاعتماد على المجتمع في الموارد والسند، ما فتح المجال أمام إصلاحات سياسية وقانونية متراكمة.

وتُظهر المقارنة بين إنكلترا وفرنسا أن اختلاف ترتيب تشكّل الدولة والمجتمع أدّى إلى مسارات متباينة داخل أوروبا نفسها: مسار توافقي–تراكمي في الأولى، ومسار راديكالي–قطيعي في الثانية.[102] غير أن القاسم المشترك بين هذه المسارات كان غياب الدولة المطلقة القادرة على إغلاق المجال الاجتماعي نهائيًا.

وبذلك، يخلص هذا الفصل إلى أن الشروط التي مهّدت لانطلاق الرأسمالية في أوروبا لم تكن تقنية في جوهرها، بل بنيوية–تاريخية، وستكتسب أهمية حاسمة لاحقًا مع التحولات التكنولوجية الكبرى التي ستجعل من الرأسمالية نظامًا عالميًا غير متكافئ الانتشار.[103]

حواشي الفصل الثاني:

35. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).
36. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
37. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
38. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
39. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
40. Herman Lindqvist, *Historien om Sverige* (Norstedt & Söner AB, 1993).
41. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
42. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
43. Hugo Montgomery, *Medelhavsvärldens historia till omkring 400 e.kr* (Arlöv: Berlings, 1985).
44. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
45. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
46. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
47. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
48. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
49. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
50. John Tors, *Historisk Teori och metod* (Lund: Student Litratur AB, 2010).
51. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).
52. Charles Issawi, *The economi history of the middle east and north africa* (London: Methuen & Co Ltd, 1982).

53. Roger Owen and Sevket Pamuk, *Middle east economy in the twentiht century* (Cambridge, Massachusetts: Havard University Press, 1999).
54. Roger Owen, *The middle east in the world economy* (London: I.B. Tauris & Co, 2002/2011).
55. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
56. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).
57. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
58. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
59. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
60. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
61. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
62. John Tors, *Historisk Teori och metod* (Lund: Student Litratur AB, 2010).
63. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).
64. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
65. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
66. Hugo Montgomery, *Medelhavsvärldens historia till omkring 400 e.kr* (Arlöv: Berlings, 1985).
67. Charles Issawi, *The economi history of the middle east and north africa* (London: Methuen & Co Ltd, 1982).
68. Alan Richards and Ishac Diwan, *Apolitical economy of the Middle East* (USA: Westview Press, 2008).
69. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).
70. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
71. Christina Rider, *En introduktion till ekonomisk historia* (Liber, 1999).
72. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).

73. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
74. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
75. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).
76. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
77. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
78. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
79. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
80. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).
81. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
82. Christina Rider, *En introduktion till ekonomisk historia* (Liber, 1999).
83. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
84. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
85. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).
86. Lennart Schön, *En modern svensk ekonomi historia* (Student litratur AB, 2014).
87. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
88. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
89. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
90. Dudley Dillard, *Västeuropa och Förenta staternas ekonomi historia* (New Jersey, USA: Printice-Hall, 1967).
91. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).

92. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
93. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
94. Mats Bladh, *Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år* (Studentlitrature, 2011).
95. Maxime Rodinson, *Islam and capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
96. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).
97. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
98. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
99. Åke Holmberg, *Vår Världs Historia* (Borås: Centraltryckeriet AB, 1982).
100. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Crown Publisher, 2012).
101. Johan Söderberg, *Vår världs ekonomiska historia*, del 1 (Studentlitratur, 2015).
102. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
103. Robert B. Marks, *Den modena världens ursprung* (Aktiv förlag / A–Z förlag, 2004).

الفصل الثالث

المسار الخاص للشرق الأوسط منذ القرون الوسطى (600–1800) م

تمهيد

لا يهدف هذا الفصل إلى تفسير "تخلّف" الشرق الأوسط أو البحث عن أسباب ثقافية أو دينية لعدم لحاقه بالمسار الأوروبي، كما لا يسعى إلى تقديم سرد تاريخي شامل لتطوّر المنطقة منذ القرون الوسطى. بل ينطلق من سؤال مختلف في طبيعته ومنهجه: كيف تشكّل مسار تاريخي خاص في الشرق الأوسط، منذ مرحلة مبكرة، جعل إمكانيات التحوّل التدريجي والإصلاح الداخلي محدودة، حتى قبل دخول العصر الرأسمالي الحديث؟[104]

ينطلق هذا السؤال من النتائج التي توصّل إليها الفصلان السابقان. فقد بيّن الفصل الأول كيف أسهمت الريادة الحضارية المبكرة في الشرق الأوسط في نشوء دولة مركزية قوية احتكرت الفائض والشرعية منذ البداية، بينما أوضح الفصل الثاني أن نجاح المسار الأوروبي لم يكن نتيجة تفوق تقني أو ثقافي، بل ثمرة ترتيب تاريخي مختلف لتشكّل الدولة والمجتمع، حيث نشأت الدولة هناك متأخرة نسبيًا وفي سياق صراعات طويلة بين قوى اجتماعية متنافسة، ما حال دون احتكارها الكامل للسلطة أو الموارد.[105]

في ضوء ذلك، لا تُطرح مسألة الشرق الأوسط هنا بوصفها مقارنة معيارية مع أوروبا، بل بوصفها مسارًا تاريخيًا قائمًا بذاته، له منطقه الداخلي وشروط تشكّله الخاصة. فالمسألة ليست لماذا "لم يصبح" الشرق الأوسط مثل أوروبا، بل لماذا لم يُنتج داخليًا آليات تسمح بتحوّل تراكمي مشابه، رغم دخوله المبكر في شبكات التجارة العالمية وامتلاكه تراثًا حضاريًا وتنظيميًا عريقًا.[106]

يركّز هذا الفصل على مرحلة القرون الوسطى بوصفها المرحلة التي تبلورت فيها البنى الأساسية التي ستستمر—بأشكال مختلفة—حتى العصر الحديث. ففي هذه المرحلة تشكّلت الدولة بوصفها إطارًا شاملًا سبق المجتمع، واندمجت السلطة الدينية داخل بنية الحكم بدل أن تتحوّل إلى قوة مستقلة موازِنة، وتداخلت القبلية والعسكر مع جهاز الدولة بدل أن يكونا نقيضين لها.[107] كما تبلورت أنماط ملكية واقتصاد لم تسمح بنشوء فاعلين اجتماعيين مستقلين قادرين على فرض مطالبهم أو الدخول في صراع مؤسسي طويل الأمد مع السلطة.[108]

ولا يتعامل هذا الفصل مع القبلية أو الدين أو العسكر بوصفها "بقايا بدائية" أو عوائق ثقافية، بل بوصفها مكوّنات تاريخية أُعيد توظيفها داخل بنية الدولة وأسهمت في إعادة إنتاجها. كما لا يُقدَّم الاستقرار السياسي الطويل بوصفه إنجازًا مطلقًا أو إخفاقًا بحد ذاته، بل يُحلَّل بوصفه نمطًا من الانتظام الذي حال دون نشوء آليات تصحيح داخلي، وجعل التغيير—حين يحدث—يأتي غالبًا على شكل انقطاعات حادة أو تدخلات خارجية.[109]

من الناحية المنهجية، يعتمد هذا الفصل تحليلًا بنيويًا طويل المدى يركّز على ترتيب تشكّل العلاقات بين الدولة والمجتمع، والدين والسلطة، والاقتصاد والسياسة، بدل تتبّع الأحداث أو الشخصيات. كما يتجنّب التعميم الجغرافي أو الزمني المفرط مع إدراكه لتنوّع تجارب المنطقة، لكنه يسعى في الوقت نفسه إلى إبراز السمات المشتركة التي شكّلت ما يمكن تسميته بالمسار التاريخي العام للشرق الأوسط.[110]

القسم الأول: الدولة قبل المجتمع ـــ ترتيب تشكّل السلطة والبنية الاجتماعية

يُعدّ ترتيب تشـــكّل الدولة والمجتمع من أكثر العوامل الحاســـمة في تفسير المسار التاريخي للشرق الأوسط منذ القرون الوسطى. ففي هذه المنطقة، لم تتكوّن الدولة نتيجة صـــراعات طويلة بين قوى اجتماعية متنافسة كما حدث في أوروبا، بل ظهرت مبكرًا بوصفها إطارًا سياسيًا شاملًا سبق تبلور المجتمع نفسه واحتوى داخله معظم علاقاته وتنظيماته.[111]

لم تكن الدولة هنا نتاج تسوية بين مصالح متعارضة ولا تعبيرًا عن توازن قوى اجتماعية قائمة، بل جاءت في ســـياق الفتح والتوسّـــع وبناء ســـلطة مركزية قادرة على الضـــبط والجباية وتنظيم المجال العام. وبهذا المعنى، لم تُنشأ الدولة لحل صراع اجتماعي، بل شكّلت هي الإطار الذي جرى ضمنه تنظيم المجتمع وصياغة علاقاته منذ البداية.[112]

أسّس الفتح الإسلامي لوحدة سياسية واسعة في زمن قصير نسبيًا وربط مناطق شاسعة بسلطة مركزية واحدة، ما مكّن من بناء جهاز حكم يملك القدرة على فرض النظام وتنظيم الجباية وإدارة المجال العســـكري والإداري. [113] غير أن أهمية هذا التطور لا تكمن في طابعه العسكري فقط، بل في كونه أرسى نموذج الدولة الشاملة التي تمارس ســـلطة مباشـــرة على المجتمع دون المرور بمرحلة تفكك ســـياســـي أو تعددية سـلطوية طويلة. وفي مقابل المســـار الأوروبي الذي عرف قرونًا من التفتت، حافظت المنطقة على اســـتمرارية الدولة بوصـــفها المرجعية العليا، بما قلّص إمكانيات نشـــوء فراغ سياسي يسمح بتطوير تنظيمات اجتماعية مستقلة وطويلة الأمد.[114]

نتيجة لهذا الترتيب، لم يتشــكّل المجتمع بوصــفه كيانًا مســتقلًا في مواجهة الدولة، بل تكوّن داخلها وتحت ســقفها. فالقبائل والعشــائر والجماعات المحلية والفئات الاقتصــادية لم تُترك لتطوّر آليات حكم ذاتي طويلة، بل جرى دمجها أو إخضــاعها ضــمن البنية السـلطوية القائمة. ولم يُنظر إليها بوصـــفها قوى تفاوضـــية، بل باعتبارها وحدات يجب ضــبطها أو توظيفها، وبذلك ظلّت العلاقة عمودية في جوهرها ولم تتكوّن مسـافة بنيوية تسـمح بصـراع منظّم ومسـتمر حول السلطة أو الموارد.[115]

تميّزت الدولة في الشــرق الأوســط منذ مراحلها المبكرة باحتكارها لمجالات أساسية: الجباية، والعنف المنظَّم، والقرار السياسي. وقد قلّص هذا الاحتكار فرص نشــوء قوى اجتماعية قادرة على التراكم الذاتي وبناء موارد مســتقلة، إذ ظلّ أمن الفاعلين الاقتصــاديين والسياسيين مرتبطًا بقربهم من السلطة أكثر من ارتباطه باستقلالهم عنها.[116]

ويُظهر التحليل المقارن أن أحد الفروق الجوهرية مع المســار الأوروبي يتمثّل في غياب مرحلة تفاوضــية طويلة بين الدولة والمجتمع. ففي أوروبا، أسهم ضعف السلطة المركزية وتعدّد مراكز القوة في تقييد الدولة وتطوير القانون وفتح المجال للمشــاركة، بينما تشــكّلت الدولة في الشــرق الأوســط قبل أن تتبلور مثل هذه الصراعات، ما جعلها أقل خضوعًا للضغط الاجتماعي وأكثر قدرة على إعادة إنتاج نفسها دون تنازلات مؤسسية جوهرية.[117]

القسم الثاني: الدين والدولة الإقطاعية القبلية ـــ توحيد الشرعية بدل تعددها

تُعدّ تسمية الكيانات السياسية التي تشكّلت في الشرق الأوسط منذ القرون الوسطى بـ«الدول الإسلامية» من أكثر المسائل إشكالية في الأدبيات، لأنها توحي بأن الدين كان العامل المحدِّد في طبيعة هذه الدول وبنيتها ومسارها. وينطلق هذا الفصل من رفض هذا الإطار التفسيري، ويرى أن تلك الكيانات لم تكن دولًا دينية بالمعنى البنيوي، بل دولًا إقطاعية قبلية في بنيتها الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، استخدمت الدين غطاءً أيديولوجيًا وشرعيًا لإعادة إنتاج السلطة وتثبيت الاستقرار.[118] وبذلك، لا يُفهم الدين هنا بوصفه مصدر الدولة، بل بوصفه أحد مكوّنات شرعنتها.[119]

في الدولة الإقطاعية القبلية، لم يتطوّر الدين كمؤسسة مستقلة تقف خارج السلطة أو في مواجهتها، بل اندمج منذ وقت مبكر داخل بنية الدولة نفسها. فلم تظهر طبقة دينية تمتلك استقلالًا اقتصاديًا أو سلطة تنظيمية منفصلة أو قدرة على فرض إرادتها السياسية على الدولة، بل جرى احتواء العلماء والفقهاء ضمن جهاز الحكم وتحويلهم إلى جزء من منظومة الشرعنة. وبهذا المعنى، لم يكن الدين مجالًا للصراع مع السلطة، بل أداة لتوحيدها وتثبيتها.[120]

ومع تحوّل المرجعية الرمزية من الأسطورة إلى الدين، لم يتغيّر جوهر العلاقة بين السلطة والشرعية بقدر ما تغيّر شكلها: فبدل إرادة الآلهة أو النظام الكوني، أصبحت الدولة تستند إلى النص الديني والشريعة وفكرة الحاكم بوصفه ظلًّا للنظام الإلهي. غير أن

الوظيفة بقيت واحدة: إخراج السلطة من مجال المساءلة البشرية المباشرة وربطها بنظام متعالٍ يمنحها طابعًا ثابتًا ومستقرًا.[121]

أدّى هذا الاندماج بين الدولة الإقطاعية القبلية والشرعية الدينية إلى توحيد مصادر الشرعية بدل تعدّدها، فلم يكن هناك دين مستقل في مواجهة الدولة، ولا قانون منفصل عنها، ولا مؤسسات قادرة على تحدّيها باسم مرجعية أخرى. وبذلك غاب أحد شروط الصراع المؤسسي المنتج: تعدّد مراكز الشرعية. وفي حين أسهم الصراع بين الكنيسة والملوك في أوروبا في فتح مجال تفاوضي طويل ساهم في تقييد السلطة وتطوير المؤسسات، حال توحيد الشرعية في الشرق الأوسط دون نشوء مثل هذا الصراع، وجعل الاعتراض على السلطة يبدو خروجًا على النظام الديني–الاجتماعي ككل.[122]

لم يكن دور الدين هنا قمعيًا مباشرًا بالضرورة، بل استقراراي في جوهره: تقليل الحاجة إلى الإكراه، تحويل الطاعة إلى قيمة أخلاقية، وتقديم النظام القائم بوصفه طبيعيًا أو مقدّرًا. ولا يعني ذلك أن الدين في ذاته معادٍ للتغيير، بل إن توظيفه داخل بنية الدولة هو ما جعله يؤدي دورًا محافظًا حين أصبح جزءًا من جهاز الحكم بدل أن يتشكّل كقوة إصلاحية مستقلة.[123]

القســـم الثالث: الإقطاع القبلي ـــ الدولة بوصـــفها نظام إدارة اجتماعية-عسكرية

غالبًا ما تُقدَّم القبلية في الأدبيات بوصـفها بقايا مرحلة بدائية سـبقت نشوء الدولة، أو نقيضًا لها، أو عاملًا يُعيق تشكّل السلطة المركزية الحديثة. غير أن هذا التصور يُغفل حقيقة تاريخية أساسية في مسار الشـــرق الأوســـط، وهي أن القبلية لم تكن خارج الدولة ولا في مواجهتها، بل أُعيد تنظيمها ودمجها داخل بنية الدولة نفســـها منذ القرون الوسطى.[124] وتنطلق هذه الدراسة من أطروحة مغايرة ترى أن ما تشكّل في الشرق الأوسط لم يكن غيابًا للدولة، بل نمطًا خاصًا من الدولة الإقطاعية القبلية، حيث جرى توظيف البُنى القبلية والعصـــبيات المحلية كوســـائل لإدارة المجتمع وضـــبط الأطراف وتوفير القوة العسكرية مقابل منح الامتيازات والسلطات المحلية.[125]

لم يكن الإقطاع القبلي في الشرق الأوسط تعبيرًا عن ضعف الدولة، بل على العكس، كان أحد أدوات قوتها. فقد اســـتخدمت الدولة هذا النمط لتوســـيع نفوذها على رقعة جغرافية واســـعة دون الحاجة إلى جهـاز إداري مركزي كثيف أو مكلف، عبر تحويـل الوســـطـاء المحليين إلى امتـدادات وظيفيـة للمركز بـدل أن يتحولوا إلى قوى مســـتقلة عنه.[126] ومن خلال منح الأراضـــي أو الامتيازات الإدارية والعسكرية لشيوخ القبائل وزعماء العشائر، ضمنت الدولة تحصيل الضـــرائب وحفظ الأمن المحلي وتوفير الجنود عند الحاجة، ضـــمن منطق إدارة غير مباشـر يجعل السـيطرة ممكنة من دون مؤسـسـات تمثيلية أو بيروقراطية شاملة.[127]

وبذلك لم تكن العلاقة بين الدولة والقبيلة علاقة صـــراع دائم، بل علاقة تبادل وظيفي تقوم على الولاء مقابل الامتياز، والخدمة مقابل الحماية. وهذا النمط يختلف جذريًا عن الإقطاع الأوروبي الذي نشـــأت فيه الســـلطة الإقطاعية في ســـياق تفكك الدولة المركزية وتمتّعها باستقلال سياسي وعسكري نسبي عنها، ما جعلها قابلة للتحول إلى طرف تفاوضي طويل الأمد في مواجهة الملكية.[128]

وفي الدولة الإقطاعية القبلية، لم تتحوّل الأرض إلى ملكية خاصـــة مســـتقلة محمية قانونيًا، بل ظلّت امتيازًا مرتبطًا بالخدمة والولاء. فالأرض لا تُمنح بوصـــفها حقًا دائمًا، بل بوصـــفها موردًا قابلًا للسحب أو إعادة التوزيع وفق مقتضيات السياسة والعسكر، وهو ما يجعل تراكم الثروة خارج الدولة هشًـــا ومعرّضًـــا للانقطاع.[129] وقد جعل هذا الطابع من الصعب نشوء طبقة ملاك مستقلين قادرين على التراكم الذاتي أو بناء نفوذ ســـياســـي منفصـــل عن الدولة، وأبقى الفاعلين المحليين—سواء كانوا شيوخ قبائل أو قادة عسكريين—في حالة تبعية دائمة للمركز، بما يحدّ من إمكانيات تحولهم إلى قوى تفاوضية مستقلة كما حدث في المسارات الأوروبية.[130]

شـــكّلت العصـــبية القبلية القاعدة الاجتماعية الأســـاســـية للتنظيم العسكري في هذا النمط من الدولة، لكن العصبية لم تُستخدم لتقويض الدولة بقدر ما اســـتُخدمت لإعادة إنتاجها. فالقوة العســـكرية لم تكن مســـتقلة عن الســـلطة الســـياســـية ولا تعبّر عن مصـــالح اجتماعية منفصـــلة، بل كانت جزءًا من جهاز الحكم، تُدار داخل منطق الولاء وتبدّل المواقع لا داخل منطق الصـراع المؤسـسـي القادر على إنتاج قواعد جديدة للســـلطة.[131] وحتى حين اندلعت صـــراعات داخلية أو انقلابات، فإنها غالبًا ما أدّت إلى تبدّل النخب الحاكمة لا إلى تبدّل

بنية النظام نفسه؛ أي إلى إعادة ترتيب مواقع النفوذ داخل الإطار القائم بدل فتح المجال لإصلاح مؤسسي طويل الأمد.[132]

أسهم هذا التنظيم في تحقيق استقرار سياسي نسبي طويل، لأن توزيع السلطة على وحدات محلية مرتبطة بالمركز مكّن الدولة من احتواء التوترات الاجتماعية دون السماح بتحولها إلى صراع مفتوح على النظام نفسه. غير أن هذا الاستقرار حمل كلفة تاريخية بعيدة المدى، لأنه عطّل نشوء مؤسسات تمثيلية، ومنع تبلور قانون تفاوضي، وأبقى الصراع الاجتماعي في حدود غير منتجة للتغيير.[133] فحين تصبح أدوات الإدارة والضبط جزءًا من بنية الامتيازات نفسها، يتحول الاستقرار إلى آلية لإغلاق المجال بدل أن يكون شرطًا لتطويره.

ويُبرز التحليل المقارن أن الإقطاع الأوروبي نشأ في سياق ضعف الدولة وتفككها، ما أتاح للإقطاعيين بناء سلطات محلية مستقلة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا والدخول في صراع طويل مع الملوك. أما في الشرق الأوسط فقد نشأ الإقطاع القبلي داخل الدولة لا على أنقاضها، وبقي تابعًا لها في جوهره، ما ترتّب عليه اختلاف جذري لاحقًا في طبيعة الصراع الاجتماعي ودور القانون وإمكانيات التحول التدريجي.[134]

إن فهم الإقطاع القبلي بوصفه نظام إدارة اجتماعية–عسكرية، لا بقايا بدائية، يسمح بتفسير لماذا ظلّ المجتمع عاجزًا عن إنتاج قوى اجتماعية مستقلة تضغط باتجاه الإصلاح، ولماذا استمر نمط الاستقرار الجامد قرونًا طويلة. وسيُظهر القسم التالي كيف تفاعل هذا النمط مع بنية الاقتصاد والملكية ليُغلق أكثر فأكثر إمكانيات الاستقلال الاجتماعي والتحول البنيوي.[135]

القسم الرابع: الاقتصاد والملكية ـــ غياب الاستقلال الاقتصادي للمجتمع

لم يكن الاقتصـــاد في الدولة الإقطاعية القبلية مجالًا مســـتقلًا عن السلطة السياسية، ولا فضاءً يسمح بتراكم ذاتي طويل الأمد خارج سيطرة الدولة، بل تشكّل منذ البداية داخل منطق الحكم نفسه. فقد ارتبطت أنماط الإنتاج والتبادل وتوزيع الفائض بالبنية الســياســية والعســكرية، بحيث أصــبح الاقتصــاد وظيفة من وظائف إدارة المجتمع لا مجالًا لتوليد قوى اجتماعية مســتقلة.[136] وضــمن هذا السياق لم يتطوّر الاقتصاد بوصفه حقلًا تتبلور فيه مصالح متمايزة قادرة على التنظيم والضــغط، بل ظلّ محكومًا باعتبارات الجباية والاستقرار وتأمين الموارد اللازمة للدولة وأجهزتها.[137]

شكّلت طبيعة الملكية أحد العناصر المركزية في هذا المسار. ففي الدولة الإقطاعية القبلية، لم تُحمَ الملكية الخاصــة بحماية قانونية مســتقلة عن إرادة الســلطة، بل ظلّت امتيازًا مشــروطًا بالولاء والخدمة. وكانت الأرض—بوصفها المورد الأساسي للإنتاج—تُمنح وتُسحب وتُعاد توزيعها وفقًا لمقتضيات السياسة والعسكر، لا وفق قواعد قانونية مستقرة تسمح بتحويل الملكية إلى قاعدة تراكم مســتقل.[138] وأدّى ذلك إلى غياب شــعور بالأمان طويل الأمد لدى المنتجين، وضعف الحوافز للاستثمار والتطوير، واستحالة تحوّل الملكية إلى أســاس لنفوذ اجتماعي قادر على التفاوض مع الدولة أو تقييدها.[139]

ورغم أن الشرق الأوسط كان جزءًا أساسيًا من شبكات التجارة الإقليمية والدولية، فإن هذا الاندماج التجاري لم يؤدِّ إلى نشوء برجوازية مستقلة على النمط الذي شهدته المدن الأوروبية. فقد ظل النشاط التجاري خاضعًا لرقابة الدولة ومرتبطًا بالامتيازات والاحتكارات ومعرّضًا للتقلبات السياسية والمصادرات، ما جعل التاجر وسيطًا داخل منظومة السلطة أكثر من كونه فاعلًا اقتصاديًا مستقلًا قادرًا على التنظيم الجماعي وفرض قواعد ثابتة للتبادل.[140] وبذلك لم تتحوّل التجارة إلى قاعدة لتشكيل مصالح اجتماعية مستقلة، بل إلى نشاط مُلحق بالسلطة ومحدود بإطارها.[141]

ولم تتطوّر المدن بوصفها مراكز اقتصادية مستقلة عن الدولة أو الريف، بل بقيت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجهاز الحكم. فالمدينة لم تكن فضاءً للحكم الذاتي أو التفاوض السياسي، بل مركزًا إداريًا لإدارة الجباية وتوزيع الموارد وممارسة السلطة الرمزية والعسكرية، وهو ما حال دون تحولها إلى حاضنة لقوى اجتماعية جديدة قادرة على تحدّي النظام القائم كما حدث في أوروبا.[142] ومع غياب هذا الاستقلال الحضري، ظلّ الاقتصاد محكومًا بمنطق المركز، وظلت إمكانيات بناء مؤسسات تفاوضية ضعيفة.

واتسم الاقتصاد بميول ريعية واضحة، إذ فضّلت السلطة الجباية السريعة والرسوم والامتيازات على تشجيع الإنتاج طويل الأمد أو تطوير قوى منتجة مستقلة. وقد أسهم هذا الميل في تهميش قطاعات الإنتاج، وإضعاف الحِرف، ومنع نشوء دينامية اقتصادية داخلية قادرة على فرض تغييرات بنيوية، كما جعل الاقتصاد أكثر تعرضًا للصدمات وأقل قدرة على التكيّف الذاتي.[143]

ترتّب على ذلك نتائج اجتماعية وسياسية مباشرة: إضعاف الحراك الاجتماعي، ومنع تشكّل طبقات وسطى مستقلة، وتعميق تبعية المجتمع للدولة. وبدون قاعدة اقتصادية مستقلة، لم تتكوّن قوى اجتماعية قادرة على الضغط باتجاه الإصلاح السياسي أو المطالبة بإعادة توزيع السلطة، فظل الصراع الاجتماعي—حين وُجد—محدودًا أو مُحتوى داخل البنية القائمة دون أن يتحوّل إلى صراع مؤسسي طويل الأمد.[144]

ويُظهر هذا التحليل أن الاقتصاد والملكية في الدولة الإقطاعية القبلية لم يشكّلا أساسًا لتحوّل اجتماعي مستقل، بل أسهما في تثبيت البنية السياسية القائمة. وسيُظهر القسم التالي كيف تفاعل هذا الوضع مع دور العسكر وأجهزة القوة، ليُعاد إنتاج النظام ذاته عبر أدوات العنف المنظَّم بدل إصلاحه من الداخل.[145]

القسم الخامس: العسكر وإعادة إنتاج الدولة ـــ العنف المنظَّم بوصفه أداة استقرار

يُفترض في كثير من التحليلات أن يشكّل العسكر قوّة يمكن أن تُهدّد السلطة السياسية أو تفتح المجال أمام تحوّلات بنيوية حين يمتلك السلاح والتنظيم. غير أن تجربة الشرق الأوسط منذ القرون الوسطى تُظهر مسارًا مختلفًا: لم يتطوّر العسكر بوصفه قوّة اجتماعية مستقلة عن الدولة، بل تشكّل كجزء عضوي من بنيتها الإقطاعية القبلية، بحيث صار امتدادًا لوظائف الضبط وإعادة الإنتاج بدل أن يتحوّل إلى طرف تفاوضي أو إصلاحي.[146]

فمنذ المراحل المبكرة ارتبطت القوة العسكرية بالسلطة السياسية ارتباطًا مباشرًا، ولم تُمنح استقلالًا مؤسسيًا أو اقتصاديًا يسمح لها ببناء شرعية ذاتية أو مصالح منفصلة عن مصالح الحكم.[147] ولهذا لم يكن العسكر نقيضًا للدولة، بل إحدى أدواتها الأساسية في إدارة الأطراف وحسم النزاعات وحماية منطق الامتياز والولاء الذي يقوم عليه النظام.[148]

اعتمدت الدولة الإقطاعية القبلية على العصبيات القبلية والعسكرية في تشكيل جيوشها، سواء عبر القبائل المقاتلة أو المماليك أو التشكيلات المرتبطة مباشرة بالسلطان أو الحاكم. غير أن هذه التشكيلات لم تعبّر عن مصالح اجتماعية مستقلة، بل ظلّت خاضعة لمنطق الولاء والامتياز؛ فالعسكري لا يستمد قوته من موقعه في المجتمع بقدر ما يستمدها من قربه من السلطة وموقعه داخل هرم

الدولة.[149] وبذلك غدت القوة العسكرية وسيلة لحماية النظام القائم لا لتغييره، إذ إن آلية الارتقاء داخلها كانت امتدادًا لمنطق الامتياز السياسي لا لمنطق تمثيل مصالح اجتماعية قابلة للتفاوض.[150]

وعلى الرغم من الصراعات الداخلية المتكررة والانقلابات والحروب على السلطة، فإن هذه الصراعات نادرًا ما أدّت إلى تحوّل بنيوي في طبيعة النظام. ففي معظم الحالات تغيّرت النخب الحاكمة وأُعيد توزيع الامتيازات، لكن قواعد الحكم بقيت على حالها، لأن أطراف الصراع كانت تنتمي إلى البنية نفسها وتشترك في المصالح نفسها وتسعى للسيطرة على الدولة لا لإعادة تعريفها.[151] ومن ثمّ لم يتحوّل العنف السياسي إلى وسيلة لفتح المجال أمام إصلاح مؤسسي أو إعادة توزيع حقيقي للسلطة، بل إلى آلية لإعادة ترتيب مواقع النفوذ داخل الإطار القائم.[152]

وفي غياب مؤسسات قانونية مستقلة، لم يكن العسكر خاضعًا لرقابة مدنية أو قانونية، ولم يدخل ضمن منظومة تفاوض سياسي، بل استُخدم أداة مباشرة بيد السلطة لقمع التمرّد وضبط الأطراف وحسم الخلافات داخل النخبة الحاكمة.[153] وأدّى ذلك إلى ترسيخ منطق القوة بدل منطق القانون، وإلى إضعاف أي إمكانية لتحويل الصراع الاجتماعي إلى صراع مؤسسي منظَّم، لأن الحسم العنيف لا يُنتج قواعد جديدة بقدر ما يكرّس مركزية الدولة ويقفل المجال السياسي.[154]

أسهم هذا النمط من العلاقة بين العسكر والدولة في تحقيق استقرار سياسي نسبي طويل الأمد؛ فباحتكار العنف المنظّم استطاعت الدولة

احتواء التوترات الاجتماعية ومنع تفكّك النظام. غير أن هذا الاستقرار كان استقرارًا جامدًا يقوم على القسر والولاء لا على التفاوض والمشاركة، ومع الزمن تحوّل إلى عامل كبح للتغيير، إذ لم يُتح المجال أمام نشوء قوى اجتماعية قادرة على فرض إصلاحات تدريجية، وأصبح التغيير—حين يحدث—مرتبطًا بأزمات كبرى أو تدخلات خارجية.[155]

ويُبرز الفرق مع المسار الأوروبي أن تعدّد مراكز القوة العسكرية والصراع بين الملوك والنبلاء والكنيسة أفضى هناك إلى توازنات جديدة وإلى إخضاع القوة تدريجيًا لمنطق القانون والمؤسسات، بينما ظلّ العسكر في الشرق الأوسط جزءًا من الدولة لا طرفًا في مواجهتها، ما حال دون تحوّل القوة العسكرية إلى رافعة للتغيير السياسي.[156]

القسم السادس: غياب الصراع الاجتماعي المنتج ـــ انسداد آليات التغيير الداخلي

يُنظر إلى الصراع الاجتماعي في كثير من المقاربات بوصفه عامل اضطراب يهدّد الاستقرار، غير أن التحليل التاريخي المقارن يُظهر أن الصراع حين يكون منظّمًا ومؤسسيًا يمكن أن يصبح محرّكًا للتغيير، لأنه يخلق ضغطًا مستمرًا لتعديل موازين السلطة وتوسيع المشاركة وتطوير الدولة عبر القانون والتمثيل والمؤسسات الوسيطة.[157] لكن في الدولة الإقطاعية القبلية في الشرق الأوسط لم يتحوّل الصراع الاجتماعي إلى هذا الشكل المنتج، رغم وجود توترات وصراعات فعلية داخل المجتمع.[158]

لم يكن المجتمع خاليًا من التفاوتات أو الاحتكاكات: وُجدت فروق طبقية وصراعات بين المركز والأطراف وتوترات بين الفئات المنتِجة والسلطة الجابية، واندلعت انتفاضات وتمردات محلية. غير أن هذه التوترات لم تتحوّل إلى صراع اجتماعي منظّم طويل الأمد، لأن البنية السياسية لم تسمح بتطوير أدوات تحول المطالب إلى برامج والاحتجاج إلى تفاوض والقوة الاجتماعية إلى تمثيل مؤسسي.[159]

يرتبط ذلك بغياب المؤسسات الوسيطة التي تجمع المصالح وتنظمها: لم تتطوّر برلمانات تمثيلية فعّالة، ولا تنظيمات مهنية مستقلة، ولا مجالس محلية ذات صلاحيات حقيقية، ولا قانون تفاوضي مستقل عن إرادة السلطة. وبدون هذه الوسائط ظلّ المجتمع مفككًا وغير قادر على التعبير الجماعي المنظّم، فكان الصراع إما

يُحتوى داخل الدولة، أو يُقمع بالقوة، أو ينفجر عفويًا ثم يخمد دون أثر تراكمي.[160]

كما أسهم توحيد الشرعية السياسية والدينية في إغلاق المجال أمام تحويل الصراع الاجتماعي إلى معارضة مشروعة؛ فعندما تُقدَّم الدولة بوصفها الممثّل الوحيد للنظام الاجتماعي والديني معًا يصبح الاعتراض خروجًا على السلطة وتمردًا على النظام وربما خروجًا على القيم الدينية ذاتها. وأدّى ذلك إلى نزع الشرعية عن الصراع الاجتماعي بوصفه فعلًا طبيعيًا ضمن الدينامية التاريخية، وتحويله إلى فعل استثنائي أو خطير.[161]

وإلى جانب ذلك، أضعف غياب الاستقلال الاقتصادي قدرة الفئات المنتِجة—من فلاحين وحرفيين وتجار—على الاستمرار في صراع طويل أو فرض تنازلات على الدولة، لأن المواجهة كانت تهدد وجودهم الاقتصادي المباشر. ولهذا فضّلت قطاعات واسعة البحث عن الحماية داخل النظام بدل مواجهته.[162]

وحين غابت المؤسسات التفاوضية، جرى حسم الصراعات غالبًا عبر العسكر لا عبر السياسة. غير أن استخدام القوة لم يؤدِّ إلى تعديل القواعد، بل إلى إعادة ترتيب مواقع النفوذ داخل النخبة وتعزيز مركزية الدولة وإغلاق المجال السياسي أكثر، وبذلك تحوّل الصراع إلى آلية لإعادة إنتاج النظام لا لتغييره.[163]

أفضى غياب الصراع الاجتماعي المنظّم إلى نتائج بعيدة المدى: غياب الإصلاح التدريجي، ضعف تراكم الخبرة المؤسسية، واستمرار البنية السياسية والاجتماعية دون تعديل جوهري. وبدل مسار التحوّل التراكمي أصبح التغيير مرتبطًا بانقطاعات حادة أو صدمات خارجية أو انهيارات مفاجئة، لا بضغط اجتماعي داخلي مستدام.[164]

القسم السابع: الاستقرار الطويل والانقطاعات الحادة ـــ مفارقة المسار التاريخي

يُعدّ الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد أبرز سمات المسار التاريخي للشرق الأوسط منذ القرون الوسطى. فقد استطاعت الدولة الإقطاعية القبلية—بفضل احتكارها للجباية والعنف والشرعية—الحفاظ على انتظام نسبي طويل حال دون التفكك الشامل وضمن استمرارية الحكم عبر قرون متعاقبة. ولا يمكن التقليل من أهمية هذا الاستقرار في مراحله الأولى، إذ أتاح انتظام الحياة الاجتماعية واستمرارية الإنتاج وحماية المجال العام من الفوضى الدائمة.[165]

غير أن هذا الاستقرار لم يكن نتاج توازن قوى اجتماعية متعددة، ولا ثمرة مؤسسات تفاوضية قابلة للتعديل، بل كان استقرارًا مفروضًا من أعلى قائمًا على الضبط لا على المشاركة، وعلى الشرعية الموحّدة لا على التعدّد. ومع مرور الزمن تحوّل من عامل تنظيم إلى قيد بنيوي: تثبيت أنماط الحكم، إعادة إنتاج النخب، وتحويل المؤسسات إلى أدوات محافظة على الوضع القائم بدل كونها وسائط للتكيّف مع التغيرات.[166]

في السياقات التي تمتلك مؤسسات تفاوضية وقانونًا مستقلًا نسبيًا يمكن للأزمات أن تُعالج بإصلاحات جزئية وتنازلات متبادلة. أما في الدولة الإقطاعية القبلية فقد غابت مثل هذه الآليات، ما جعل تراكم الاختلالات يحدث دون تفريغ تدريجي. وحين تبلغ هذه الاختلالات مستوى حرجًا لا تجد طريقًا للإصلاح من الداخل، بل

تنفجر على شكل انهيار مفاجئ أو صراع عنيف واسع أو تدخل خارجي يعيد تشكيل السلطة من فوق.[167]

لهذا تميّز المسار التاريخي للشرق الأوسط—بحكم ترتيبه البنيوي—بتفضيل الانقطاعات الحادة على التحولات التراكمية. فلم يكن التغيير نتيجة ضغط اجتماعي مستمر، بل ثمرة هزائم عسكرية أو غزوات أو أزمات كبرى تعصف بالنظام دفعة واحدة. غير أن هذه الانقطاعات، رغم عنفها، لم تُفضِ غالبًا إلى بناء نظام جديد مختلف في جوهره، بل أدّت في حالات كثيرة إلى إعادة إنتاج البنية نفسها بصيغ جديدة مع تبدّل النخب أو الأطر الشكلية.[168]

وجعل هذا النمط من الاستقرار الجامد المجتمعات أكثر عرضة للصدمات الخارجية. فعندما دخلت المنطقة في تماس مباشر مع التحولات الكبرى—ولا سيما صعود الرأسمالية الحديثة—لم تكن تمتلك بنية داخلية مرنة قادرة على التكيّف أو إعادة التوجيه، فدخلت التحولات بوصفها قوى خارجية تُفرض من الأعلى أو تُدخل عبر السيطرة، دون قاعدة اجتماعية قادرة على استيعابها والتفاعل معها بصورة مولِّدة للتحول الداخلي.[169]

ويُظهر هذا المسار الفرق بين الاستقرار بوصفه انتظامًا، والدينامية بوصفها قدرة على التغيير. فقد امتلكت الدولة الإقطاعية القبلية قدرة عالية على الضبط والاستمرار، لكنها افتقرت إلى المرونة المؤسسية التي تسمح بتحويل التوترات إلى إصلاحات والصراعات إلى تعديلات بنيوية. وسيظهر ثقل هذا الفرق عند الانتقال إلى تحليل انتشار الرأسمالية عالميًا، حيث تكون المجتمعات ذات الدينامية

المؤسسية—حتى مع قدر أقل من الاستقرار—أقدر على التكيّف والتحول من تلك التي تمتعت باستقرار طويل لكنه جامد.[170]

وبذلك يُغلق هذا القسم منطق الفصل الثالث بإظهار أن موقع الشرق الأوسط في العصر الحديث لم يكن نتيجة تخلف ذاتي أو فشل ثقافي، بل نتاج مسار تاريخي طويل تبلورت فيه دولة شاملة إقطاعية قبلية موحِّدة للشرعية وقادرة على الضبط، لكنها عاجزة عن إنتاج التحول من داخلها. ومن هنا يصبح الانتقال إلى الفصل الرابع انتقالًا منطقيًا، إذ تكون البنية التي واجهت انتشار الرأسمالية قد توضّحت في عناصرها الأساسية.[171]

خاتمة الفصل الثالث

يُظهر هذا الفصل أن المسار التاريخي للشرق الأوسط منذ القرون الوسطى لم يتشكّل نتيجة إخفاقات ثقافية أو دينية، بل بفعل ترتيب بنيوي محدد سبق فيه تشكّل الدولة المجتمع، وتوحّدت فيه مصادر الشرعية، واندمجت القبلية والدين والعسكر داخل جهاز الحكم بدل أن تتحوّل إلى قوى مستقلة قادرة على التقييد أو التفاوض. وقد أتاح هذا الترتيب استقرارًا طويل الأمد مكّن الدولة من الضبط والاستمرار، لكنه في المقابل أغلق المجال أمام نشوء آليات تصحيح داخلي وإصلاح تدريجي.

بيّن التحليل أن الاقتصاد والملكية لم يتطوّرا خارج منطق الدولة، وأن المدن لم تتحوّل إلى فضاءات استقلال اجتماعي، وأن العسكر ظلّ أداة لإعادة إنتاج السلطة لا رافعة لتحويلها. وفي ظل غياب مؤسسات وسيطة وقانون تفاوضي مستقل، لم يتحوّل التوتر الاجتماعي إلى صراع منتج، بل جرى احتواؤه أو قمعه أو تفريغه في انقطاعات حادة أعادت إنتاج البنية ذاتها بصيغ مختلفة.

وبذلك، لم يدخل الشرق الأوسط العصر الحديث من موقع "تأخر" زمني فحسب، بل من موقع بنيوي هشّ يفتقر إلى الدينامية المؤسسية اللازمة لاستيعاب التحولات الكبرى. هذا الاستنتاج لا يغلق النقاش، بل يحدّد شروطه: ففهم انتشار الرأسمالية لاحقًا يقتضي إدراك أن المنطقة واجهت هذا الانتشار ببنية تاريخية صلبة في الضبط، ضعيفة في التكيّف. ومن هنا يغدو الانتقال إلى الفصل الرابع— حول انتشار الرأسمالية عالميًا—انتقالًا تفسيريًا لازمًا، لا قفزة مفهومية.

حواشي الفصل الثالث:

104. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, Vol. I: *The Structures of Everyday Life* (New York: Harper & Row, 1981).

105. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).

106. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I: *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century* (New York: Academic Press, 1974).

107. Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1944).

108. Max Weber, *Economy and Society*, Vol. I (Berkeley: University of California Press, 1978).

109. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966).

110. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990* (Oxford: Blackwell, 1990).

111. Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600* (London: Phoenix Press, 2000).

112. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, Vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

113. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).

114. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).

115. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).

116. Timur Kuran, *The Long Divergence: How Islamic Law Held Back the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 2011).

117. Samir Amin, *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1976).

118.عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*)الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.(

119. عبد الله العروي، *الأيديولوجيا العربية المعاصرة*)بيروت: دار الحقيقة، 1970.(

120.هشام جعيط، *الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر*)بيروت: دار الطليعة، 1989.(

121.محمد عابد الجابري، *العقل السياسي العربي*)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.(

122.عزيز العظمة، *الإسلام والدولة*)بيروت: دار الطليعة، 1996.(

123.مهدي عامل، *مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني*)بيروت: دار الفارابي، 1986.(

124.نەوشیروان موستەفا، *چەند بابەتێکی کۆمەڵناسی*)بیروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.(

126. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
127. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
128. Roger Owen and Şevket Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).
129. Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600* (London: Phoenix Press, 2000).
130. Robert Olson, *The Kurdish Question and Turkish–Iranian Relations* (Erbil: Aras, 2001).
131. Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992).
132. Karl Marx, *The Communist Manifesto*, trans. Jalal Debbagh (Erbil: Ministry of Education Press, 2002).
133. Mahmoud Shakir, *Islamic History: The Abbasid State* (Beirut: Al-Maktab al-Islami, 1991).
134. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail* (New York: Crown Publishers, 2012).

135. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century, Vol. I* (New York: Harper & Row, 1981).
136. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
137. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder: Westview Press, 2008).
138. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
139. Max Weber, *Economy and Society* (Berkeley: University of California Press, 1978).
140. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).
141. Timur Kuran, *The Long Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2011).
142. Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (Berkeley: University of California Press, 1995).
143. Eric Hobsbawm, *Industry and Empire* (London: Penguin, 1968).
144. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).
145. Samir Amin, *Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1976).
146. Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600*.
147. Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State*.
148. Robert Olson, *The Kurdish Question and Turkish–Iranian Relations*.
149. Max Weber, *Economy and Society*.
150. Karl Marx, *Capital, Vol. I* (Hamburg, 1867).
151. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).
152. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).
153. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*.
154. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Oxford: Blackwell, 1990).
155. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*.
156. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State*.
157. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States*.

158. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*.
159. Samir Amin, *Eurocentrism* (New York: Monthly Review Press, 1989).
160. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
161. Mahmoud Shakir, *Islamic History*.
162. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*.
163. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States*.
164. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*.
165. Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age*.
166. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State*.
167. Samir Amin, *Unequal Development*.
168. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*.
169. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System, Vol. I* (New York: Academic Press, 1974).
170. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
171. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System, Vol. I*.

172. نەوشیروان موستەفا، *چەند بابەتێکی کۆمەڵناسی* (بیروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
173. نەوشیروان موستەفا، *کورد و عەجەم* (أربيل: سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی کوردستان، 2005).
174. عبد الله العروي، *مفهوم الدولة* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).
175. عبد الله العروي، *الأيديولوجيا العربية المعاصرة* (بيروت: دار الحقيقة، 1970).
176. هشام جعيط، *الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر* (بيروت: دار الطليعة، 1989).
177. محمد عابد الجابري، *العقل السياسي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).
178. طيب تيزيني، *من التراث إلى الثورة*، ج1 (دمشق: دار دمشق، 1976).
179. علي الوردي، *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث* (بغداد: مطبعة الأهالي، 1969).
180. برهان غليون، *الدولة والمجتمع* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
181. عزيز العظمة، *الإسلام والدولة* (بيروت: دار الطليعة، 1996).
182. فهمي جدعان، *أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1979).

183. حســـين مروة، *النزعات المادية في الفلســـفة العربية الإســـلامية*)بيروت: دار الفارابي، 1988.(
184. مهدي عامل، *مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي*)بيروت: دار الفارابي، 1986.(
185. كمال ديب، *اقتصاديات الريع في الشرق الأوسط*)بيروت: دار النهار، 2003.(
186. عبد الإله بلقزيز، *الدولة في الفكر الإســـلامي المعاصـــر*)بيروت: مركز دراســـات الوحدة العربية، 2009.(
187. عزيز العظمة، *العلمانية من منظور مختلف*)بيروت: دار الساقي، 1992.(
188. سامي زبيدة، *الإسلام، الشعبوية، والدولة*)لندنI.B. Tauris :، 1993.(
189. أحمد بيضون، *الصراعات الاجتماعية في التاريخ العربي*)بيروت: دار النهار، 1987.(
190. سلامة كيلة، *الرأسمالية المعاصرة*)بيروت: دار الفارابي، 2012.(

الفصل الرابع

لماذا اختلفت عواقب انتشار الرأسمالية على دول وأمم العالم؟

دراسة تاريخية–بنيوية في الاقتصاد السياسي العالمي

تمهيد الرأسمالية كنظام عالمي غير متكافئ

لا ينطلق هذا الفصل من افتراضٍ مبسّط يرى في الرأسمالية قوةً تاريخية متجانسة تُنتج النتائج نفسها أينما حلّت، ولا من مقاربة معيارية تجعل التجربة الأوروبية نموذجًا كونيًا يُقاس عليه "نجاح" المجتمعات الأخرى أو "فشلها". بل ينطلق من فرضية بنيوية مفادها أن انتشار الرأسمالية كان عملية تاريخية غير متكافئة في آلياتها ونتائجها، وأن ما حسم مسارات الدول والمجتمعات لم يكن دخولها الشكلي إلى النظام الرأسمالي، بل **شروط اندماجها فيه، وترتيب تشكّل الدولة والمجتمع، وموازين القوى التي رافقت هذا الاندماج**[172].

فمنذ بدايات القرن التاسع عشر، ومع نضج التحول الصناعي في أوروبا الغربية، لم تعد الرأسمالية مجرد نمط إنتاج محلي، بل تحوّلت تدريجيًا إلى **نظام عالمي** يربط مناطق متباينة ضمن شبكة واحدة من التجارة ورأس المال والتكنولوجيا، ويُعيد تنظيم الاقتصادات المحلية بما يخدم تراكمًا يتجاوز حدود الدولة القومية.[173] غير أن هذا التوسع لم يتم فوق أرضٍ خالية أو متشابهة، بل اصطدم ببنى سياسية واجتماعية واقتصادية تشكّلت عبر مسارات تاريخية طويلة ومختلفة جذريًا في قدرتها على التكيّف أو إعادة التوجيه.[174]

ومن هنا، فإن السؤال المركزي لهذا الفصل ليس: هل كانت الرأسمالية "جيدة" أم "سيئة" في ذاتها؟ بل: *لماذا تحوّلت الرأسمالية في بعض السياقات إلى عامل تحوّل وإصلاح وتنمية نسبية، بينما تحوّلت في سياقات أخرى إلى عامل تبعية وتفكيك وإعادة إنتاج للاختلالات؟* [175]

القسم الأول

الرأسـمالية كنظام ديناميكي ذو وجهين: من التكوّن الأوروبي إلى التحوّل العالمي

1) الرأسمالية بوصفها عملية تاريخية لا نموذجًا مكتملًا

لا يمكن التعامل مع الرأسمالية بوصفها نظامًا ظهر في لحظة واحدة ثم انتشـر كما هو إلى بقية العالم، بل بوصـفها **عملية تاريخية طويلة** تشكّلت تدريجيًا عبر صراعات اجتماعية وسياسية، وداخل شـروط محددة لتكوّن الدولة والمجتمع. فمنذ بداياتها الأولى، لم تكن الرأسمالية مشروعًا واعيًا أو خطة مسبقة، بل نمطًا من التراكم نشأ داخل بنى قائمة وتقدّم عبر صـدامٍ مسـتمر مع القيود التي حدّت من ديناميكيته.[176]

وفي هذا السـياق، لا يُفهم صـعود الرأسـمالية كتحول اقتصـادي صـرف، بل كتحول بنيوي شـامل أعاد تنظيم العمل والإنتاج، وأعاد تعريف الملكيـة والحقوق، وغيّر العلاقـة بين الـدولـة والمجتمع.[177] وهذا ما يجعل فهم انتشـارها العالمي لاحقًا مسـتحيلًا دون فهم طبيعتها في الأصـل :**قوة توسـعية لا تسـتقر داخل حدود ثابتة، ومنطقًا يعيد تشكيل المجتمع بقدر ما يوسّع السوق**[178].

2) من السوق المحدود إلى منطق التوسّع المستمر

تميّزت الرأسمالية منذ نشأتها بحاجة دائمة إلى التوسع. فالتراكم لا يستقيم داخل سوق مغلق، ولا يكتفي بإنتاج ثابت، بل يتطلب أسواقًا أوسع لتصريف الإنتاج، وموارد إضافية لتغذية الصناعة، وميادين جديدة لاستيعاب فائض رأس المال.[179] ولهذا، بخلاف أنماط إنتاج سابقة كانت تميل إلى الاستقرار وإعادة إنتاج التوازن الاجتماعي، حملت الرأسمالية نزعة دائمة إلى **كسر الحدود القائمة وإعادة تشكيلها**[180].

وقد شكّلت هذه الديناميكية التوسعية الأساس الموضوعي لتحوّل الرأسمالية لاحقًا إلى نظام عالمي، **إذ لم يعد التوسع خيارًا سياسيًا أو تجاريًا فحسب، بل شرطًا لبقاء النظام نفسه**.[181]

3)الوجه الأول: طاقة التحويل والتفكيك الخلّاق

حين تتوفر شروط بنيوية معينة داخل المجتمع، تستطيع الرأسمالية أن تعمل بوصفها قوة "تفكيك خلّاق"، تكسر القيود القديمة وتفتح المجال أمام تشكّل علاقات جديدة. ويتمثل هذا الوجه في قدرتها على تحريك قوى الإنتاج، ورفع الإنتاجية، وإدخال التقنيات، وتوسيع التبادل، وتعقيد تقسيم العمل، وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية حول السوق.[182]

غير أن هذا التحويل لا يتم بصورة تقنية محايدة، بل يفترض صراعًا حول القواعد الناظمة للمجتمع: تحرير العمل، تثبيت حقوق

الملكية، بناء قانون قابل للتعميم، وتحويل الدولة إلى فضاء تفاوض مؤسسي بدل أن تكون جهاز احتكار للفائض. وفي المجتمعات التي نجحت في ذلك، لم يكن النجاح نتيجة "تفوق ثقافي"، بل نتيجة **صراعات سياسية واجتماعية طويلة** سمحت بإعادة توزيع نسبي للسلطة داخل الدولة.[183]

4) الوجه الثاني: الاحتكار، الإقصاء، وإعادة إنتاج اللامساواة

في المقابل، تحمل الرأسمالية نزعة احتكارية متلازمة مع منطق التراكم. فهي لا تميل فقط إلى المنافسة، بل أيضًا إلى تركيز الثروة، وتكوين الاحتكارات، وإعادة إنتاج اللامساواة داخل المجتمع، واستخدام الدولة حين تتاح لحماية مصالح رأس المال.[184] واللامساواة هنا ليست خللًا طارئًا، بل جزءًا بنيويًا من دينامية النظام نفسه.[185]

ولا يقتصر هذا الوجه على الأطراف، بل يمكن أن يظهر داخل المركز ذاته حين تضعف التوازنات الاجتماعية أو تُقمع آليات التصحيح. غير أن الفارق يكمن في وجود أو غياب قوى اجتماعية قادرة **على تحويل التناقضات إلى إصلاح مؤسسي بدل أن تتحول إلى انسداد**.[186]

5) الرأسمالية والدولة: من الصدام إلى إعادة التشكيل

لا يمكن فهم الوجهين السابقين دون الانتباه إلى علاقة الرأسمالية بالدولة. ففي مراحلها الأولى اصطدمت دينامية السوق بالبنى السياسية التي تحمي الامتيازات القديمة أو تحاصر المنافسة. لكن مع نموها، لم تبقَ الرأسمالية في موقع العداء الدائم، بل سعت إلى **إعادة صياغة الدولة** :قوانينها، مؤسساتها، بنيتها التحتية، ووظائفها الاقتصادية.[187]

وفي المسارات التي شهدت صراعًا اجتماعيًا طويلًا، تشكّلت الدولة الحديثة بوصفها نتاج توازنات نسبية بين قوى متنافسة، ما سمح بتحويل الصراع إلى قانون ومؤسسات. أما حين بقيت الدولة جهازًا مغلقًا يحتكر القرار والفائض، فإن الرأسمالية—عند انتشارها— تميل إلى التحالف مع النخب القائمة بدل تفكيكها، فتتحول إلى قوة تثبيت لا قوة تحويل.[188]

6) من نظام أوروبي إلى نظام عالمي

حين بلغت الرأسمالية درجة من النضج داخل أوروبا الغربية، لم تعد قادرة على البقاء داخل إطار قومي أو إقليمي. فالتوسع لم يعد خيارًا، بل شرطًا بنيويًا. ومع هذا التحول، بدأت الرأسمالية تتخذ طابعًا عالميًا: البحث عن المواد الخام، فتح الأسواق بالقوة أو

بالاتفاقيات، وإعادة تنظيم الاقتصـادات المحلية وفق حاجات التراكم العالمي.[189]

غير أن هذا التحول العالمي لا يعني أن الرأســمالية تعمل بالطريقة نفســها في كل مكان. فبســبب اختلاف البنى التاريخية للدولة والمجتمع، تختلف شــروط الاســتقبال والاندماج، وبالتالي تختلف النتائج. وهنا يتأسس السؤال المركزي للفصل حول **اختلاف العواقب داخل نظام واحد**[190].

7) خلاصة انتقالية للقسم

يُظهر هذا القسم أن الرأسمالية تحمل طاقة تحويل كبيرة لكنها تحمل أيضًــا نزعة احتكارية، وأن أثرها لا يتحدد بطبيعتها وحدها، بل بميزان القوى داخل كل مجتمع وبقدرة الدولة على تحويل الصــراع إلى إصــلاح. ويمهّد هذا التحليل للانتقال إلى القســم الثاني، الذي يشرح كيف تحطّمت العوائق أمام التوسع الرأسمالي تاريخيًا، وكيف تحوّلت الثورة الصناعية والتكنولوجية إلى أداة لترسيخ هذا التوسع وإعادة تنظيم العالم.[191]

القسم الثاني

تحطيم العقبات أمام التوسّع الرأسمالي: من الصدام البنيوي إلى ترسيخ النظام الصناعي–التكنولوجي

1) من الرأسمالية التجارية إلى حدودها التاريخية

حتى أواخر القرن الثامن عشر، ظلّ التوسّع الرأسمالي محكومًا بحدود الرأسمالية التجارية. فقد أتاحت التجارة البعيدة، والملاحة، والشركات الاحتكارية الأولى توسيع الأسواق نسبيًا، لكنها لم تكن كافية لتجاوز القيود البنيوية التي فرضتها أنماط الإنتاج التقليدية، وبُنى الدولة القديمة، ومحدودية وسائل النقل والطاقة. ومع تراكم رأس المال واتساع المبادلات، بدأت هذه الصيغة تفقد قدرتها على الاستمرار بوصفها إطارًا شاملًا للتوسّع.[192]

في هذه المرحلة، لم تعد المشكلة في غياب الأسواق، بل في **عدم قابلية كثير من المجتمعات للاندماج مع منطق التراكم الرأسمالي** . فقد شكّلت أنظمة الإنتاج المكتفية ذاتيًا، والدول المركزية المغلقة، والعلاقات الاجتماعية غير المرِنة، عوائق حقيقية أمام إعادة تنظيم العمل والإنتاج والتبادل على نطاق واسع. وهنا دخل النظام الرأسمالي مرحلة صدام مع البنى القائمة.[193]

2) تحطيم الأنظمة المانعة أمام التوسّع

لم يكن توسّع الرأسمالية خارج أوروبا مسار اندماج تدريجي وسلس، بل في كثير من الأحيان عملية عنيفة اتخذت أشكالًا متعددة: تدخل عسكري مباشر، سيطرة استعمارية، فرض اتفاقيات تجارية غير متكافئة، ودعم أو تصنيع نخب محلية مستعدة للتكيّف مع متطلبات النظام العالمي الجديد.[194]

وفي هذا السياق، لم يُلغَ القديم بالكامل، بل جرى في كثير من الحالات **إعادة توظيفه** .فقد أُبقيت الدولة الاستبدادية، أو البنية الإقطاعية، أو النخب التقليدية، ولكن ضمن وظيفة جديدة تخدم حركة رأس المال العالمي بدل أعاقتها. وبذلك لم يكن التحطيم دائمًا تدميرًا شاملًا، بل إعادة ترتيب لوظائف البنى القائمة داخل منظومة أوسع.[195]

3) الثورة الصناعية: من تحطيم العوائق إلى ترسيخ النظام

شكّلت الثورة الصناعية اللحظة التي انتقل فيها التوسّع الرأسمالي من كونه صدامًا متقطعًا إلى مسار بنيوي دائم. فبفضل إدخال الآلة، واستخدام الطاقة البخارية، وتطوّر الصناعات المعدنية ووسائل النقل، أصبحت الرأسمالية قادرة على فرض منطقها ماديًا وتقنيًا على نطاق عالمي.[196]

أدّى هذا التحول إلى قفزة هائلة في حجم الإنتاج، وتسريع دورة التراكم، وخفض كلفة السلع، وربط المناطق والأسواق بوتيرة غير مسبوقة. وبذلك لم تعد إعادة تنظيم الإنتاج مسألة سياسية محلية

فحسب، بل ضرورة تقنية–اقتصادية أعادت تشكيل العلاقة بين الريف والمدينة، وأنماط الاستيطان والاستهلاك، ووسّعت الحاجة إلى المواد الخام والأسواق الخارجية.[197]

4) التكنولوجيا وتكثيف اللامساواة العالمية لم تعمل التكنولوجيا بوصفها أداة محايدة أو متاحة للجميع بالقدر نفسه. فقد ظلّ امتلاك وسائل الإنتاج الحديثة، والتحكم بالبنية التحتية، والمعرفة التقنية محصورًا في مناطق بعينها، بينما فُرض على مناطق أخرى الاندماج في النظام من مواقع أدنى.[198]

في بعض المجتمعات استُخدمت التكنولوجيا لرفع الإنتاجية، وتطوير المهارات، وبناء صناعات وطنية متنوّعة. أمّا في مجتمعات أخرى فقد جرى توظيفها لاستخراج المواد الخام بكلفة أقل، وربط الاقتصاد المحلي بوظائف أحادية، وإضعاف الحِرف والصناعات القائمة. وهكذا لم يكن الفارق في وجود التكنولوجيا من عدمه، بل في **شروط امتلاكها واستخدامها**، وفي موقع الدولة والمجتمع من عملية التحديث.[199]

5) الصراع بوصفه وسيط التحوّل

تُظهر هذه المرحلة أن التحولات الكبرى التي رافقت التوسّع الرأسمالي لم تكن نتائج تقنية تلقائية، بل ثمرة صراعات اجتماعية وسياسية طويلة. ففي المجتمعات التي امتلكت قوى اجتماعية قادرة على التنظيم والضغط والمشاركة في القرار، تحوّلت الثورة الصناعية والتكنولوجيا إلى أدوات لتفكيك البنى القديمة، وإعادة توزيع جزئي للسلطة والثروة، وبناء مؤسسات أكثر مرونة.[200]

أمّـا في المجتمعـات التي غـاب فيهـا هذا الصـــراع أو جرى قمعـه واحتواؤه داخل الدولـة أو النخـب التقليديـة، فقد تحوّلت التكنولوجيـا إلى وســـيلـة لتعزيز الســـيطرة، وتكريس التبعيـة، وإعـادة إنتـاج اللامســـاواة بـأشـــكـال جديدة. وبذلك لا يمكن فهم أثر الصـــنـاعة والتكنولوجيا بمعزل عن ميزان القوى داخل كل مجتمع وموقعه في النظام العالمي.[201]

خلاصة انتقالية للقسم

يبيّن هذا القسـم أن التوسّـع الرأسـمالي تحقق عبر تفاعل مركّب بين تحطيم البنى المانعة وترسـيخ نظام صـناعي–تكنولوجي قادر على إعادة تنظيم العالم ماديًا. غير أن هذا التفاعل أنتج نتائج متباينة تبعًا لشروط كل مجتمع وقدرته على تحويل الصراع إلى إصلاح، وهو ما يمهّد للانتقال إلى تحليل الطبيعة الازدواجية للرأســمالية على المستوى العالمي.[202]

القسم الثالث

الطبيعة الازدواجية للرأسمالية على المستوى العالمي: الداخل والخارج

1) رأسمالية واحدة، نتائج متعدّدة

يُظهر تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين أن الرأسمالية، رغم كونها نظامًا عالميًا واحدًا من حيث منطق التراكم والتوسّع، قد أنتجت نتائج متباينة جذريًا بين الدول والمجتمعات. ففي حين تحوّلت في بعض المناطق إلى محرّك لإعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تحوّلت في مناطق أخرى إلى أداة لإعادة إنتاج التبعية وتعميق الاختلالات البنيوية.[203]

ولا يمكن تفسير هذا التباين باللجوء إلى اختلاف الثقافات أو القدرات، ولا باختزال الرأسمالية في حكم أخلاقي بسيط. بل يكمن التفسير في **ازدواجية عمل الرأسمالية بين الداخل والخارج**، وفي اختلاف شروط هذا العمل من مجتمع إلى آخر.[204]

2) الرأسمالية في الداخل: الصراع والإصلاح وإعادة التشكيل

في الدول التي تشكّلت فيها الرأسمالية من الداخل، أو اندمجت ضمن سياق يمتلك قوى اجتماعية ناشطة ومؤسسات في طور التشكّل، عمل توسّع السوق ونمو الصناعة ضمن إطار صراعي داخلي. فقد أدّى ذلك إلى تفكيك علاقات إنتاج تقليدية، ونشوء طبقات جديدة،

وتصاعد الصراع بين العمل ورأس المال، وضغوط متزايدة على الدولة لإعادة تنظيم دورها.[205]

وفي هذا السياق، لم يكن الصراع عامل فوضى فقط، بل آلية تاريخية للتكيّف. فقد أُجبرت الدولة—بفعل الصراع الاجتماعي والسياسي—على تطوير القوانين، وتوسيع التمثيل السياسي تدريجيًا، وبناء بنى تحتية تخدم السوق والمجتمع معًا. وهكذا لم تُلغِ الرأسمالية اللامساواة، لكنها سمحت بظهور آليات جزئية للتصحيح الداخلي حالت دون تحوّل التناقضات إلى انهيار شامل.[206]

3) الرأسمالية في الخارج: التوسّع والاختراق وإعادة التوظيف

على النقيض من ذلك، حين انتشرت الرأسمالية خارج بيئتها الأصلية، لم تدخل بوصفها نتاج صراع داخلي طويل، بل بوصفها **قوة خارجية** تحمل منطق التراكم والربح دون أن ترافقه البنى والمؤسسات التي نشأت تاريخيًا داخل المركز.[207]

في هذه الحالة لم يكن الهدف إعادة تنظيم المجتمع المحلي، بل دمجه في السوق العالمية بوظائف محدّدة: ضمان تدفّق المواد الخام، فتح الأسواق لتصريف السلع الصناعية، وتأمين شروط مناسبة لتراكم رأس المال الخارجي. وأدّى هذا النمط من الاندماج إلى التحالف مع البنى القائمة أو إعادة إنتاجها بدل تفكيكها، وتحويل الدولة إلى وسيط بين السوق العالمية والمجتمع المحلي.[208]

القسم الرابع

تباين مسارات الاندماج في الرأسمالية العالمية: من الإصلاح إلى التبعية

1) الاندماج ليس مسارًا واحدًا

يُظهر التاريخ أن دخول المجتمعات إلى الرأسمالية العالمية لم يكن عملية موحّدة أو خطيّة، بل جرى عبر مسارات متعددة تشكّلت وفق الشروط البنيوية لكل مجتمع، وطبيعة دولته، وموازين القوى داخله. فالرأسمالية لم تُفرض على جميع المناطق بالطريقة نفسها، ولم تتفاعل معها المجتمعات بالدرجة نفسها من المقاومة أو القبول أو القدرة على إعادة التشكيل.[212]

ومن هنا، لا يمكن تفسير نتائج الاندماج بالرجوع إلى "مستوى التطور" أو "الاستعداد الثقافي"، بل بفهم **كيفية الاندماج**: هل كان تفاوضيًا أم قسريًا؟ تدريجيًا أم تابعًا منذ البداية؟[213]

2) المسار الإصلاحي: إعادة التشكيل من الداخل

في بعض الحالات، جرى الاندماج عبر مسار إصلاحي تراكمي ارتكز على وجود قوى اجتماعية قادرة على التنظيم والضغط، ومؤسسات سياسية قابلة للتعديل، ودولة اضطرت—تحت وطأة الصراع—إلى إعادة تعريف دورها.[214]

في هذا السياق، لم تُلغَ البنى القديمة دفعة واحدة، بل جرى تفكيكها تدريجيًا بإصلاحات قانونية وتوسيع الملكية وتعديل أنماط الجباية

وإعادة تنظيم السوق الداخلية. وقد سمح ذلك بتحويل جزء من الفائض إلى تطوير البنية التحتية ودعم الصناعة وبناء مؤسسات أكثر مرونة.[215] غير أن هذا المسار ظلّ محكومًا بتوترات مستمرة بين رأس المال والعمل، وبين المركز والأطراف داخل الدولة نفسها.[216]

3) المسار الانعزالي: مقاومة الاندماج وحدودها

اتبعت بعض المجتمعات مسارًا مغايرًا سعت فيه إلى الحدّ من اختراق الرأسمالية العالمية عبر سياسات انعزالية أو حمائية، مستندةً إلى دول مركزية قوية أو نخب تخشى فقدان السيطرة أو بنى اجتماعية تخشى التفكك السريع.[217]

غير أن تسارع الثورة الصناعية–التكنولوجية جعل الانعزال الكامل شبه مستحيل، ومع غياب إصلاحات داخلية عميقة تحوّل المسار الانعزالي غالبًا إلى جمود اقتصادي وتراجع تقني وتعميق للفجوة مع النظام العالمي. وعندما فُرض الاندماج لاحقًا جاء غالبًا من موقع أضعف وبشروط أقل قدرة على التفاوض.[218]

4) المسار التبعي: الاندماج من موقع الضعف

في عدد كبير من الحالات تمّ الاندماج عبر مسار تبعي منذ البداية: دخول السوق العالمية دون تفكيك بنيوي للبنى القديمة، ودون نشوء قوى اجتماعية مستقلة قادرة على التفاوض، ومع دولة تؤدي دور الوسيط بين الخارج والمجتمع المحلي.[219]

في هذا المســـار لم تُســـتخدم التجارة والتقنية لبناء قاعدة إنتاجية متنوّعة، بل لتكريس أدوار محدّدة: تصـــدير المواد الخام، اســـتيراد الســـلع الصـــناعية، والاعتماد المتزايد على الأســـواق الخارجية. وأفضـــى ذلك إلى نشـــوء فئات محلية مســـتفيدة ارتبطت مصـــالحها باستمرار التبعية وعملت على إعاقة الإصلاح.[220]

5) الدولة كعامل حاسم في تحديد المسار

لا يمكن فهم تباين هذه المسارات دون التركيز على دور الدولة. ففي المسار الإصلاحي خضعت الدولة لضغوط اجتماعية أجبرتها على تعديل سياساتها تدريجيًا. أما في المسارين الانعزالي والتبعي فقد احتكرت الدولة القرار ومنعت الصـــراع المنتج، أو تحالفت مع الخارج ومع النخب المحلية للحفاظ على موقعها. وفي كلتا الحالتين لم تتحول الدولة إلى وســـيط بين قوى اجتماعية متنافســـة، بل بقيت فوق المجتمع أو منفصلة عنه.[221]

6) التحوّل غير المتكافئ وإعادة إنتاج الفجوة

أســـهم تباين مســـارات الاندماج في إعادة إنتاج نظام عالمي غير متكافئ: دول استطاعت توظيف الرأسمالية لبناء قدراتها الصناعية، ودول علقت في أدوار محدودة وتبعية مالية وتجارية وهشـــاشـــة متزايدة. ولم يكن ذلك نتيجة "سوء إدارة" فقط، بل نتيجة مسارات تاريخية تشكّلت فيها العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق العالمية بطرق مختلفة منذ البداية.[222]

القسم الخامس

من المسار الانعزالي إلى «رأسمالية الدولة»: التجربة الاشتراكية وحدودها التاريخية

1) الاشتراكية بوصفها استجابة تاريخية لا قطيعة مطلقة

لا يمكن فهم نشوء الدول الاشتراكية في القرن العشرين بوصفه خروجًا كاملًا من النظام الرأسمالي العالمي، بل بوصفه استجابة راديكالية لمسار اندماج غير متكافئ ومحاولة واعية لكسر آليات التبعية عبر تعليق السوق وإعادة تركيز القرار الاقتصادي في يد الدولة.[223] ففي سياقات فشل الإصلاح أو سحق القوى الاجتماعية القادرة على التفاوض، ظهرت الاشتراكية خيارًا "قسريًا" لحماية المجتمع من الاختراق الخارجي عبر بناء اقتصاد موجّه.[224]

2) رأسمالية الدولة: تعليق السوق لا إلغاء التراكم

على الرغم من الخطاب الأيديولوجي المناهض للرأسمالية، اتّخذت البنية الاقتصادية الفعلية في كثير من الحالات شكل **رأسمالية الدولة**: احتكار الدولة لوسائل الإنتاج وإدارة التراكم مركزيًا وتقييد حركة السوق والعمل. غير أن تعليق السوق لم يُلغِ منطق التراكم، بل أعاد تنظيمه داخل جهاز الدولة؛ فالعلاقة بين الإنتاج والفائض والسلطة لم تُفكَّك اجتماعيًا، بل تركزت في الدولة.[225]

3) مكاسب المسار الانعزالي الاشتراكي

لا يمكن إنكار أن هذا المسار حقق في مراحله الأولى مكاسب مهمّة في بعض البلدان: بناء قاعدة صناعية سريعة، تطوير التعليم والبحث العلمي، تحسين البنية التحتية، وتوفير حد أدنى من الأمن الاجتماعي. كما نجح مؤقتًا في تقليص بعض التفاوتات وكسر السيطرة المباشرة لرأس المال الخارجي وتأمين درجة من الاستقلال السياسي.[226]

4) الحدود البنيوية للمسار: الدولة بدل المجتمع

غير أن هذه الإنجازات كانت محكومة بحدود بنيوية: احتكار الدولة للقرار، غياب الصراع الاجتماعي المنظّم، وتهميش المبادرة خارج الجهاز الرسمي. وبدون قوى اجتماعية مستقلة قادرة على تصحيح السياسات وتجديد البنى وفرض إصلاحات تدريجية، أعادت الدولة الاشتراكية إنتاج المشكلة نفسها التي سعت إلى تجاوزها :**الدولة قبل المجتمع** وإن بصيغة أيديولوجية مختلفة.[227]

5) الانعزال في عصر الثورة التكنولوجية

مع تسارع الثورة الصناعية–التكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت حدود الاقتصاد المغلق والبيروقراطية المركزية: التكنولوجيا الحديثة تتطلب تدفق معرفة ومرونة إنتاج وتفاعلًا سريعًا واستثمارات متنوّعة. ومع ضعف هذه الشروط برز تباطؤ الابتكار وانخفاض الكفاءة وتزايد الفجوة التقنية مع الدول الصناعية.[228]

6) من الانعزال إلى الانكشاف القسري

عندما بدأ الانفتاح الجزئي أو الكلي لم تدخل هذه الدول من موقع تفاوضـــي قوي، بل من موقع هش. وفي كثير من الحالات تحوّل الانفتاح إلى تفكك سريع للقطاع العام وصعود نخب مرتبطة بالسوق العالمية واتســاع تفاوتات اجتماعية. وبذلك لم يؤدّ الانعزال إلى بناء مجتمع قادر على إدارة الاندماج لاحقًا، بل إلى تأجيل الصــدام دون حلّه.[229]

7) الاشتراكية ضمن منطق الفصل

لا تُناقَش التجربة الاشــتراكية هنا بوصــفها بديلًا أخلاقيًا أو فشــلًا أيديولوجيًا، بل بوصــفها أحد مســارات الاندماج غير المباشــر في الرأسمالية العالمية، وأقصــى أشكال المسار الانعزالي الذي حاول كسر التبعية عبر الدولة بدل تفكيكها اجتماعيًا. ويظل صعود الاتحاد السوفيتي ثم تراجعه المثال الأوضح بما يحمله من إنجازات مرحلية وحدود بنيوية.[230]

القسم السادس

اليابان والصين: تفاعل متغيّر مع الرأسمالية وتعدّد المسارات داخل المجتمع الواحد

أولًا: اليابان – الإصلاح البنيوي شرط الاندماج غير التبعي

تمثّل اليابان إحدى الحالات القليلة التي حوّلت الضغط الخارجي إلى مسار إصلاحي داخلي دون الوقوع في التبعية الكاملة أو الانعزال الطويل. ولم يكن ذلك نتيجة "استجابة ثقافية" بل نتاج إصلاحات بنيوية أعادت ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع والقوى الاجتماعية.[231]

قبل إصلاحات "الامبراطور ميجي" كانت اليابان مجتمعًا إقطاعيًا هرميًا مغلقًا، ومع الضغوط الغربية لم يُواجَه التحدي بالانغلاق وحده، بل بتفكيك تدريجي للبنى القديمة: إلغاء الامتيازات الإقطاعية، إعادة تنظيم الملكية، بناء دولة مركزية حديثة، ودمج النخب القديمة في بنية جديدة بدل إقصائها الكامل.[232]

فتح هذا المسار المجال لطبقة صناعية وطنية، وجهاز دولة قادر على التخطيط، ونظام تعليمي–تقني واسع، ما مكّن اليابان من التفاوض وإعادة التشكيل بدل الدخول من موقع التابع.[233]

ثانيًا: الصين – من التبعية إلى الانعزال ثم الإصلاح والاندماج المشروط تقدّم الصين حالة أكثر تعقيدًا لأنها تؤكد أن النتائج ليست

قدرًا ثابتًا، بل مرتبطة بالتحوّل البنيوي:
(1) مرحلة التبعية القسرية في القرن التاسع عشر عبر الحروب والاتفاقيات غير المتكافئة وما ترتب عليها من إضعاف الدولة وتفكك الاقتصاد وتوسع النفوذ الأجنبي.[234]
(2) مرحلة الانعزال الاشتراكي بوصفها ردًا راديكاليًا: تعليق السوق وتركيز القرار واستعادة السيادة وبناء قاعدة صناعية أولية مع إعادة إنتاج مشكلة الدولة الشاملة. [235]
(3) مرحلة الإصلاح والانفتاح المدروس منذ أواخر السبعينيات: مسار هجين يجمع بقاء دور الدولة القوي مع إدخال آليات السوق والانخراط التدريجي بشروط تفاوضية أفضل، بما سمح بتحقيق نمو سريع وتحويل الصين إلى فاعل مركزي.[236]

ثالثًا: الدلالة البنيوية للحالتين

تكشف تجربتا اليابان والصين أن الرأسمالية لا تفرض نتيجة واحدة، وأن العامل الحاسم ليس "الانفتاح/الانغلاق" بذاته، بل عمق الإصلاح البنيوي وفتح المجال لتعدّد القوى الاجتماعية وإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد.[237]

خاتمة الفصل الرابع

الرأسمالية كنظام واحد ومسارات متعدّدة

بيّن هذا الفصل أن انتشار الرأسمالية لم يكن عملية متجانسة ولا مسارًا خطيًا يقود تلقائيًا إلى نتائج متماثلة، بل كان عملية تاريخية–بنيوية معقّدة تفاعلت فيها ديناميكية التوسع الرأسمالي مع البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في كل مجتمع. ومن هنا، لم يكن العامل الحاسم طبيعة الرأسمالية في ذاتها، بل **كيفية الاندماج** في النظام العالمي وشروط هذا الاندماج وموازين القوى التي رافقته.[238]

أظهر التحليل أن الرأسمالية تمتلك طبيعة مزدوجة: فهي من جهة قوة قادرة على تفكيك البنى الجامدة وإطلاق قوى الإنتاج، لكنها من جهة أخرى تميل إلى الاحتكار وتركيز الثروة وإعادة إنتاج اللامساواة. ويتحدد أيّ الوجهين يهيمن بوجود قوى اجتماعية مستقلة قادرة على تحويل الصراع إلى إصلاح، وبقدرة الدولة على التحول من جهاز احتكار إلى إطار تفاوضي نسبي.[239]

كما بيّن الفصل أن تحطيم العوائق أمام التوسع الرأسمالي لم يكن نتيجة التطور التقني وحده، بل سبقه صدام عنيف مع أنظمة مانعة. غير أن الثورة الصناعية–التكنولوجية كانت الأداة الحاسمة التي حوّلت هذا التحطيم إلى مسار دائم، وفرضت إعادة تنظيم العالم ماديًا. لكن هذه الأداة نفسها كثّفت اللامساواة حين استُخدمت داخل سياقات تبعية أو في ظل دول شاملة مغلقة.[240]

وأظهر تباين المسارات—الإصلاحي، الانعزالي، والتبعي—أن التاريخ لا يفرض مسارًا واحدًا محتومًا: فالتجربة الاشتراكية بوصفها أقصى أشكال الانعزال نجحت مؤقتًا في كسر التبعية المباشرة وبناء قدرات صناعية واجتماعية، لكنها أعادت إنتاج الدولة الشاملة وأغلقت آليات التصحيح الداخلي، فظهرت حدودها بوضوح مع صعود عصر التكنولوجيا والانفتاح القسري.[241] وفي المقابل أكدت تجربتا اليابان والصين أن تغيير المسار ممكن حين تُنفّذ إصلاحات بنيوية تفتح المجال لتعدّد الفاعلين، حتى لو جاء التحول متأخرًا أو على مراحل.[242]

وبذلك يخلص الفصل إلى أن الرأسمالية ليست نظامًا ينتج التقدم أو التخلف بذاته، بل إطارًا تاريخيًا تتحدد نتائجه بعمق الإصلاح البنيوي وبالعلاقة بين الدولة والمجتمع وبقدرة الفاعلين المحليين على إعادة تشكيل شروط الاندماج. ومن دون تفكيك الدولة الشاملة وفتح المجال للصراع الاجتماعي المنتج، يتحول الاندماج في النظام العالمي إلى تبعية مهما تنوعت السياسات أو الشعارات.[243]

ويمهّد هذا الاستنتاج للفصل الخامس الذي ينتقل من التحليل العام لمسارات الرأسمالية إلى دراسة حالة الشرق الأوسط: لماذا دخل الرأسمالية من موقع تابع وضعيف، ولماذا عجز عن تحويل الاندماج إلى مسار تنموي فعّال. [244]

حواشي الفصل الرابع:

172. Samir Amin, *Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1976).
173. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I (New York: Academic Press, 1974).
174. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).
175. Samir Amin, *Eurocentrism* (New York: Monthly Review Press, 1989).
176. Karl Marx, *Capital*, Vol. I (Hamburg, 1867).
177. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
178. V. I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism* (1916).
179. Eric Hobsbawm, *Industry and Empire* (London: Penguin, 1968).
180. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Oxford: Blackwell, 1990).
181. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).
182. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
183. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002/2011).
184. Roger Owen and Şevket Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).
185. Alan Richards and Ishac Diwan, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder: Westview Press, 2008).
186. ماوتسي تونغ، *تحليل الطبقات المجتمع الصينى*، 1930 .
187. ماوتسي تونغ، *فى التناقض*، 1937 .
188. ستالين، *الماديه الديالكتيكية و الماديه التاريخية*، 1930 .
189. Lena Jonson, *Rysslan i en återvändsgränd*, Världspolitikens Dagsfrågor 11/2014.
190. Johan Engvalt, *Korruption i den forna sovjetunionen*, Världspolitikens Dagsfrågor 6/2016.

191. Lenin, *Kapitalismens utveckling i Ryssland* (1899), trans. Martin Fahlgren (Sverige: förlag, 2007). ر
192. Lenin, *Two Tactics of Social Democracy in the Democratic Revolution* (1905) (Peking: Foreign Language Press, 1965).
193. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner* (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
194. Johan Lagerqvist, *Tid för förändring i Kina med Xi Jinping*, Världspolitikens Dagsfrågor 1/2013.
195. Robert B. Marks, *Den moderna världens ursprung* (Aktiv förlag_a-z förlag, 2004).
196. Ervand Abrahamian, *A History of Modern Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).
197. Hooshang Amirshmadi, *The Political Economy of Iran under Qajars* (London: I.B. Tauris & Co, 2012).
198. Faridah Koohi-Kamali, *The Political Development of the Kurds in Iran* (New York: Palgrave Macmillan, 2003).
199. Mehrdad R. Zady, *Kurdistan's Economy / The Kurds* (Taylor & Francis, 1992).
200. David S. Sorenson, *An Introduction to the Modern Middle East* (Westview Press, 2014

مصادر مساندة

201. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
202. Samir Amin, *Unequal Development*.
203. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I.
204. Roger Owen and Şevket Pamuk, *A History of Middle East Economies in the Twentieth Century*.
205. Alan Richards and Ishac Diwan, *A Political Economy of the Middle East*.
206. Eric Hobsbawm, *Industry and Empire*.
207. V. I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*.
208. ماوتسي تونغ، *فى التناقض*.
209. ستالين، *الماديه الديالكتيكية و الماديه التاريخية*.
210. Lena Jonson, *Rysslan i en återvändsgränd*.
211. Johan Engvalt, *Korruption i den forna sovjetunionen*.

212. Samir Amin, *Eurocentrism*.
213. Karl Marx, *Capital*, Vol. I.
214. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States*.
215. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy*.
216. Robert B. Marks, *Den moderna världens ursprung*.
217. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner*.
218. Johan Lagerqvist, *Tid för förändring i Kina med Xi Jinping*.
219. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914*.
220. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa*.
221. Alan Richards and Ishac Diwan, *A Political Economy of the Middle East*.
222. Samir Amin, *Unequal Development*.
223. V. I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*.
224. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
225. ستالين، *الماديه الديالكتيكية و الماديه التاريخية*.
226. Lena Jonson, *Rysslan i en återvändsgränd*.
227. Johan Engvalt, *Korruption i den forna sovjetunionen*.
228. Eric Hobsbawm, *Industry and Empire*.
229. Samir Amin, *Unequal Development*.
230. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I.
231. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner*.
232. Robert B. Marks, *Den moderna världens ursprung*.
233. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States*.
234. Robert B. Marks, *Den moderna världens ursprung*.
235. ماوتسي تونغ، *تحليل الطبقات المجتمع الصينى*.
236. Johan Lagerqvist, *Tid för förändring i Kina med Xi Jinping*.
237. Samir Amin, *Eurocentrism*.
238. Samir Amin, *Unequal Development*.
239. Karl Marx, *Capital*, Vol. I.
240. Karl Polanyi, *The Great Transformation*.
241. Lena Jonson, *Rysslan i en återvändsgränd*.
242. Christopher Lagerqvist, *Reformer och revolitioner*.
243. Alan Richards and Ishac Diwan, *A Political Economy of the Middle East*.
244. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914*.

الفصل الخامس

لماذا أخفق الشرق الأوسط في أن يصبح جزءًا متطورًا من الرأسمالية العالمية

(1925–1800)

تمهيد

يُشكّل هذا الفصل الحلقة التطبيقية الحاسمة في الكتاب، إذ ينتقل من تحليل البنى التاريخية والاجتماعية للشرق الأوسط ومن دراسة مسارات انتشار الرأسمالية عالميًا، إلى تفكيك الكيفية التي اندمجت بها المنطقة فعليًا في النظام الرأسمالي العالمي، ولماذا قاد هذا الاندماج—في خطوطه العامة—إلى التبعية لا إلى التحول البنيوي.[217]

وكما أشارت الفصول السابقة، لم يكن النظام الإقطاعي القبلي في الشرق الأوسط مجرد مرحلة عابرة أو "بقايا تاريخية" قابلة للذوبان تلقائيًا أمام التحديث، بل كان نمطًا بنيويًا متماسكًا أعاق تشكّل علاقة دولة–مجتمع بالمعنى الحديث، وقيّد نشوء قوى اجتماعية مستقلة قادرة على فرض إصلاحات سياسية واقتصادية.[218] وعندما بدأت الرأسمالية العالمية بالتوسع نحو المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر، لم تدخل إلى فراغ تاريخي، بل اصطدمت بهذه البنية وهي في مرحلة احتضار طويلة، دون أن تكون قد أنتجت بدائل داخلية قادرة على استيعاب الصدمة وتحويلها إلى إصلاح تراكمي.[219]

ولم يكن هدف القوى الرأسمالية المتوسعة—في الغالب—بناء قاعدة إنتاجية محلية مستقلة، بل دمج المنطقة في السوق العالمية بوظائف محددة: مصدرًا للمواد الخام، وسوقًا لتصريف السلع، ومجالًا استثماريًا عالي الربح منخفض المخاطر.[220] وفي المقابل، سعت الدول الإقطاعية القبلية إلى توظيف هذا التوسع لتعزيز سلطتها

وزيادة إيراداتها وتأجيل انهيارها، لا لإعادة بناء علاقتها بالمجتمع أو لإطلاق دينامية إنتاجية جديدة.[221]

وهكذا تبلور صراع تاريخي بين نظامين متناقضين: نظام محلي قادر على الضبط وإعادة إنتاج نفسه لكنه عاجز عن التحول الذاتي، ونظام عالمي في ذروة قوته قادر على التفكيك والاحتواء في آن واحد.[222] ولم يؤدِّ هذا الصدام إلى انهيار مباشر للنظام القديم، بل ساهم في مفارقة حاسمة في إطالة عمره عبر تحالفات جديدة وإصلاحات شكلية وتدفقات مالية وتجارية لم تُترجم إلى تحول بنيوي.[223]

ومن الناحية النظرية، وُجدت أمام المنطقة ثلاث مسارات للتعامل مع توسع الرأسمالية: مسار الإصلاح والتحول البنيوي، ومسار الانعزال المؤقت، ومسار الاندماج التابع. غير أن خصوصية "الدولة قبل المجتمع"، وضعف الطبقات الجديدة، وتداخل المصالح المحلية مع القوى الخارجية، دفعت المنطقة في مجملها نحو المسار الثالث.[224] وسيتم تفكيك هذا المسار عبر ثلاث مراحل مترابطة بين 1800 و1925، شكّلت الأساس البنيوي لوضع لا تزال المنطقة تعيش تداعياته حتى اليوم.[225]

القسم الأول

الإطار البنيوي للصدام (1800)

1) النظام الإقطاعي القبلي عند لحظة التماس: بنية قائمة لا بقايا تاريخية

عند مطلع القرن التاسع عشر لم يكن الشرق الأوسط "متأخرًا" بالمعنى الزمني البسيط، ولا يعيش فراغًا سياسيًا بعد انهيار نظام قديم، بل كان خاضعًا لنظام إقطاعي قبلي متماسك بنيويًا، يمتلك منطقه الداخلي الخاص، ويعيد إنتاج نفسه عبر الدولة والقبيلة والشرعية الدينية، حتى وهو يدخل مرحلة احتضار طويلة.[226]

إن ما يميز هذا النظام ليس ضعفه، بل قدرته على الاستمرار دون أن يفتح من داخله آليات انتقال: فقد استمر قرونًا دون إصلاحات تراكمية، ولم يولّد قوى اجتماعية قادرة على خلخلته من الداخل، وظل قادرًا حتى لحظة التماس مع الرأسمالية على ضبط المجتمع وقمعه واستخراج الفائض منه.[227] وبذلك كانت المعضلة بنيوية :**نظام قادر على البقاء، عاجز عن التحول.**

2) الدولة قبل المجتمع: الأساس البنيوي للأزمة

أحد الفروق الحاسمة مقارنةً بالمسار الأوروبي يتمثّل في أن الدولة في الشرق الأوسط تشكّلت قبل المجتمع وضدّه، لا بوصفها تعبيرًا

عنه أو ثمرةً لتوازن قوى اجتماعية.[228] فقد ظلّت الدولة المرجعية العليا للأرض والجباية والعنف المنظّم، فيما بقيت الضرائب فعل قسر لا نتيجة عقد اجتماعي، وبقيت السلطة قائمة على القوة العسكرية وشبكات الولاء والتحالفات، لا على تمثيل اجتماعي أو مؤسسات وسيطة.[229]

هذا الترتيب (الدولة ← المجتمع) منع نشوء فضاء اقتصادي مستقل، وقيّد تشكّل طبقات ذات مصالح إنتاجية واضحة، وأضعف تطور مؤسسات وسيطة تستطيع تحويل المصالح إلى ضغط سياسي تراكمي.[230] وعند لحظة دخول الرأسمالية العالمية لم تجد هذه الأخيرة مجتمعًا قابلًا لإعادة التنظيم من الداخل، بل دولة فوقية تبحث عن موارد جديدة لتعزيز سلطتها. لذلك سيجري أي اندماج خارجي—في الغالب—عبر الدولة لا عبر المجتمع، وعبر النخب الحاكمة لا عبر الطبقات المنتجة.[231]

3) ملكية الأرض: سلطة سياسية لا علاقة إنتاج

لم تكن الأرض في هذا النمط قاعدة إنتاج قابلة للتحسين التقني والاستثمار طويل الأمد، بل كانت موردًا سياسيًا يرتبط بالولاء والخدمة. فالملكية القانونية العليا تعود للدولة/السلطان/الشاه، وحق التصرف يُمنح ويُسحب وفق مقتضيات السلطة، بينما يبقى الفلاح بلا أمن حيازة مستقر، ويغدو دور "الإقطاعي" أقرب إلى الجباية منه إلى الاستثمار والإنتاج.[232]

لهذا شــجّع نمط الملكية الاســتخراج الســريع للفائض ومنع تراكمًا زراعيًا رأسماليًا محليًا، وعندما توسعت التجارة الخارجية لاحقًا لم تتحول الأرض إلى قاعدة لإنتاج رأســمالي داخلي، بل إلى مخزن مواد خام موجّه للتصــدير دون تغيير في علاقات الإنتاج.[233] وبذلك يصبح غياب الملكية الإنتاجية المستقرة شرطًا مباشرًا لتعذر تشكّل رأسمالية زراعية محلية قادرة على قيادة تحول اقتصادي أوسع.[234]

4) الطبقات الاجتماعية: وجود وظيفي دون استقلال بنيوي

وُجدت في المنطقة فئات متمايزة: فلاحون، حرفيون، تجار، نخب دينية، ونخب عســكرية وإدارية. لكن تمايزها لم يرتقِ إلى تكوّن طبقات بالمعنى البنيوي الحديث، لأن عنصر الاستقلال النسبي عن الدولة كان غائبًا. فالتاجر ظل مرتبطًا بالامتياز والاحتكار، والحرفي محاصــرًا بالضــرائب والتقييد، والفلاح فاقدًا للأمن الاقتصادي، ورجل الدين جزءًا من توازن الشرعية داخل النظام لا قوةً مستقلة خارجه.[235]

لذلك، حين دخلت الرأســمالية العالمية، لم تجد برجوازية وطنية مســتقلة ولا تحالفًا اجتماعيًا واســعًا يدفع نحو التحول، بل وجدت وسطاء محليين قادرين على التكيف ضمن شروط الدولة القائمة. وبغياب الطبقات المســتقلة تتحول الرأســمالية من عامل تغيير إلى عامل احتواء.[236]

5) الدين والقبيلة: آليات استقرار لا محركات تحول

لم يكن الدين والقبيلة مجرد "تقليد ثقافي"، بل آليات ضبط بنيوي: تضفي الشرعية على السلطة، وتنظم المجتمع أفقيًا بما يحدّ من تشكل تضامن طبقي واسع، وتعيد إنتاج الطاعة والتراتبية.[237] وفي هذا السياق لا يفسَّر انسداد الإصلاح بوجود "عائق ديني" مجرد، بل بتوظيف الدين داخل بنية الدولة، وبوظيفة القبلية كوسيط إدارة وضبط. وحين بدأت محاولات إصلاح إداري أو قانوني اصطدمت بهذه البنى، فمالت كثيرًا إلى التحالف مع الدولة ضد أي تغيير يمس جوهر الترتيب القائم.[238]

وعليه، فإن "الاستقرار" الطويل لم يكن دليل رفاه أو توازن، بل علامة على الجمود البنيوي وإغلاق آليات التغيير التراكمي. [239]

خلاصة القسم الأول

عند لحظة التماس مع الرأسمالية العالمية (1800)، لم يكن النظام الإقطاعي القبلي منهارًا، بل كان متماسكًا وقمعيًا؛ وكانت الدولة فوق المجتمع لا منبثقة عنه؛ والأرض أداة سلطة أكثر منها قاعدة إنتاج؛ والطبقات موجودة دون استقلال أو مشروع تاريخي؛ والدين والقبيلة يعملان كآليات تثبيت. لذلك لم تدخل الرأسمالية إلى فراغ تاريخي، بل إلى بنية قادرة على استيعابها شكليًا، وعاجزة عن التحول عبرها.[240]

القسم الثاني

المرحلة الأولى (1800–1860): الاندماج التجاري دون التحول البنيوي

تمثّل هذه المرحلة اختبارًا مبكرًا لقدرة النظام الإقطاعي القبلي على التعامل مع التوسع الرأسمالي. فهي ليست مرحلة نتائج نهائية، بل مرحلة تكوّن مسار تشكلت فيها الآليات التي ستعيد إنتاج التبعية لاحقًا، رغم مظاهر الحركة والانتعاش.[241]

1) الإصلاحات العسكرية: التحديث كضرورة قسرية وعبء بنيوي

مع مطلع القرن التاسع عشر واجهت دول المنطقة واقع تفوق عسكري أوروبي واضح وحروبًا متكررة وتآكلًا تدريجيًا في مصادر الإيراد التقليدية. فاستجابت الدولة العثمانية وإيران ومصر بإصلاحات عسكرية: جيوش نظامية، استيراد أسلحة وتقنيات، خبراء وضباط أجانب، ومدارس عسكرية.[242]

غير أن هذا التحديث ظل منفصلًا عن إصلاح اقتصادي واجتماعي، وموجّهًا أساسًا لضبط الداخل وقمع الأطراف، وممولًا عبر زيادة الجباية والضرائب لا عبر توسيع الإنتاج. وبذلك لم يكن التحديث العسكري نتاج نمو اقتصادي، بل بديلًا عنه، فتحول سريعًا إلى

عبء مالي دائم، وأصبح أحد محركات فتح الأسواق أمام الرأسمالية عبر استيراد السلاح والديون دون أن ينتج سيادة ذاتية.[243]

2) الإصلاحات الضريبية والإدارية: تعميق الاستخراج لا إعادة التنظيم

رافق التحديث العسكري توسيع جهاز الجباية وإعادة تنظيم تحصيل الضرائب وتوسيع دور الموظفين الجدد. لكن وظيفة هذه الإصلاحات لم تكن إعادة تنظيم الاقتصاد أو حماية المنتجين، بل تعميق الاستخراج وتوسيع قدرة الدولة على التحصيل، في سياق شهد فسادًا ونهبًا عاليين.[244]

وبدل أن تتحول الدولة إلى منظّم اقتصادي أو راعٍ للإنتاج، بقيت جهازًا فوقيًا يرى في الاقتصاد موردًا سريعًا، فذهبت الإيرادات لتمويل الجيش ورفاه النخب وسداد التزامات خارجية، لا لتطوير الزراعة أو الصناعة أو البنية التحتية. وبهذا توسعت الدولة إداريًا دون عقلنة وظيفتها، وتزايد اعتمادها على الرسوم والتجارة الخارجية كمورد مالي.[245]

3) إصلاحات الأرض: تفكيك الإقطاع دون خلق بديل إنتاجي

شهدت هذه المرحلة محاولات لاستعادة الدولة السيطرة على الأرض وتقليص نفوذ الأمراء والقبائل، مع تسجيل الأراضي وربط

الملكية بالجباية المباشـــرة. لكن هذه الإجراءات لم تُنتج ملكية فردية إنتاجية مستقرة ولم تمكّن الفلاح من استثمار طويل الأمد؛ بل انتقلت الســـيطرة من إقطاع محلي إلى دولة فوقية دون تغيير جوهري في علاقة المنتج بالأرض.[246]

ومع تصـاعد الطلب الخارجي جرى توجيه الزراعة نحو محاصـيل تصـــديرية دون تحديث أدوات الإنتاج أو تحســـين شـــروط العمل، فصـار الريف قاعدة استخراج مواد خام أكثر منه نواة تطور. وهكذا تفكك الإقطاع القديم دون أن تتأسس رأسمالية زراعية محلية.[247]

4) توسّع التجارة الخارجية: انتعاش غير متكافئ

عرفت المرحلة توسـعًا ملحوظًا في التجارة الخارجية وصـعودًا في دور المدن الســاحلية والتجارية ودخولًا مكثفًا للبضــائع الأوروبية، مع نمو دور التجار المحليين كوســـطاء. غير أن هذا الانتعاش كان غير متكافئ لصـالح القوى الرأسـمالية: تصـدير مواد أولية محدودة مقابل استيراد سلع مصنّعة، مع تراجع الصناعات الحرفية المحلية تحت ضغط منافسة غير متكافئة.[248]

وبدل أن تتحول التجارة إلى مدخل لبناء صـــناعة أو حماية إنتاج محلي، غدت آلية ربط تابع بالســـوق العالمية وتكريس لاعتمادية متزايدة.[249]

5) التغيرات في الإنتاج وقوى الإنتاج: حركة بلا انتقال

شهدت المرحلة نموًا في السكان وتوسعًا في المدن وتحسنًا نسبيًا في الأمن وانتعاش بعض الأنشـــطة، لكن ذلك لم يتحول إلى انتقال في نمط الإنتاج: لم تظهر صـــناعة حديثة، ولم تتغير أدوات الإنتاج أو علاقات العمل، وبقيت الزراعة تقليدية والصـــناعة حرفية والمدينة مركز توزيع أكثر من كونها مركز إنتاج. وبذلك كان ما جرى نموًا في الحجم لا في البنية: حركة دون قطيعة تاريخية.[250]

خلاصة المرحلة الأولى (1800–1860)

حدّثت الدولة أدواتها أكثر مما أعادت بناء بنيتها؛ عززت الإصلاحات السلطة لا المجتمع؛ انتعشت التجارة دون تنمية؛ تفكك الإقطاع دون بديل رأسمالي؛ واندمجت الرأسمالية بوصفها شريكًا للدولة لا محرّكًا لتحولها. وبذلك وُضـــع الأســـاس البنيوي لمســـار الاندماج التابع.[251]

القسم الثالث

المرحلة الثانية (1860–1890): فقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي

إذا كانت المرحلة الأولى قد مثّلت زمن الاندماج التجاري الحذر بين بنية الدولة الإقطاعية القبلية والرأسمالية العالمية، فإن المرحلة الثانية تمثّل لحظة التحول النوعي في طبيعة هذا الاندماج. ففي هذه الفترة لم تعد العلاقة مقتصرة على تبادل السلع، بل انتقلت إلى مستوى أعمق: اختراق البنية المالية، وتآكل القرار الاقتصادي، ثم إخضاع الدولة نفسها—تدريجيًا—لمنطق السوق الرأسمالية العالمية.[252]

ولا يمكن فهم هذا التحول بوصفه قطيعة فجائية، بل كتراكم مباشر لما سبق: التحديث العسكري المموَّل بالجباية، ضعف الإنتاج المحلي، اختلال الميزان التجاري، واعتماد الدولة على إيرادات غير إنتاجية—كلها بلغت هنا نقطة لم تعد معها قابلة للاستمرار دون دعم خارجي دائم.[253]

1) من التجارة إلى المال: تغيّر طبيعة الارتباط

مع ستينيات القرن التاسع عشر بدأت التجارة الخارجية تفقد قدرتها على تمويل احتياجات الدولة المتزايدة. فالجيوش "الحديثة"، والإدارة المتضخمة، والنفقات السلطوية، لم تعد قابلة للتمويل عبر

الضرائب وحدها ولا عبر الرسوم الجمركية، لا سيما مع هشاشة القاعدة الإنتاجية المحلية.[254]

في هذا السياق دخل رأس المال المالي بوصفه "الحل" الظاهري للأزمة: اقتراض منتظم من بنوك أوروبية، ومؤسسات مالية شبه رسمية، وأحيانًا من دول رأسمالية نفسها. لكن هذه القروض لم تُوجَّه للاستثمار المنتج أو لبناء قاعدة صناعية، بل خُصّصت أساسًا لسد العجز، وتمويل الجيوش، وسداد ديون سابقة، وضمان استمرارية جهاز الدولة.[255] وهكذا تحوّل الدين من أداة طارئة إلى آلية دائمة لإدارة الدولة، أي إلى **نمط حكم مالي** لا إلى سياسة تنموية.[256]

2) الديون بوصفها أداة سيطرة لا مساعدة مالية

ما يميّز هذه المرحلة أن القروض لم تكن "محايدة" اقتصاديًا. فقد جاءت مشروطة بتخفيض الرسوم الجمركية، ومنح امتيازات واسعة للأجانب، وإخضاع موارد الدولة لرقابة غير مباشرة عبر ترتيبات تحصيل، أو ضمانات سيادية، أو إشراف على التدفقات الجمركية.[257]

وبذلك لم تعد الدولة حرة في تحديد سياستها الضريبية أو إدارة مواردها أو توجيه تجارتها الخارجية. لم يحدث فقدان الاستقلال عبر احتلال عسكري مباشر منذ البداية، بل عبر عملية مالية تدريجية جرى فيها تفريغ السيادة من مضمونها مع بقاء شكل الدولة قائمًا.[258] استمرت الدولة جهازًا سلطويًا قادرًا على القمع الداخلي،

لكنها فقدت القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة في القضايا التي تحدد مصير الاقتصاد ومسار التراكم.[259]

3) الامتيازات الأجنبية: إعادة تنظيم الاقتصاد من الخارج

في هذه المرحلة توسّعت أنظمة الامتيازات على نحو غير مسبوق: امتيازات تجارية ومصرفية، وامتيازات النقل والموانئ، وامتيازات استخراج الموارد. هذه الامتيازات لم تكن مجرد "تسهيلات"، بل شكّلت بنية موازية داخل الاقتصاد: شركات أجنبية تعمل خارج الرقابة الفعلية، بحماية قانونية خاصة، وضرائب منخفضة أو معدومة، وربط مباشر بالأسواق العالمية.[260]

وفي المقابل تُرك المنتج المحلي—فلاحًا أو حرفيًا أو تاجرًا— يواجه ضرائب أعلى ومنافسة غير متكافئة وانعدام حماية. وهكذا لم يعد الاقتصاد مجالًا واحدًا، بل انقسم إلى قطاعٍ مرتبط مباشرة بالرأسمالية العالمية، وقطاع محلي مُنهَك يعمل لخدمة الأول دون أن يمتلك شروط الدفاع عن نفسه أو التحول إلى قوة إنتاجية قائدة.[261]

4) فشل البرجوازية المحلية في التحول إلى قوة تاريخية

رغم اتساع النشاط التجاري وظهور فئات جديدة من التجار والوسطاء، لم تتحول هذه الفئات إلى برجوازية وطنية بالمعنى التاريخي القادر على قيادة مشروع تحول. فقد بقيت مرتبطة بالدولة والامتياز، ومعتمدة على الوساطة لا على الإنتاج، وخائفة من أي تغيير بنيوي قد يهدد توازنها الهش.[262]

لم تسعَ إلى بناء صناعة وطنية أو المطالبة بإصلاح سياسي جذري أو بناء تحالف اجتماعي واسع مع المنتجين، لأن شروط ربحها قامت على استمرار الدولة السلطوية من جهة، واستمرار الاندماج التابع من جهة أخرى. وهكذا غاب الفاعل الاجتماعي الذي يستطيع تحويل الأزمة إلى مشروع انتقال تاريخي.[263]

5) تعمّق التبعية وتآكل الدولة من الداخل

بحلول أواخر القرن التاسع عشر كانت ملامح المرحلة الثانية قد اكتملت: دولة مثقلة بالديون، اقتصاد موجَّه من الخارج، إنتاج محلي ضعيف، مجتمع منزوع القدرة على التنظيم، ونخب حاكمة تعيش على هامش النظام الرأسمالي العالمي دون اندماج إنتاجي حقيقي.[264]

لم يعد السؤال: هل ستفقد هذه الدول استقلالها؟ بل :**متى، وبأي شكل، وتحت أي ذريعة؟** فالاستعمار المباشر—حيث وقع—لم يكن قطيعة مع هذا المسار، بل تتويجًا منطقيًا له.[265]

خلاصة المرحلة الثانية ضمن السياق العام

تحوّل الاندماج من تبادل تجاري غير متكافئ إلى تبعية مالية، ثم إلى فقدان فعلي للسيادة الاقتصادية والسياسية. بقيت الدولة قائمة شكليًا، لكنها لم تعد دولة قادرة على الفعل التاريخي المستقل. وبذلك مهّدت هذه المرحلة لانفجار المرحلة الثالثة، حيث لم يعد ممكنًا الحفاظ على النظام القديم، ولا إنتاج بديل داخلي قادر على وراثته.[266]

القسم الرابع

المرحلة الثالثة (1890–1925): انهيار النظام الإقطاعي القبلي وفشل ولادة البديل

تمثّل هذه المرحلة الذروة التاريخية لمسار تشكّل منذ مطلع القرن التاسع عشر. ليست مجرد انهيار سياسي أو إعادة رسم للحدود، بل لحظة أزمة شاملة انكشفت فيها حدود النظام الإقطاعي القبلي من جهة، وحدود القوى الاجتماعية الجديدة التي نشأت في ظله من جهة أخرى. وفي التوتر بين الانهيار وعدم الاكتمال تبلور الإطار البنيوي الذي سيطبع تاريخ المنطقة اللاحق.[267]

1) تآكل النظام القديم: الانهيار من الداخل لا السقوط المفاجئ

مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر كان النظام الإقطاعي القبلي قد فقد معظم مقومات استمراريته: لم يعد قادرًا على تمويل نفسه دون اقتراض دائم، ولا على ضبط المجتمع دون قمع متصاعد، ولا على إدارة الاقتصاد دون تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر.[268]

ومع ذلك لم يسقط فورًا. فقد استمر شكليًا بفضل الأجهزة العسكرية والتحالفات القبلية والدينية، وبفضل "دعم ضمني" من القوى الرأسمالية طالما حافظ على الحد الأدنى من الاستقرار الذي يسمح

بالتجارة والامتيازات.[2669] غير أن هذا الاستمرار كان استمرارًا بلا أفق: دولة تستهلك أكثر مما تنتج، وتقمع أكثر مما تنظّم، وتعتمد على الخارج أكثر مما تستند إلى المجتمع.[270]

2) تبلور قوى اجتماعية جديدة: وعي متأخر على أرضية هشة

لم تكن المرحلة فراغًا اجتماعيًا. فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تبلور قوى جديدة: فئات تجارية حضرية أكثر وعيًا بالاختلالات، شرائح من المتعلمين والموظفين والضباط، نخب فكرية وإصلاحية طالبت بالدستور والقانون والإدارة الحديثة، وحركات إصلاح ديني واجتماعي سعت بدرجات متفاوتة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.[271] هذه القوى كانت التعبير الممكن عن تحولات فعلية: توسّع السوق، تفكك أنماط تقليدية، واحتكاك متزايد بالعالم الرأسمالي. لكنها وُلدت في لحظة متأخرة وبأدوات ضعيفة، داخل دولة مغلقة وضمن اقتصاد لم يُعاد تشكيله إنتاجيًا.[272]

3) حدود هذه القوى: لماذا لم تتحول إلى بديل تاريخي؟

رغم تبلورها، لم تستطع القوى الجديدة التحول إلى قوة قائدة لمسار انتقالي حقيقي، لا لضعف ذاتي بسيط، بل لحدود بنيوية عميقة:

علاقات الإنتاج بقيت تقليدية، وملكية الأرض لم تتحول إلى قاعدة تراكم رأسمالي، والدولة ظلت فوق المجتمع لا منبثقة عنه.[273] كما بقيت هذه القوى محدودة الحجم ونخبوية ومنقسمة، واعتمد كثير منها موضوعيًا على الدولة أو على الامتيازات القائمة. ولم تنجح في بناء تحالف اجتماعي واسع مع الفلاحين والحرفيين الذين ظلوا مثقلين بالضرائب، محرومين من التنظيم، ومعزولين سياسيًا.[274]

والأهم: لم تتوفر قنوات تغيير مستقرة لا برلمانات فاعلة، ولا أحزاب جماهيرية راسخة، ولا نقابات مستقلة فبقي الفعل الإصلاحي بلا تراكم مؤسسي، ما سهّل على الدولة احتواء الإصلاح شكليًا، أو تفريغه من مضمونه، أو قمعه عند تجاوز "الحدود المسموح بها".[275]

4) الإصلاحات الدستورية والسياسية: لحظات مكثفة بلا استمرارية

شهدت المنطقة محاولات دستورية وسياسية ذات دلالة رمزية كبيرة، لكنها جاءت متأخرة زمنيًا ومحدودة اجتماعيًا وهشة مؤسسيًا. لم تكن ثمرة توازن قوى جديد قادر على فرض قواعد لعب مختلفة، بل رد فعل متأخر داخل بنية استنفدت شروط تجددها. ولهذا فشلت في إعادة بناء الدولة على أسس حديثة، أو في نقل السلطة من أعلى إلى أسفل، أو في تحويل المجتمع إلى فاعل سياسي منظّم.[276]

5) الحرب العالمية الأولى: القطع الخارجي لمسار لم يكتمل داخليًا

جاءت الحرب العالمية الأولى بوصفها لحظة القطع الحاسمة. لكنها لم تُسقِط نظامًا متماسكًا، بل عجّلت بانهيار نظام كان قد استنفد شروط بقائه. انهارت إمبراطوريات وأُعيد رسم حدود، وتدخل الاستعمار المباشر أو غير المباشر. غير أن ما نتج لم يكن انتقالًا إلى رأسمالية وطنية حديثة، بل إعادة تنظيم للتبعية بصيغ جديدة: دول قومية ضعيفة، اقتصادات مرتبطة بالخارج، دول بلا مجتمع سياسي متماسك، ومجتمعات بلا أدوات سيطرة على الدولة.[277]

6) معنى الفشل التاريخي في هذه المرحلة

لا يكمن فشل المرحلة في غياب المحاولات، بل في عدم التقاء العناصر الضرورية للتحول البنيوي في لحظة تاريخية واحدة: القوى الاجتماعية وُلدت متأخرة، الدولة كانت مغلقة ومقاومة، البنية الاقتصادية لم تُعَد صياغتها، والتدخل الخارجي رجّح كفة الاحتواء بدل التحول. وهكذا لم يؤدِّ انهيار النظام الإقطاعي القبلي إلى ولادة نظام حديث مستقل، بل إلى فراغ ملأته التبعية بصيغ جديدة.[278]

الخلاصة العامة للفصل الخامس

من انهيار النظام الإقطاعي القبلي إلى إعادة إنتاج التبعية (ما بعد 1925)

بانتهاء المرحلة الثالثة لم يكن الشـــرق الأوســـط أمام فراغ تاريخي محض، بل أمام إعادة تركيب قســـرية للمنطقة على أســـس جديدة لم تُنتج دولًا حديثة مكتملة ولا اقتصادات مستقلة، بل صيغًا مختلفة من الدولة التابعة ذات مراكز اقتصـــادية هزيلة مرتبطة بنيويًا بالنظام الرأسمالي العالمي. ولم تكن هذه النتائج عرضية ولا ناجمة فقط عن التدخل الاســـتعماري، بل الترجمة المنطقية لمســـار قرن كامل من الاندماج غير المتكافئ.[279]

1) الدولة القومية دون مجتمع اقتصادي: ولادة مشوّهة

أدّى انهيار الإمبراطوريات إلى نشـــوء دول قومية جديدة أو إعادة تعريف دول قائمة، لكن هذه الدول لم تنشـأ من صـيرورة اجتماعية داخلية ولا كانت تتويجًا لتراكم اقتصـــادي–طبقي، بل جاءت نتيجة تسويات دولية وحدود مرسومة خارجيًا وضرورات سيطرة. لذلك وُلدت الدولة القومية في الشرق الأوسط بلا برجوازية وطنية قائدة، وبلا طبقة وسطى واسعة، وبلا قاعدة إنتاج صناعي مستقل. فكانت دولة بلا مجتمع اقتصادي حديث، ومجتمعًا بلا أدوات السيطرة على الدولة.[280]

2) الحالة التركية: من الإبادة والتهجير إلى برجوازية بلا استقلال

تُشـــكّل التجربة التركية مثالًا كاشـــفًا على المســـار الذي اتّخذته الرأسمالية في الشرق الأوسط عقب انهيار النظام الإقطاعي القبلي، حيث لم يتم الانتقال إلى رأسمالية وطنية عبر تراكم صناعي طويل أو تحالف اجتماعي واســـع، بل عبر قطيعة عنيفة أعادت توزيع الثروة والسلطة دون إعادة بناء القاعدة الإنتاجية.

فبعد انهيار الدولة العثمانية، لم تتشـــكّل البرجوازية التركية الحديثة نتيجة تطور داخلي تدريجي في علاقات الإنتاج، بل جاءت في ســـياق تاريخي اســـتثنائي اتّســـم بالعنف المنظّم، تمثّل في المذابح، والتهجير القسري، ومصادرة ممتلكات شرائح واسعة من السكان، ولا سيما الأرمن واليونانيين وغيرهم من الجماعات التي كانت تمثّل جزءًا أساسيًا من النشاط التجاري والحِرفي والمالي في أواخر العهد العثماني.

أدّت هذه العملية إلى إعادة توزيع ســـريعة للثروة، مكّنت الدولة القومية الناشئة من خلق برجوازية «وطنية» حديثة نسبيًا من حيث الشكل، لكنها كانت برجوازية وُلدت من دون قاعدة إنتاجية صناعية قوية، ومن دون خبرة تراكمية طويلة، ومعتمدة في نشـــأتها واستمرارها على حماية الدولة وتدخلها المباشر. وبذلك، لم تتكوّن هذه البرجوازية بوصـــفها قوة اجتماعية مســـتقلة قادرة على فرض

إعادة تنظيم عميقة لعلاقات الإنتاج أو على كبح النزعة السلطوية للدولة.

على العكس، نشأت علاقة عضوية بين الدولة والبرجوازية الجديدة، حيث أصبحت الدولة المصدر الأساسي للامتيازات، والحماية، والعقود، والأسواق، ما جعل الرأسمالية التركية تتطوّر داخل إطار تحديث فوقي موجَّه من الأعلى، لا ضمن صراع اجتماعي منتج من الأسفل. وبدل أن تؤدّي هذه العملية إلى بناء رأسمالية وطنية مستقلة، أسهمت في ترسيخ نموذج رأسمالي تابع، يعتمد على الدولة في الداخل، وعلى السوق الرأسمالية العالمية في الخارج.

لهذا السبب، ظلّ المسار الرأسمالي في تركيا متأرجحًا بين التحديث الشكلي والتبعية البنيوية، ومعرّضًا لأزمات سياسية واقتصادية دورية، ولم ينجح في إنتاج قطيعة تاريخية كاملة مع منطق الدولة السلطوية أو مع أنماط الاندماج غير المتكافئ في النظام العالمي. وتكشف هذه الحالة أن سرعة التحوّل وحدّته لا تعوّضان غياب التراكم البنيوي، وأن تفكيك البُنى القديمة بالعنف لا يؤدّي بالضرورة إلى بناء بديل اجتماعي–اقتصادي مستقر.[281]

3) الحالة الإيرانية: إصلاحات بلا قطيعة

قدّم التجربة الإيرانية مثالًا مختلفًا في الشكل، لكنه متقاطع بنيويًا مع المسار العام الذي عرفه الشرق الأوسط. فعلى خلاف الحالة التركية، لم يمرّ التحول في إيران عبر قطيعة عنيفة شاملة أو إعادة توزيع سريعة للثروة بفعل التهجير والإبادة، بل عبر سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية المحدودة، التي عبّرت عن وعي متزايد بالأزمة دون أن تُحدث تحوّلًا جذريًا في البنية الاقتصادية–الاجتماعية.

شهدت إيران في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين محاولات إصلاحية مهمّة، أبرزها الحركة الدستورية، وتبلور نخب فكرية وسياسية جديدة، ونموّ نسبي لفئات تجارية وحِرفية حضرية. غير أن هذه التحولات بقيت محكومة بسقوف بنيوية صارمة. فلم تُمسّ علاقات الإنتاج الزراعية بعمق، ولم تتحول ملكية الأرض إلى قاعدة لتراكم رأسمالي منتج، وبقي الاقتصاد موجَّهًا أساسًا نحو التصدير والريع، ومعتمدًا على الخارج في التمويل والتكنولوجيا والأسواق.

كما أن الدولة الإيرانية، رغم ضعفها النسبي مقارنة بالدولة العثمانية في مراحل معينة، لم تتحول إلى إطار تمثيلي نابع من المجتمع، بل ظلّت دولة فوقية تتأرجح بين محاولات تحديث شكلية وضغوط داخلية وخارجية متناقضة. لم تنشأ برجوازية وطنية قادرة على قيادة مشروع تحولي مستقل، بل فئات اقتصادية محدودة الحجم،

منقسمة المصالح، ومرتبطة بالدولة أو بالامتيازات الخارجية، ما حال دون تشكّل تحالف اجتماعي واسع يدفع باتجاه قطيعة تاريخية.

وبذلك، دخلت إيران القرن العشرين وهي تمتلك عناصر وعي سياسي وإصلاحي متقدم نسبيًا، لكن من دون قاعدة اقتصادية متينة أو مؤسسات قادرة على تحويل هذا الوعي إلى مسار تحولي مستدام. فبقيت الإصلاحات بلا قطيعة، والدولة بلا إعادة تأسيس اجتماعي، والاقتصاد بلا تنويع إنتاجي حقيقي. وقد جعل هذا الوضع الأزمات اللاحقة امتدادًا لمسار لم يُحسم، لا انقطاعًا عنه، وأعاد إنتاج التبعية بأشكال جديدة داخل دولة قومية ظلت ضعيفة السيادة اقتصاديًا، رغم احتفاظها بهوامش سياسية متغيرة.

تكشف الحالة الإيرانية، بهذا المعنى، أن وجود إصلاحات دستورية أو نخب فكرية نشطة لا يكفي بذاته لإحداث تحول بنيوي، ما لم يقترن بتفكيك فعلي لعلاقات الإنتاج التقليدية، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن دون ذلك، يبقى الإصلاح مسارًا معلّقًا، قادرًا على تأجيل الانفجار، لكنه عاجز عن إنتاج انتقال تاريخي مكتمل.[282]

4) تقسيم الشرق الأوسط: تفتيت السوق وإدامة الهشاشة

يُعدّ تقسيم الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى إحدى أخطر النتائج البنيوية لمسار الاندماج التابع الذي تشكّل خلال القرن التاسع عشر. فهذا التقسيم لم يكن مجرّد إعادة رسم للحدود السياسية،

بل عملية تفكيك اقتصادي–اجتماعي عميقة حالت دون تشكّل سوق إقليمية واسعة، وأعاقت إمكانات التراكم والتنمية الذاتية، ورسّخت هشاشة بنيوية طويلة الأمد.

جاءت الكيانات السياسية الجديدة نتيجة تسويات دولية ومصالح استعمارية، لا تتويجًا لمسار تطور اجتماعي داخلي. فحدودها رُسمت بمعزل عن الروابط الاقتصادية القائمة، وشبكات الإنتاج والتجارة، والبنى الاجتماعية التاريخية. وبدل أن تشكّل هذه الكيانات إطارًا لتوسيع السوق الداخلية، تحوّلت إلى وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم، عاجزة عن دعم تصنيع مستقل، ومفتقرة إلى تكامل اقتصادي فعلي مع محيطها الإقليمي.

أدّى هذا التفتيت إلى تكريس اقتصاديات وطنية ضيّقة، تعتمد على تصدير مواد أولية محدودة أو على ريع موارد بعينها، وتستورد معظم احتياجاتها الصناعية والاستهلاكية من الخارج. كما أعاق نشوء تقسيم عمل إقليمي متكامل، وحوّل المنافسة بين الدول الناشئة إلى بديل عن التعاون، ما عمّق الاختلالات بدل معالجتها.

إلى جانب ذلك، أسهم التقسيم في تعزيز دور الدولة السلطوية بوصفها حارسًا للحدود الجديدة وأداة ضبط أمني، أكثر منها إطارًا لتنظيم الاقتصاد والمجتمع. ومع غياب سوق إقليمية واسعة وقوى اجتماعية عابرة للحدود، بقيت الدولة محصورة في دور إداري–أمني، معتمدة على الخارج في التمويل والحماية، ومقيّدة في قدرتها على انتهاج سياسات تنموية مستقلة.

وهكـذا، لم يؤدِّ التقســيم إلى بنـاء دول قوميـة مكتملـة بـالمعنى الاقتصـادي، بل إلى إعادة إنتاج التبعية ضمن صيغ سياسية جديدة. فقد انتقلت المنطقة من نظام إمبراطوري مترهّل إلى نظام دولي مجزّأ، دون أن تمرّ بمرحلة انتقال بنيوي قادرة على توليد أســواق واسعة، أو قوى إنتاجية مستقلة، أو مؤسسات إقليمية فاعلة. وبذلك، تحوّل التفتيت إلى شرط دائم للهشاشة، لا مرحلة عابرة في مسار التحديث.

تكشــف هذه النتيجة أن تقســيم الشــرق الأوســط لم يكن خطأً في التخطيط أو نتيجة ظرفية للحرب، بل حلقة مركزية في إعادة تركيب المنطقة داخل النظام الرأســمالي العالمي، بما يضــمن اســتمرار اختلال موازين القوة، ويحدّ من إمكانات التحول الذاتي طويل الأمد.[283]

5) من الإقطاع إلى التبعية: انتقال بلا تحرّر

يُعدّ تقسيم الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى إحدى أخطر النتائج البنيوية لمسار الاندماج التابع الذي تشكّل خلال القرن التاسع عشر. فهذا التقسيم لم يكن مجرّد إعادة رسم للحدود السياسية، بل عملية تفكيك اقتصادي–اجتماعي عميقة حالت دون تشكّل سوق إقليمية واسعة، وأعاقت إمكانات التراكم والتنمية الذاتية، ورسّخت هشاشة بنيوية طويلة الأمد.

جاءت الكيانات السياسية الجديدة نتيجة تسويات دولية ومصالح استعمارية، لا تتويجًا لمسار تطور اجتماعي داخلي. فحدودها رُسمت بمعزل عن الروابط الاقتصادية القائمة، وشبكات الإنتاج والتجارة، والبنى الاجتماعية التاريخية. وبدل أن تشكّل هذه الكيانات إطارًا لتوسيع السوق الداخلية، تحوّلت إلى وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم، عاجزة عن دعم تصنيع مستقل، ومفتقرة إلى تكامل اقتصادي فعلي مع محيطها الإقليمي.

أدّى هذا التفتيت إلى تكريس اقتصاديات وطنية ضيّقة، تعتمد على تصدير مواد أولية محدودة أو على ريع موارد بعينها، وتستورد معظم احتياجاتها الصناعية والاستهلاكية من الخارج. كما أعاق نشوء تقسيم عمل إقليمي متكامل، وحوّل المنافسة بين الدول الناشئة إلى بديل عن التعاون، ما عمّق الاختلالات بدل معالجتها.

إلى جانب ذلك، أسهم التقسيم في تعزيز دور الدولة السلطوية بوصفها حارسًا للحدود الجديدة وأداة ضبط أمني، أكثر منها إطارًا لتنظيم الاقتصاد والمجتمع. ومع غياب سوق إقليمية واسعة وقوى اجتماعية عابرة للحدود، بقيت الدولة محصورة في دور إداري–أمني، معتمدة على الخارج في التمويل والحماية، ومقيّدة في قدرتها على انتهاج سياسات تنموية مستقلة.

وهكذا، لم يؤدِّ التقسيم إلى بناء دول قومية مكتملة بالمعنى الاقتصادي، بل إلى إعادة إنتاج التبعية ضمن صيغ سياسية جديدة. فقد انتقلت المنطقة من نظام إمبراطوري مترهّل إلى نظام دولي مجزّأ، دون أن تمرّ بمرحلة انتقال بنيوي قادرة على توليد أسواق

واسعة، أو قوى إنتاجية مستقلة، أو مؤسسات إقليمية فاعلة. وبذلك، تحوّل التفتيت إلى شرط دائم للهشاشة، لا مرحلة عابرة في مسار التحديث.

تكشف هذه النتيجة أن تقسيم الشرق الأوسط لم يكن خطأً في التخطيط أو نتيجة ظرفية للحرب، بل حلقة مركزية في إعادة تركيب المنطقة داخل النظام الرأسمالي العالمي، بما يضمن استمرار اختلال موازين القوة، ويحدّ من إمكانات التحول الذاتي طويل الأمد.[284]

الخلاصة النهائية للفصل الخامس

من الاندماج التابع إلى التفكك البنيوي: تمهيد نحو الحالة الكردستانية

يبيّن هذا الفصل أن إخفاق الشرق الأوسط في التحول إلى جزء متطور من الرأسمالية العالمية لم يكن نتيجة تأخر زمني، ولا حصيلة مقاومة ثقافية للحداثة، بل ثمرة مسار تاريخي محدد تشكّل عبر اندماج غير متكافئ في النظام الرأسمالي العالمي. فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، دخلت المنطقة هذا النظام من موقع ضعيف، في ظل بنية إقطاعية قبلية عاجزة عن التحول الذاتي، ودولة تشكّلت قبل المجتمع واشتغلت فوقه لا من خلاله.

أظهر التحليل أن الرأسمالية لم تدخل الشرق الأوسط بوصفها قوة لإعادة تنظيم علاقات الإنتاج وبناء قاعدة صناعية مستقلة، بل عبر قنوات التجارة، ثم المال، فالامتيازات، وبوساطة الدولة أكثر مما دخلت عبر المجتمع. وبدل أن تفكّك هذه العملية البنى التقليدية وتفتح المجال أمام نشوء قوى اجتماعية جديدة قادرة على القيادة، جرى احتواء البنى القائمة وإعادة توظيفها ضمن منطق التراكم العالمي، بما أطال عمر النظام القديم وأجّل انهياره دون أن يخلق بديلًا تاريخيًا.

وقد بيّنت المرحلة الأولى (1800–1860) أن الإصلاحات العسكرية والإدارية التي شهدتها المنطقة لم تمسّ جوهر البنية الاقتصادية والاجتماعية، بل عززت قدرة الدولة على الاستخراج

والضـــبط، وعمّقت اعتمادها على التجارة الخارجية، دون أن تُنتج تحولًا في نمط الإنتاج. أما المرحلة الثانية (1860–1890)، فقد شـــكّلت لحظة التحول النوعي نحو التبعية، حيث انتقل الاندماج من مستوى التبادل التجاري غير المتكافئ إلى اختراق مالي شامل، أدّى إلى تآكل السيادة الاقتصادية والسياسية، وربط الدولة نفسها بمنطق الدين والامتيازات.

وفي المرحلة الثالثة (1890–1925)، بلغ هذا المســـار ذروته مع انهيار النظام الإقطاعي القبلي دون ولادة بديل اجتماعي–اقتصـادي قادر على وراثته. فقد تبلورت قوى اجتماعية جديدة—تجارية، متعلمة، إصـلاحية—لكنها نشـأت على أرضـية هشـة، دون قاعدة إنتاجية مستقلة، ودون قنوات سياسية مؤسسية تسمح لها بتحويل الوعي إلى قوة تاريخية. ومع الحرب العالمية الأولى وتقســيم المنطقة، لم يُفتح أفق تحول جديد، بل أُعيد تركيب التبعية ضـــمن دول قومية هشـــة، واقتصـــادات مجزأة، وأســواق مرتبطة بالخارج بنيويًا.

تكشـف الخلاصـــة العامة للفصـــل أن الانتقال الذي عرفه الشـــرق الأوسط لم يكن انتقالًا تحرريًا من الإقطاع إلى الرأسمالية، بل انتقالًا من نمط تقليدي مغلق إلى اندماج تابع في نظام عالمي غير متكافئ. لم تتحول الأرض إلى قاعدة إنتاج، ولا العمل إلى مصـــدر قوة اجتماعية، ولا الدولة إلى تعبير عن توازنات داخلية منتِجة. وبذلك، أُعيد إنتاج الســـيطرة في صـــيغة جديدة، أكثر تعقيدًا وأطول أمدًا، حوّلت التبعية من مرحلة انتقالية محتملة إلى بنية مستدامة.

بهذا المعنى، لا يُقرأ إخفاق الشرق الأوسط بوصفه فشلًا في التحديث، بل بوصفه تحديثًا بلا تحوّل، واندماجًا بلا سيادة، وتفككًا دون انتقال بنيوي مكتمل. ويشكّل هذا الاستنتاج التمهيد المباشر للفصل السادس، الذي ينتقل من التحليل العام لمسار المنطقة إلى دراسة الحالة الكردستانية بوصفها الشكل الأكثر تكثيفًا ووضوحًا لهذا المسار التاريخي.[288]

حواشي الفصل الخامس:

217. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I (New York: Academic Press, 1974).
218. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).
219. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
220. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).
221. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder: Westview Press, 2008).
222. Samir Amin, *Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1976).
223. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).
224. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Oxford: Blackwell, 1990).
225. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
226. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
227. Timur Kuran, *The Long Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2011).
228. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).
229. كمال ديب، **اقتصاديات الريع في الشرق الأوسط** (بيروت: دار النهار، 2003).
230. عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).
231. محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).
232. نەوشیروان موستەفا، **کورد و عەجەم** (أربيل: سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی کوردستان، 2005).
233. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, Vol. I (New York: Harper & Row, 1981).
234. Eric Hobsbawm, *Industry and Empire* (London: Penguin, 1968).
235. V. I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism* (1916).

236. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa*.
237. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914*.
238. Şevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820–1913: Trade, Investment and Production*(Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
239. Donald Quataert, *The Ottoman Empire, 1700–1922* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
240. Ervand Abrahamian, *A History of Modern Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).
241. Homa Katouzian, *State and Society in Iran: The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis* (London: I.B. Tauris, 2000).
242. Janet Afary, *The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911* (New York: Columbia University Press, 1996).
243. Margaret L. Anderson, "The Ottoman Public Debt and the Imperialism of Free Trade," in studies on late Ottoman finance (reference overview).
244. David Fromkin, *A Peace to End All Peace* (New York: Henry Holt, 1989).
245. Eugene Rogan, *The Arabs: A History* (New York: Basic Books, 2009).
246. Taner Akçam, *A Shameful Act: The Armenian Genocide and the Question of Turkish Responsibility* (New York: Metropolitan Books, 2006).
247. Ronald Grigor Suny, *"They Can Live in the Desert but Nowhere Else": A History of the Armenian Genocide*(Princeton: Princeton University Press, 2015).
248. Uğur Ümit Üngör, *The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913–1950* (Oxford: Oxford University Press, 2011).
249. Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992).
250. David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 2004).
251. Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse: Syracuse University Press, 2005).
252. Robert Olson, *The Kurdish Question and Turkish–Iranian Relations* (Erbil: Aras, 2001).

253. Mehrdad R. Izady, *The Kurds: A Concise Handbook* (Washington, DC: Taylor & Francis, 1992).

254. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).

255. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).

256. Şevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820–1913* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

257. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, Vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

258. Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600* (London: Phoenix Press, 2000).

259. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. II: *Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy* (New York: Academic Press, 1980).

260. Samir Amin, *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment* (New York: Monthly Review Press, 1974).

261. Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1944).

262. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).

263. Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).

264. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990* (Oxford: Blackwell, 1990).

265. Erik Jan Zürcher, *Turkey: A Modern History* (London: I.B. Tauris, 2004).

266. Donald Quataert, *The Ottoman Empire, 1700–1922* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

267. James Gelvin, *The Modern Middle East: A History* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

268. Hamit Bozarslan, *Histoire de la Turquie contemporaine* (Paris: La Découverte, 2013).

269. Abbas Amanat, *Iran: A Modern History* (New Haven: Yale University Press, 2017).

270. Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton: Princeton University Press, 1982).

271. Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

272. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Books, 2007).

273. Timur Kuran, *The Long Divergence: How Islamic Law Held Back the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 2011).

274. عبد الله العروي، *مفهوم الدولة* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).

275. عبد الله العروي، *الأيديولوجيا العربية المعاصرة* (بيروت: دار الحقيقة، 1970).

276. محمد عابد الجابري، *العقل السياسي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

277. عزيز العظمة، *الإسلام والدولة* (بيروت: دار الطليعة، 1996).

278. مهدي عامل، *مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني* (بيروت: دار الفارابي، 1986).

279. مهدي عامل، *في الدولة الطائفية* (بيروت: دار الفارابي، 1986).

280. حنا بطاطو، *الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق*، ج. 1 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992).

281. فالح عبد الجبار، *الدولة والمجتمع المدني في العراق*)بيروت: دار الجمل، 2009.(

282. Nazih Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995).

283. Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton: Princeton University Press, 1988).

284. Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).

285. Eric Hobsbawm, *The Age of Empire, 1875–1914* (New York: Vintage Books, 1989).

286. Eric Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

287. James Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven: Yale University Press, 1998).

288. Hamza Alavi, "The State in Post-Colonial Societies," *New Left Review* 74 (1972).

الفصل السادس

كردستان: الحالة المكثّفة لمسار الاندماج التابع والانـهيار البنيوي

تمهيد

لا تُقرأ كردستان، منذ مطلع القرن التاسع عشر، بوصفها «هامشًا متأخرًا» خارج التاريخ الإقليمي، بل بوصفها جزءًا عضويًا من البنية الإقطاعية القبلية التي شكّلت الإطار السياسي–الاجتماعي للشرق الأوسط. غير أن خصوصيتها لا تكمن في اختلافٍ نوعي عن المسار العام، بل في **تكثيفه** :فما عاشته المنطقة على مستوى الدولة والاقتصاد عاشته كردستان—بصيغ أشد—على مستوى المجتمع ذاته: تفكيك السلطة المحلية، تحطيم الوسائط الاجتماعية، وإعادة دمج قسري داخل دول مركزية ناشئة، دون ولادة بدائل بنيوية قادرة على تنظيم الاقتصاد أو بناء مؤسسات تمثيلية مستقرة.[289]

إذا كان الفصل الخامس قد بيّن كيف أدّى اندماج الشرق الأوسط في الرأسمالية العالمية إلى تفكك النظام الإقطاعي القبلي دون ولادة رأسمالية محلية مستقلة، فإن الحالة الكردستانية تُظهر كيف يمكن لهذا المسار نفسه أن يتحول إلى **شرط دائم لإعادة إنتاج الهشاشة** : لا فقط على مستوى الدولة، بل على مستوى الأرض، والريف، وبنية الاقتصاد، وإمكان الوجود السياسي برمّته.[290]

القسم الأول

استقرار تقليدي هش قبل التوسع الرأسمالي

1) الإمارات الكردية: سلطة محلية داخل إمبراطوريات

قبل التوسع الرأسمالي العالمي كانت كردستان خاضعة لنظام إمارات إقطاعية قبلية ضمن إطار الإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية. لم تكن هذه الإمارات دولًا مستقلة بالمعنى الحديث، لكنها امتلكت سلطة محلية فعلية: إدارة الأرض والضرائب، تنظيم المجتمع عبر تحالفات قبلية ودينية، والقيام بدور الوسيط بين المركز الإمبراطوري والمجتمع المحلي.[291]

وقد أتاح هذا النظام توازنًا داخليًا محدودًا ودرجة من الاستقلال المحلي واستمرارية اجتماعية–اقتصادية متواضعة، أساسها إدارة «ممكنة» للأطراف لا بناء دولة–مجتمع حديثة.[292]

2) هشاشة الاستقرار: حدود الداخل وحدود الموقع

غير أن هذا الاستقرار لم يكن نتاج تطور إنتاجي أو مؤسسات حديثة، بل تعبيرًا عن جمود بنيوي شبيه بما كان قائمًا في عموم الشرق الأوسط، مع فارقٍ حاسم: هشاشته كانت أعلى بحكم الموقع الحدودي لكردستان، وصِغر وحدات الحكم المحلي، والتضاريس الوعرة، واستدامة الصراعات بين الإمارات نفسها، وما استتبع ذلك من تآكل إمكانات التراكم الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد.[293] بهذا المعنى، كان النظام التقليدي قادرًا على الاستمرار، لكنه غير قادر على التحول: يضمن انتظامًا محليًا، دون أن يولّد قوى اجتماعية مستقلة أو مؤسسات تفاوضية قابلة للتراكم.[294]

القسم الثاني

الإصلاحات المركزية بوصفها تفكيكًا

1) التحديث الإمبراطوري: ضبط الأطراف لا بناء التنمية

مع مطلع القرن التاسع عشر دخلت كردستان قلب صراعٍ بين دولة مركزية تسعى إلى التحديث العسكري والإداري، ونظامٍ محلي قائم على استقلال نسبي. لم يكن هدف الدولة العثمانية أو الإيرانية تطوير كردستان اقتصاديًا أو إدماجها في مشروع وطني حديث، بل نزع السيطرة من الإمارات، ضمان تحصيل الضرائب، تأمين الطرق، وإخضاع المنطقة عسكريًا ضمن منطق «مركزة الدولة» في عصر منافسة دولية متسارعة.[295]

لذلك بدأت عملية تفكيك الإمارات الكردية لا بوصفها خطوة انتقال نحو دولة حديثة، بل كجزء من مشروع مركزي فوقي مرتبط بمتطلبات الضبط العسكري وإعادة تنظيم الجباية وفتح المجال أمام شبكات التجارة والامتيازات.[296]

2) عنف التفكيك: تحطيم الوسائط بدل إدماجها

على خلاف حالاتٍ نجحت فيها الدولة المركزية في إدماج نخب محلية ضمن بنية جديدة، اتخذ المسار في كردستان—في أغلب تجلياته—طابعًا صِداميًا: تفكيك بالقوة العسكرية، وتدمير للبنى المحلية، وتهجير للسكان، ومصادرة للموارد، بما حوّل خطاب «الإصلاح» إلى آلية تفكيك لا مشروع تحديث.[297]

المفارقة البنيوية هنا أن الدولة أزالت الوسائط التقليدية (الإمارة/الزعامة/التوازن المحلي) دون أن تبني وسائط حديثة (بلديات، تمثيل، قانون تفاوضي، بنى اقتصادية منتجة). فنتج فراغٌ

تنظيمي طويل الأمد تُملؤه الأجهزة الأمنية والعسكرية لا المؤسسات.[298]

القسم الثالث

الفراغ البنيوي بعد تفكيك الإقطاع القبلي

1) تفكك بلا انتقال: من انتظام تقليدي إلى فراغ طويل

الميزة الحاسمة في الحالة الكردستانية أن انهيار النظام الإقطاعي لم يفضِ إلى ولادة برجوازية محلية، ولا إلى قيام كيان إقليمي قادر على تنظيم الاقتصاد، ولا إلى اقتصاد مدمج ذاتيًا. بقيت الزراعة تقليدية، ولم تنشأ صناعة حديثة، وظلّت التجارة هامشية ومتحكَّمًا بها من الخارج أو عبر مراكز الدولة.[299]

وبذلك لم تنتقل كردستان من الإقطاع إلى الرأسمالية، بل من نظام تقليدي "ممكن" إلى فراغ بنيوي: مجتمع منزوع الوسائط، واقتصاد بلا تراكم، وسياسة تُدار من أعلى بأدوات الضبط.[300]

2) منطق الإلحاق: الدولة والأمن بدل الاقتصاد والمؤسسات

لم تملأ الفراغ قوى اجتماعية محلية قادرة على القيادة، بل ملأته الدولة المركزية وأجهزتها العسكرية، إلى جانب اقتصاد ريعي–حدودي هش يقوم على الاستخراج والجباية والضبط أكثر مما يقوم على الإنتاج والتراكم. وبذلك صار "الاندماج" في الدولة والاقتصاد الوطنيين اندماجًا إداريًا–أمنيًا قبل أن يكون اندماجًا تنمويًا.[30]

القسم الرابع

الأرض وإعادة إنتاج الهشاشة الريفية

1) الأرض بوصفها قاعدة المجتمع: حين تتحول إلى أداة سيادة

بعد القضاء على الإمارات امتد التفكيك إلى الأساس المادي لتماسك المجتمع: الأرض. في كردستان لم تكن الأرض مجرد مورد اقتصادي، بل قاعدة ترتبط بها علاقات العيش والحماية والولاء والاستقرار الاجتماعي. لذلك مثّلت طريقة إعادة تنظيم الملكية إحدى أكثر التحولات أثرًا في التاريخ الحديث للمنطقة.[302]

2) الملكية كإجراء ضبط: تسجيل، مصادرة، وموالاة

تعاملت الدولة مع الأرض بوصفها ملكًا سياديًا خاضعًا لسلطتها، ومواردًا ضريبيًا ينبغي ضبطه، وأداة للسيطرة الأمنية على مجتمع جُرّد من وسائطه السياسية التقليدية. نُزعت الأراضي من البنى الإقطاعية المحلية، وسُجّلت باسم الدولة أو مُنحت لموالين جدد، دون أن يرافق ذلك أي تحول في موقع الفلاح ضمن علاقات الإنتاج: لم يتحول إلى مالك، ولم يحصل على أمن الحيازة، ولم تُفتح أمامه إمكانات الاستثمار أو التراكم.[303]

هنا يظهر منطق «تفكيك الإقطاع دون خلق ملكية إنتاجية»: إزالة إطار قديم دون بناء شروط انتقال زراعي رأسمالي، فتتجدد الهشاشة بدل أن تنتهي.[304]

3) غياب التحديث الزراعي: إنتاج للجباية لا قاعدة للسوق

زادت الهشاشة الريفية مع غياب أي تحديث زراعي فعلي. لم تُستثمر الأرض تقنيًا أو تنظيميًا أو ماليًا، وبقيت أدوات الإنتاج بدائية، واستمر الإنتاج موسميًا ومحدودًا، موجَّهًا للاستهلاك أو للجباية لا لبناء قاعدة قابلة للتوسع. وبذلك لم تنشأ زراعة سوقية حديثة ولا قاعدة انتقال اقتصادي، بل ريفٌ قابل للاستنزاف أكثر من كونه قابلًا للتنمية.[305]

القسم الخامس

قوى اجتماعية ناشئة بلا قاعدة مادية

1) ولادة وعي جديد على أرضية اقتصادية ضعيفة

كما في بقية الشرق الأوسط، لم تكن كردستان خالية من التحولات الاجتماعية: التعليم الحديث المحدود، والخدمة العسكرية، والاحتكاك بالمراكز الإدارية والمدن الكبرى، كلها أسهمت في ظهور فئات متعلمة وموظفين وضباط ونوى وعي سياسي وقومي متزايد.[306]

2) نخبوية بلا تحالف: لماذا لم تتحول إلى قوة تاريخية؟

غير أن هذه القوى وُلدت دون قاعدة اقتصادية مستقلة: لم ترتكز على طبقة وسطى واسعة، ولم تستطع بناء تحالف اجتماعي متماسك مع الريف، فبقيت نخبوية وحضرية ومعرّضة للقمع أو الاحتواء. ومع دولة أغلقت المجال السياسي ومنعت التنظيم المستقل وحوّلت أي تعبير جماعي إلى "تهديد أمني"، ظل الوعي قائمًا بلا قنوات تاريخية كافية لتحويله إلى قوة فاعلة.[307]

القسم السادس

الاقتصاد الحدودي بوصفه نمطًا للتبعية

1) حضور الرأسمالية في الاستهلاك وغيابها في الإنتاج

يتجسد الاقتصاد الحدودي في كردستان بوصفه إحدى أنقى صيغ التبعية: لم تُدمج المنطقة في الاقتصاد الوطني كمركز إنتاج أو مجال استثمار، بل كهامش تجاري ومصدر مواد خام ومنطقة عبور. نشطت التجارة العابرة والاقتصاد غير الرسمي، لكن دون تصنيع ودون بنية تحتية إنتاجية ودون استقرار اقتصادي.[308]

هذا النمط منع التراكم وكرّس الهشاشة وربط المجتمع بالسوق العالمية عبر وسطاء، لا عبر مؤسسات وطنية تنموية. فغدت الرأسمالية حاضرة في الاستهلاك وغائبة في الإنتاج، ومهيمنة في تحديد المصير الاقتصادي–الاجتماعي.[309]

2) الاقتصاد كوظيفة أمنية: الضبط قبل التنمية

حين يصبح الهامش الحدودي موضوعًا للضبط قبل أن يكون موضوعًا للتنمية، يتحول الاقتصاد إلى وظيفة أمنية: تنظيم المعابر، التحكم بالحركة، إدارة الموارد بمنطق السيطرة، لا بمنطق الاستثمار طويل الأمد. وهذا ما يفسر كيف يمكن لاقتصاد "نشط" ظاهريًا أن يبقى عقيمًا من حيث بناء قاعدة إنتاجية محلية.[310]

القسم السابع

التقسيم وما بعده: التبعية كشرط دائم

1) التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى: تفتيت المجال لا تنظيمه

مع ترسيم الحدود الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت كردستان مقسّمة بين دول قومية ناشئة تختلف سياساتها ظاهريًا لكنها تتشابه بنيويًا: في جميع الحالات غابت التنمية المتوازنة، وهيمن الاقتصاد الريعي–الأمني، واستُخدمت المنطقة كمخزن موارد أو حزام أمني، لا كمركز للتنمية.[311]

بذلك لم تعد التبعية مرحلة انتقالية في تاريخ كردستان، بل تحولت إلى بنية مستمرة تعيد إنتاج نفسها عبر أجيال متعاقبة: حدود تُجزّئ السوق، وسياسات تُجزّئ المجتمع، واقتصاد يشتغل بالوساطة لا بالإنتاج.[3112]

2) دلالة الحالة الكردستانية

تكشف الحالة الكردستانية أن ما جرى في الشرق الأوسط لم يكن إخفاقًا عارضًا في التحديث، بل مسارًا بنيويًا قاد إلى تفكيك الإقطاع دون بناء بديل، وإدماج الرأسمالية دون إنتاج محلي، وبناء الدولة دون المجتمع. وفي كردستان تلاقت هذه العناصر بصورة أشد حدة ووضوحًا ودوامًا؛ لذلك لا تُقرأ كردستان كاستثناء، بل بوصفها

المرآة الأكثر صفاءً لمسار الانهيار البنيوي في الشرق الأوسط الحديث.[313]

خلاصة مركّزة للفصل السادس

يبيّن هذا الفصل أن كردستان تمثّل الحالة الأكثر تكثيفًا لمسار الاندماج التابع والانهيار البنيوي الذي عرفه الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر. فبعد تفكيك الإمارات الكردية في سياق الإصلاحات المركزية، لم يجرِ إدماج المجتمع في مشروع تحديث منتج، بل تعمّق الفراغ البنيوي: زراعة تقليدية بلا تحديث، اقتصاد بلا تراكم، وتجارة هامشية محكومة من الخارج. وكانت إعادة تنظيم الأرض محورًا ماديًا لإعادة إنتاج الهشاشة، إذ تحولت الملكية إلى أداة سيادة وضبط وجباية، لا إلى قاعدة إنتاج واستثمار. ومع أن تحولات اجتماعية محدودة أفرزت فئات متعلمة ونوى وعي سياسي وقومي، فإنها ظلت بلا قاعدة اقتصادية وبلا قنوات تنظيمية كافية، في ظل دولة مركزية أغلقت المجال السياسي وعرّفت التعبير الجماعي بوصفه مسألة أمنية. ويكتمل هذا المسار مع التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تحولت التبعية من علاقة اقتصادية إلى شرط سياسي واجتماعي دائم. ومن هنا لا تُقرأ كردستان كحالة استثنائية، بل كنقطة تُظهر—في أنقى صورها—منطق تفكيك الإقطاع دون بديل، وإدماج الرأسمالية دون إنتاج، وبناء الدولة دون مجتمع.[314]

حواشي الفصل السادس:

289. Martin van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan* (London: Zed Books, 1992).
290. David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 2004).
291. Mehrdad R. Izady, *The Kurds: A Concise Handbook* (Washington, DC: Taylor & Francis, 1992).
292. Wadie Jwaideh, *The Kurdish National Movement: Its Origins and Development* (Syracuse: Syracuse University Press, 2006).
293. Robert Olson, *The Kurdish Question and Turkish–Iranian Relations* (Erbil: Aras, 2001).
294. Denise Natali, *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran* (Syracuse: Syracuse University Press, 2005).
295. Donald Quataert, *The Ottoman Empire, 1700–1922* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
296. Şevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820–1913: Trade, Investment and Production*(Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
297. Carter V. Findley, *Turkey, Islam, Nationalism, and Modernity: A History, 1789–2007* (New Haven: Yale University Press, 2010).
298. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Oxford: Blackwell, 1990).
299. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).
300. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).
301. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I (New York: Academic Press, 1974).
302. Halil İnalcık, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
303. Homa Katouzian, *State and Society in Iran: The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis* (London: I.B. Tauris, 2000).
304. Ervand Abrahamian, *A History of Modern Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

305. Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982).
306. Hamit Bozarslan, *La question kurde: États et minorités au Moyen-Orient* (Paris: Presses de Sciences Po, 1997).
307. Abbas Vali, *Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity* (London: I.B. Tauris, 2011).
308. Janet Afary, *The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911* (New York: Columbia University Press, 1996).
309. David Fromkin, *A Peace to End All Peace* (New York: Henry Holt, 1989).
310. Eugene Rogan, *The Arabs: A History* (New York: Basic Books, 2009).
311. **اقتصاديات الريع في الشرق الأوسط**، كمال ديب)بيروت: دار النهار، 2003).
312. **مفهوم الدولة**، عبد الله العروي)الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).
313. **العقل السياسي العربي**، محمد عابد الجابري)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).
314. **كورد و عەجەم**، نەوشیروان موستەفا)أربیل: سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی (کوردستان، 2005).
315. **چەند بابەتێکی کۆمەڵناسی**، نەوشیروان موستەفا)بیروت: الدار العربیة للعلوم ناشرون، 2015).

خلاصة تحليلية للمسار التاريخي:

الاندماج الذي لم يتحوّل: المســـار البنيوي للتبعية في الشرق الأوسط

لم ينطلق هذا الكتاب من ســؤال التأخر أو الغياب عن الحداثة، ولا من افتراض نقصٍ ثقافي أو عجزٍ حضاري، بل من إشكالية أكثر تركيبًا :**كيف اندمج الشرق الأوسط في الرأسمالية العالمية، ولماذا لم يؤدِّ هذا الاندماج إلى تحول بنيوي مماثل لما شهدته مناطق أخرى من العالم؟** وقد أظهر التحليل، عبر تتبع طويل لمسار المنطقة منذ مطلع القرن التاسع عشــر، أن الإخفاق لم يكن في الاندماج نفســه، بل في **طبيعته وشــروطه والبنية التي احتوته**.

بيّن الكتاب في فصوله الأولى أن الشرق الأوسط دخل العصر الحديث وهو محكوم ببنية إقطاعية قبلية ودولة تشــكّلت قبل المجتمع، فامتلكت أدوات القمع والتحصــيل، لكنها افتقرت إلى قاعدة اجتماعية–اقتصــادية قادرة على إنتاج تحول ذاتي. في هذا الســياق، لم تكن الأرض علاقة إنتاج بقدر ما كانت أداة سلطة، ولم تتشكل الطبقات بوصفها قوى مستقلة، بل كشــرائح مرتبطة بالدولة أو بالبنى التقليدية. هكذا، دخلت المنطقة مرحلة الاندماج الرأســمالي وهي تفتقر إلى الشــروط البنيوية التي حوّلت الرأســمالية، في تجارب أخرى، إلى قوة تفكيك خلاقة وإعادة تنظيم اجتماعي.

وعندما بدأت الرأسمالية العالمية بالتوسع نحو الشرق الأوسط، لم تدخل إلى فراغ تاريخي، بل اصــطدمت بهذه البنية وهي في طور احتضــار

طويل. غير أن هذا الاحتضار لم يُنتج قطيعة داخلية ولا بدائل محلية قادرة على استيعاب الصدمة. فالرأسمالية لم تتجسد بوصفها استثمارًا إنتاجيًا أو مشروعًا صناعيًا، بل دخلت عبر التجارة والمال والامتيازات، وعبر الدولة أكثر مما دخلت عبر المجتمع. وهكذا، لم تعمل كقوة لتحرير علاقات الإنتاج، بل كآلية لاحتواء البنى القائمة وإعادة توظيفها ضمن نظام عالمي غير متكافئ.

أظهرت الفصول الوسطى من الكتاب أن محاولات الإصلاح التي شهدتها المنطقة لم تكن غائبة، لكنها جاءت فوقية، دفاعية، ومجزأة. انصبّ جهدها على تحديث الجيش والإدارة وتعزيز قدرة الدولة على الضبط، لا على إعادة بناء علاقتها بالمجتمع أو تحويل أسس الإنتاج. وُلدت قوى اجتماعية جديدة بفعل التعليم والتجارة والإدارة الحديثة، غير أنها نشأت في غياب قاعدة اقتصادية مستقلة، وضمن قنوات سياسية مغلقة أو ناقصة، فعجزت عن التحول إلى قوة تاريخية قائدة. بذلك، ظل الإصلاح مسارًا بلا قطيعة، وأنتج تحديثًا شكليًا لم يمسّ جوهر البنية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انهار النظام الإقطاعي القبلي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، لكن هذا الانهيار لم يؤدِّ إلى ولادة رأسمالية وطنية مستقلة، ولا إلى قيام دولة–مجتمع حديثة. على العكس، دخلت المنطقة طورًا جديدًا من الاندماج التابع، تجسّد في دول قومية هشة، واقتصادات مجزأة، وأسواق مرتبطة بالمراكز الرأسمالية العالمية دون قدرة على التحكم بشروط هذا الارتباط. لم تكن هذه الدول نتاج تطور اجتماعي داخلي، بل حصيلة تسويات دولية وإعادة تنظيم للمصالح العالمية، ما جعل الدولة قائمة، لكن المجتمع بلا أدوات سيادة فعلية.

بلغ هذا المسار ذروته التحليلية في الفصلين الخامس والسادس. فقد بيّن الفصل الخامس كيف قاد اندماج الشرق الأوسط في الرأسمالية العالمية،

بين 1800 و1925، إلى ترسيخ التبعية بدل التحول البنيوي، عبر تفاعل نظامين متناقضين: نظام إقطاعي قبلي عاجز عن التطور الذاتي، ونظام رأسمالي عالمي قادر على التفكيك والاحتواء في آن واحد. أما الفصل السادس، فقد قدّم الحالة الكردستانية بوصفها **الاختبار التاريخي المكثّف** لهذا المسار العام.

في كردستان، جرت التحولات التي عاشها الشرق الأوسط كله على مستوى المجتمع ذاته وبدرجة أعلى من العنف والتعرية. فُكّكت البنى السياسية المحلية دون بناء بديل، أُعيد تنظيم الأرض بوصفها أداة سيادة وضبط لا قاعدة إنتاج، تشكّلت قوى اجتماعية بلا سند اقتصادي وبلا قنوات تنظيمية كافية، وترسّخ اقتصاد حدودي ريعي حوّل الاندماج الرأسمالي إلى علاقة تبعية خالصة. ثم جاء التقسيم السياسي ليحوّل هذه التبعية من علاقة اقتصادية إلى شرط وجود سياسي واجتماعي دائم. بهذا المعنى، لا تمثّل كردستان استثناءً، بل المرآة الأكثر صفاءً لما جرى في عموم الشرق الأوسط عندما بلغ المسار حدوده القصوى.

تُظهر نتائج هذا الكتاب أن التبعية في الشرق الأوسط لم تكن مرحلة انتقالية ولا نتيجة لاحقة، بل **منطق المسار نفسه منذ لحظة الاندماج الأولى** . فالمنطقة لم تفشل لأنها لم تُحدّث، بل لأنها حُدّثت دون أن تتحول، وأُدمجت في الرأسمالية العالمية دون أن تمتلك شروط الاندماج المتكافئ. وكلما جرى تفكيك بنية تقليدية دون بناء بديل اجتماعي–اقتصادي، أُعيد إنتاج التبعية بصيغ جديدة، أكثر تعقيدًا وأطول أمدًا.

لا يقدّم هذا الكتاب وصفة جاهزة للخروج من هذا المأزق، لكنه يحدّد شرطه الأول بوضوح :**لا يمكن تجاوز التبعية عبر البُنى التي أنتجتها** .فلا بناء لحداثة مستقلة دون إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا سيادة اقتصادية دون تحويل الأرض والعمل والإنتاج إلى قاعدة تراكم حقيقية، ولا تحول سياسي دون فتح قنوات تنظيم وتمثيل قادرة على تحويل الوعي

إلى قوة تاريخية فاعلة. وأي مشروع تغييري لا يمسّ هذه الشروط البنيوية سيعيد إنتاج الأزمة، مهما تبدّلت شعاراته أو تنوّعت أشكاله.

بهذا المعنى، لا ينتهي هذا الكتاب عند عام 1925 بوصـــفه حدًا زمنيًا، بل يقدّم إطارًا تحليليًا لفهم قرنٍ كاملٍ تلاه، ولا تزال آثاره البنيوية حاضرة في أزمات الدولة والاقتصاد والمجتمع في الشرق الأوسط حتى اليوم.

الفصل السابع

التبعية واللامساواة: إعادة تركيب المسار في إطار عالمي

تمهيد

لم يكن الغرض من الفصول السابقة تقديم سرد تاريخي متصل لمسار الشرق الأوسط الحديث بقدر ما كان تفكيك البُنى التي حكمت اندماجه في الرأسمالية العالمية، والنتائج التي ترتّبت على هذا الاندماج منذ مطلع القرن التاسع عشر. ومع اكتمال هذا التحليل، يصبح من الضروري الانتقال من مستوى التشخيص التاريخي إلى مستوى تركيبي أوسع، يسمح بوضع هذه النتائج داخل إطار عام لفهم اللامساواة، والدولة، والتبعية في النظام العالمي الحديث.[316]

لا يُقصد بهذا الانتقال تعميمًا ميكانيكيًا أو نقلًا مباشرًا للاستنتاجات، بل **إعادة ترتيبها في مستوى تحليلي مختلف** يوضح لماذا لا يمكن فهم مسار الشرق الأوسط—وكردستان في قلبه—بوصفه حالة شاذة أو "استثناءً حضاريًا"، بل بوصفه **موقعًا محددًا داخل بنية عالمية** تنتج تفاوتات دائمة في الثروة والسلطة والقدرة على التحول.[317]

القسم الأول

اللامساواة بوصفها بنية تاريخية لا اختلالًا عابرًا

1) ضد تفسير "التأخر": اللامساواة كنتاج للنظام لا كخارج عنه

غالبًا ما تُقدَّم اللامساواة بين مناطق العالم بوصفها نتيجة اختلالات محلية أو "فشل داخلي" في اعتماد سياسات مناسبة، أو كتأخر زمني في اللحاق بمسارٍ يُفترض أنه عام. غير أن التحليل البنيوي لمسار الرأسمالية العالمية يبيّن أن اللامساواة ليست عارضًا طارئًا، بل عنصرًا مكوّنًا للنظام ذاته: فالرأسمالية لا تنتج فضاءً متجانسًا، بل تُعيد تنظيم العالم ضمن علاقات قوة غير متكافئة.[318]

2) المركز والهامش: تقسيم العمل العالمي بوصفه آلية تراكم

منذ توسّعها الأول، قامت الرأسمالية على إعادة تنظيم العالم في مراكز وهوامش، حيث تتراكم الثروة والقدرة الإنتاجية في مواقع محددة، فيما تُدمج مناطق أخرى بوظائف جزئية: كمصادر للمواد الخام، أو أسواق استهلاك، أو فضاءات استثمار عالي الربح منخفض المخاطر. في هذا السياق، لا يعني الاندماج بالضرورة التقارب، بل قد يعني تثبيت موقع التبعية ضمن شبكة علاقات غير متكافئة.[319]

3) موقع الشرق الأوسط: اندماج مبكر بلا انتقال إنتاجي

يُفهم موقع الشرق الأوسط ضمن هذه البنية من خلال طبيعة اندماجه المبكر في الســـوق العالمية دون أن يقترن ذلك بتحول داخلي في علاقات الإنتاج أو بتراكم صـــناعي مســـتقل. فالمنطقة لم تُقصَ عن النظام العالمي، لكنها أُدمجت فيه بشـــروط حدّت من قدرتها على إعادة إنتاج نفســـها كمركز أو حتى كطرف صـــاعد. وبذلك تصـــبح التبعية ليست "نتيجة لاحقة"، بل شكلًا تاريخيًا محددًا للاندماج.[320]

القسم الثاني

الدولة في الأطراف: قوة تنظيمية بلا قاعدة اجتماعية

1) الدولة كجهاز يسبق المجتمع: منطق "الدولة قبل المجتمع"

تكشف نتائج الفصول السابقة أن أحد المفاتيح الأساسية لفهم هذا المسار يتمثّل في طبيعة الدولة التي تشكّلت في الأطراف. فالدولة في الشرق الأوسط لم تنشأ كنتيجة لتوازن قوى اجتماعية إنتاجية متصارعة، بل تشكّلت غالبًا كجهاز يسبق المجتمع ويعلو عليه ويستمد شرعيته وقدرته من التحكم بالفائض والضبط الأمني.[321]

بهذا المعنى، لا تُفهم الدولة السلطوية بوصفها "انحرافًا" عن نموذج معياري، بل كنتيجة لمسار تاريخي محدد لم تُنتج فيه البنى الاجتماعية قوى تفاوضية مستقلة طويلة الأمد.[322]

2) التناقض البنيوي: دولة قوية شكليًا وضعيفة تحوليًا

امتلكت هذه الدولة قدرة عالية على القمع والتنظيم الإداري، لكنها افتقرت إلى قاعدة اجتماعية–اقتصادية مستقلة تمكّنها من قيادة تحول إنتاجي طويل الأمد. وهكذا نشأ تناقض بنيوي: دولة قوية في الضبط، ضعيفة في التحويل؛ قادرة على فرض النظام، عاجزة عن بناء تنمية ذاتية مستدامة، لأن الاقتصاد لم يتحول إلى قاعدة تراكم اجتماعي مستقل، بل إلى مورد جباية/ريع.[323]

3) الدولة كوسيط للاندماج التابع: إدارة التبعية بدل كسرها

في هذا الإطار، تتخذ الدولة وظيفة بنيوية مزدوجة: فهي من جهة تُعيد إنتاج الاستقرار الضروري لحركة السوق العالمية، ومن جهة أخرى تُعيد إنتاج هشاشة المجتمع بمنع تشكل القوى الاجتماعية المستقلة. وبذلك تتحول الدولة—في حالات واسعة—إلى وسيط بين المجتمع المحلي والنظام العالمي، أو إلى أداة لإدارة اندماج تابع بدل أن تكون إطارًا لتحويله.[324]

وتبرز كردستان هنا بوصفها حالة مكثّفة: إذ اتخذت الدولة وظيفة أمنية–حدودية مباشرة، فتقدّم الضبط على التنمية، وتُحوِّل الاقتصاد إلى امتداد لسياسات السيطرة لا لسياسات التحول.[325]

القسم الثالث

الدين والثقافة والهوية: حدود التفسير ولماذا تبدو مقنعة

1) نقد التفسيرات الثقافوية: بساطة جواب لا تفسّر التعقيد

احتلت التفسيرات الثقافوية—ولا سيما تلك التي تُرجع إخفاق التحول في الشرق الأوسط إلى الدين أو الثقافة أو الهوية—موقعًا مركزيًا في النقاشات العامة والأكاديمية. غير أن هذه التفسيرات، رغم قدرتها على تقديم إجابات بسيطة، تفشل في تفسير التباينات داخل السياق الواحد، كما تعجز عن شرح التحولات التاريخية المتغيّرة.[326]

2) وضع الدين في موقعه التحليلي: عنصر داخل البنية لا قوة فوقها

لا يعني نقد التفسيرات الثقافوية إنكار دور الدين أو الثقافة، بل وضعهما في موضعهما الصحيح: بوصفهما عناصر تتفاعل مع البنية الاقتصادية والسياسية لا قوى مستقلة عنها. فالدين لا يعمل كعامل حاسم بذاته، بل يكتسب دلالته السياسية والاجتماعية من موقعه داخل علاقات السلطة والإنتاج ومن طريقة توظيفه داخل الدولة والمجتمع.[327]

3) لماذا تبدو هذه التفسيرات مقنعة؟ الهوية كلغة للأزمة

تبدو التفســـيرات الثقافوية مقنعة في المجتمعات التي تعيش أزمات بنيوية طويلة الأمد لأنها توفّر لغة تفسيرية سـهلة، وتنقل الأزمة من مجال البنية إلى مجال الهوية. غير أن انتشارها لا يفسر المسار، بل هو أحد نتائجه: حين يعجز المجتمع عن إنتاج أدوات تفسير ومقاومة بنيوية، تميل اللغة العامة إلى تفسـير الأزمة عبر "الجوهر الثقافي" بدل الشروط التاريخية.[328]

القسم الرابع

الموارد والجغرافيا والاقتصاد الريعي: تفكيك الحتميات السائدة

1) ضد الحتمية: المورد لا ينتج النتيجة بذاته

لا تقل شيوعًا التفسيرات التي تُرجع مسار الشرق الأوسط إلى الجغرافيا أو الموارد الطبيعية، سواء عبر الحديث عن "لعنة الموارد" أو قيود المكان والمناخ. غير أن هذه المقاربات تفترض علاقة سببية مباشرة بين المورد والنتيجة، وتتجاهل دور الدولة والبنية الاجتماعية في توجيه هذا المورد.[329]

2) الاقتصاد الريعي: شكل من أشكال الاندماج التابع

فالنفط—أو أي مورد طبيعي—لا ينتج الريع أو التبعية بذاته، بل يفعل ذلك حين يُدمج في بنية سياسية–اقتصادية محددة، حيث يتحول إلى مصدر تمويل للدولة بدل أن يكون قاعدة لإعادة تنظيم الإنتاج. هنا يصبح الاقتصاد الريعي أحد أشكال الاندماج التابع: إذ يوسّع قدرة الدولة على الضبط دون أن يوسّع قدرة المجتمع على الإنتاج والتراكم.[330]

3) الجغرافيا كعامل مشروط: الموقع يتفاعل مع السياسة

ينطبق المنطق ذاته على الجغرافيا: فهي لا تعمل كقيد مطلق، بل كعنصر يتفاعل مع السياسات والبنى القائمة. فالموقع الحدودي مثلًا لا يفرض اقتصاد الوساطة والتهريب بوصفه قدرًا، لكنه يصبح كذلك حين تهيمن الدولة الأمنية وتغيب سياسات الاستثمار والتنمية، وحين تُدار الحدود بمنطق الضبط لا بمنطق الاندماج الإنتاجي.[331]

القسم الخامس

إعادة تركيب المسار: ما الذي يفسّره هذا الإطار؟

1) تفسير "الاندماج الذي لم يتحول"

يسمح الإطار الذي بُني عبر الفصول السابقة وأُعيد تركيبه هنا بفهم مسار الشرق الأوسط الحديث بوصفه نتاج تفاعل تاريخي بين بنية داخلية محددة ونظام عالمي غير متكافئ. وهو يفسر لماذا أدّى تفكك الإقطاعية القبلية إلى فراغ بنيوي بدل التحول، ولماذا لم تُنتج الإصلاحات الفوقية قطيعة تاريخية، ولماذا تحولت الدولة إلى جهاز قوي وضعيف في آن واحد.[332]

2) ما الذي لا يدّعيه هذا الإطار؟

لا يدّعي هذا الإطار تفسير كل أشكال التغيّر أو التباين داخل المنطقة، ولا تقديم نموذج سببي أحادي. بل يحدد شروط الفهم البنيوي التي يمكن من خلالها تحليل التحولات دون اختزالها في عامل واحد أو سردية تبسيطية، مع الإقرار بأن المسارات تتبدل حين تتغير بنية الصراع الاجتماعي، أو حين تتبدل شروط النظام العالمي، أو حين تتشكل تحالفات اجتماعية قادرة على كسر منطق الوساطة والريع.[333]

3) وظيفة الفصل داخل بنية الكتاب

بهذا المعنى يشـكّل هذا الفصـل حلقة وصـل بين التحليل التاريخي والخاتمة العامة: لا يضـيف "وقائع" جديدة بقدر ما يعيد ترتيب الوقائع السـابقة في إطار يشـرح **لماذا تُعاد إنتاج التبعية واللامساواة**، وكيف تتحول من نتائج تاريخية إلى بنى مسـتمرة. ومن هنا يفتح المجال لقراءة أزمات الشـرق الأوسـط المعاصـرة بوصفها امتدادًا لمسار طويل، لا قطيعة معه.[334]

خلاصة مركّزة للفصل السابع

يُظهر هذا الفصل أن اللامساواة العالمية ليست خللًا عابرًا في مسار الرأسمالية، بل إحدى آلياتها البنيوية، وأن التبعية ليست "تأخرًا" عن مسار عام، بل شكلًا تاريخيًا محددًا للاندماج داخل تقسيم عمل عالمي غير متكافئ. وضمن هذا الإطار تُفهم الدولة في الأطراف—ومنها الشرق الأوسط—بوصفها جهازًا يسبق المجتمع ويعلو عليه: قويًا في الضبط، ضعيفًا في التحويل، وميّالًا لإدارة الاندماج التابع بدل كسره. كما يبيّن الفصل حدود التفسيرات الثقافوية والحتميات الجغرافية–المرتبطة بالموارد، لا عبر إنكارها، بل عبر إدراجها في موقعها الصحيح كعوامل مشروطة بالبنية السياسية–الاقتصادية. وبذلك لا تُقرأ كردستان كاستثناء، بل كحالة مكثّفة تُظهر بأوضح صورة كيف يتحول تفكيك الإقطاع دون بديل، وبناء الدولة دون مجتمع، والاندماج الرأسمالي دون إنتاج، إلى شروط دائمة لإعادة إنتاج الهشاشة.[335]

حواشي الفصل السابع:

316. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century* (New York: Harper & Row, 1981).
317. Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. I (New York: Academic Press, 1974).
318. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).
319. Giovanni Arrighi, *The Long Twentieth Century* (London: Verso, 1994).
320. Samir Amin, *Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1976).
321. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974).
322. Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States* (Oxford: Blackwell, 1990).
323. Peter B. Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton: Princeton University Press, 1995).
324. Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton: Princeton University Press, 1988).
325. Hamit Bozarslan, *La question kurde: États et minorités au Moyen-Orient* (Paris: Presses de Sciences Po, 1997).
326. Timur Kuran, *The Long Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2011).
327. Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Saqi Essentials, 2007).
328. **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، عبد الله العروي (بيروت: دار الحقيقة، 1970).
329. Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley: University of California Press, 1997).
330. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987).

331. Michael L. Ross, *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations* (Princeton: Princeton University Press, 2012).
332. Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: I.B. Tauris, 2002).
333. مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني** (بيروت: دار الفارابي، 1986).
334. برهان غليون، **الدولة والمجتمع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
335. David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 2004).

الخاتمة العامة للكتاب

الاندماج الذي لم يتحوّل: التبعية بوصفها منطق المسار داخل نظام عالمي غير متكافئ

لم يكن الهدف من هذا الكتاب تتبّع تاريخ الشرق الأوسط الحديث بوصفه سلسلة من الإخفاقات أو الفرص الضائعة، ولا تقديم تفسير ثقافوي أو أخلاقي للتأخر، بل تفكيك المسار البنيوي الذي حكم اندماج المنطقة في الرأسمالية العالمية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبيان لماذا قاد هذا الاندماج إلى التبعية لا إلى التحول البنيوي، رغم عمقه واستمراره.

أظهر التحليل، عبر فصوله المتعاقبة، أن الشرق الأوسط دخل العصر الرأسمالي العالمي وهو محكوم ببنية إقطاعية قبلية ودولة تشكّلت قبل المجتمع، فامتلكت أدوات القهر والتحصيل، لكنها افتقرت إلى قاعدة اجتماعية–اقتصادية قادرة على إنتاج انتقال تاريخي ذاتي. لم تكن الأرض علاقة إنتاج مستقرة، ولا تشكّلت الطبقات بوصفها قوى مستقلة ذات مشروع تاريخي، بل بقيت شرائح وظيفية مرتبطة بالدولة أو بالبنى التقليدية. في هذا السياق البنيوي، لم تدخل الرأسمالية بوصفها قوة تفكيك خلاقة تعيد تنظيم المجتمع والدولة، بل كآلية احتواء أعادت توظيف البنية القائمة ضمن شروط السوق العالمية.

وعندما توسّعت الرأسمالية نحو المنطقة، لم تتجسّد في استثمار إنتاجي طويل الأمد أو مشروع صناعي تحويلي، بل عبر التجارة، ثم المال، ثم الامتيازات، وعبر الدولة أكثر مما عبر المجتمع. لم تكن الإصلاحات التي شهدتها المنطقة—العسكرية والإدارية والقانونية—غائبة، لكنها جاءت فوقية، دفاعية، ومجزأة، هدفت إلى تعزيز قدرة الدولة على الضبط والاستمرار، لا إلى إعادة بناء علاقتها بالمجتمع أو تحويل أسس الإنتاج. وُلدت قوى اجتماعية جديدة بفعل التعليم والتجارة والإدارة الحديثة، غير أنها نشأت في غياب قاعدة اقتصادية مستقلة وقنوات سياسية فاعلة، فعجزت عن التحول إلى قوة تاريخية قائدة قادرة على فرض مسار تحولي.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انهار النظام الإقطاعي القبلي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، لكن هذا الانهيار لم يؤدِّ إلى ولادة رأسمالية وطنية مستقلة، ولا إلى قيام دولة–مجتمع حديثة. على العكس، دخلت المنطقة طورًا جديدًا من الاندماج التابع، تجسّد في دول قومية هشة، واقتصادات مجزأة، وأسواق مرتبطة بالمراكز الرأسمالية العالمية دون قدرة على التحكم بشروط هذا الارتباط. لم يكن هذا التحول قطيعة مع المسار السابق، بل استمراره بأدوات جديدة، حيث بقيت الدولة قائمة شكليًا، لكن المجتمع بلا أدوات سيادة فعلية.

تكشف الحالة الكردستانية، كما عالجها الفصل السادس، المنطق الأقصى لهذا المسار. ففي كردستان، جرى تفكيك الإقطاع القبلي بالقوة دون بناء بديل اجتماعي–اقتصادي، وأُعيد تنظيم الأرض بوصفها أداة سيادة وضبط لا قاعدة إنتاج واستثمار، وتشكّلت قوى

اجتماعية ووعي سياسي وقومي بلا سند مادي وبلا قنوات تنظيمية كافية. ثم جاء التقسيم السياسي بعد الحرب العالمية الأولى ليحوّل التبعية من علاقة اقتصادية–سياسية إلى شرط وجودي دائم. وبهذا المعنى، لا تُقرأ كردستان كاستثناء تاريخي، بل بوصفها المرآة الأكثر صفاءً لما جرى في عموم الشرق الأوسط عندما بلغ المسار حدوده القصوى.

في ضوء الفصل السابع، يتّضح أن هذا المسار لا يمكن فهمه بوصفه إخفاقًا إقليميًا خاصًا، بل بوصفه موقعًا محددًا داخل بنية عالمية غير متكافئة تنتج اللامساواة بوصفها عنصرًا مكوِّنًا، لا اختلالًا عابرًا. فالاندماج في الرأسمالية العالمية لا يقود بالضرورة إلى التقارب أو التنمية، بل قد يرسّخ مواقع تبعية حين يتم في ظل دول بلا قاعدة اجتماعية إنتاجية، ومجتمعات بلا قنوات تنظيم وتمثيل قادرة على تحويل الصراع إلى إصلاح. من هنا، لا تُفهم التبعية بوصفها فشلًا في الاندماج، بل بوصفها شكلًا محددًا من أشكاله.

وبذلك، يخلص هذا الكتاب إلى أن التبعية في الشرق الأوسط لم تكن مرحلة انتقالية ولا نتيجة متأخرة، بل منطق المسار نفسه منذ لحظة الاندماج الأولى. فالمنطقة لم تُقصَ عن الرأسمالية العالمية، بل أُدمجت فيها دون أن تمتلك الشروط البنيوية التي حوّلت هذا الاندماج، في سياقات أخرى، إلى مسار تحولي. ولا يمكن تجاوز هذا المأزق عبر السياسات الجزئية، أو التحديث الفوقي، أو إدارة الأزمات داخل البنية القائمة، بل فقط عبر إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحويل الأرض والعمل والإنتاج إلى قاعدة تراكم

حقيقيــة، وفتح قنوات تنظيم وتمثيـل قـادرة على تحويـل الوعي الاجتماعي إلى قوة تاريخية فاعلة.

بهذا المعنى، لا ينتهي هذا الكتاب عند عام 1925 بوصـــفه حدًا زمنيًا، بل يقدّم إطارًا تحليليًا لفهم اســتمرار التبعية واللامســاواة في الشرق الأوسط والعالم المعاصر. فهو لا يقدّم وصفة جاهزة للخروج من المأزق، لكنه يحدّد شــرط الفهم الأول: أن التبعية ليســت حادثة تاريخية، بل بنية، وأن تفكيكها يفترض تفكيك المســار الذي أنتجها، لا الاكتفاء بإدارة نتائجه.

المراجع العامة للكتاب

تستند على مراجع النسخة الكردية والعربية

أولًا: المراجع الأجنبية

. Abbas Amanat, Iran: A Modern History (New Haven: Yale University Press, 2017).

. Abbas Vali, Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity (London: I.B. Tauris, 2011).

. Abrahamian Ervand, A history of modern iran, Cambridge University Press UK, 2008

. Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. New York: Crown Publishers, 2012.

. Ahmed, Kozad Mohamed. The Beginning of Ancient Kurdistan. Leiden, 1912.

. Alan Richards and Ishac Diwan, A Political Economy of the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 2008).

. Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East (Boulder: Westview Press, 2008).

. Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939 (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

. Amirshahi, Hooshang. The Political Economy of Iran under the Qajars. London: I.B. Tauris, 2012.

. Anderson, Lisa. “The State in the Middle East and North Africa.” Comparative Politics 20, no. 1 (1987): 1–

. Barrington Moore Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World (Boston: Beacon Press, 1966).

. Baser, Nathalie. Egypten: Bröderskapets uppgång och fall. Stockholm: Världspolitikens Dagsfrågor, no. 10 (2013).

. Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1983).

. Bird, Isabella. Journeys in Persia and Kurdistan. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

. Bladh, Mats. Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina under tusen år. Lund: Studentlitteratur, 2011.

. B.marks Robert, Den modena världens ursprung, Aktiv förlag_a-z förlag, 2004

. Carter V. Findley, Turkey, Islam, Nationalism, and Modernity: A History,

1789–2007 (New Haven: Yale University Press, 2010).
. Charles Issawi, The economy history of the middle east and north-Africa (London: Methuen & Co Ltd, 1982).
. Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990 (Oxford: Blackwell, 1990).
. Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992 (Oxford: Blackwell, 1992).
. Christopher Lagerqvist, Reformer och resolutioner (Denmark: Specialtryckeriet A/S, 2013).
. Clifford Geertz, "Religion as a Cultural System," in The Interpretation of Cultures (New York: Basic Books, 1973).
. David Fromkin, A Peace to End All Peace (New York: Henry Holt, 1989).
. David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: I.B. Tauris, 2004).
176 Abrahamian,
. David s. Sorenson, An Introduction to the Modern Middle East, Westview Press USA, 2014
. Denise Natali, The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran (Syracuse: Syracuse University Press, 2005).
. Dillard, Dudley. Economic Development of the North Atlantic Community. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.
. Dohainstitute.org
. Donald Quataert, The Ottoman Empire, 1700–1922 (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
. Douglass C. North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
. Douglass C. North and Robert Paul Thomas, The Rise of the Western World (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).
. Dündar, Fuat. British Use of Statistics in the Iraqi Kurdistan Question. Waltham, MA: Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, 2012.
. Ekonomifakta.se
. Engvall, Johan. Korruption i den forna sovjetunionen. Stockholm: Världspolitikens Dagsfrågor, no. 6 (2016).
. Eric Hobsbawm, Industry and Empire (London: Penguin, 1968).
. Eric Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780 (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
. Eric Hobsbawm, The Age of Empire, 1875–1914 (New York: Vintage Books,

1989).
. Erik Jan Zürcher, Turkey: A Modern History (London: I.B. Tauris, 2004).
. Ernst Kantorowicz, The King's Two Bodies: A Study in Medieval Political Theology (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).
. Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).
. Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton: Princeton University Press, 1982).
. Eugene Rogan, The Arabs: A History (New York: Basic Books, 2009).
. Faridah Koohi-Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran (New York: Palgrave Macmillan, 2003).
. Fernand Braudel, Civilization and Capitalism, 15th–18th Century, Vol. I (New York: Harper & Row, 1981).
. Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II (Berkeley: University of California Press, 1995).
. Ghasemi, Shapour. The Achaemenid Empire. Tehran: Iran Chamber Society, 2015.
. Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century (London: Verso, 1994).
. Globalis.se
. Halil İnalcık, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
. Halil İnalcık, The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600 (London: Phoenix Press, 2000).
. Hamit Bozarslan, Histoire de la Turquie contemporaine (Paris: La Découverte, 2013).
. Hamit Bozarslan, La question kurde: États et minorités au Moyen-Orient (Paris: Presses de Sciences Po, 1997).
. Hamza Alavi, "The State in Post-Colonial Societies," New Left Review 74 (1972).
. Harrison Dick, Upplev Sverige historia, Bonnier Fakta, 2015
. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State (London: Croom Helm, 1987).
. Hellman Jonas, Indien, kan jätten resa sig? Värdspolitikens Dagsfrågor, 1/2014
. Henri Frankfort et al., Before Philosophy: The Intellectual Adventure of Ancient Man (Chicago: University of Chicago Press, 1946).
. Homa Katouzian, State and Society in Iran: The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis (London: I.B. Tauris, 2000).

. Hooshang Amirshmadi, The political economy of Iran under Qajars, I.B. Tauris & CO London, 2012
. Hugo Montgomery, Medelhavsvärldens historia till omkring 400 e.kr (Arlöv: Berlings, 1985).
. Immanuel Wallerstein, The Modern World-System, Vol. II (New York: Academic Press, 1980).
. Industri politiken.se, Industrial policy sweden
. Internationella studier, utrikes politisk institute
. Iranchamber.com
. Issawi Charles, The economic history of the middle east and north Africa, Methuen & Co Ltd London, 1982
. James Gelvin, The Modern Middle East: A History (Oxford: Oxford University Press, 2011).
. James Scott, Seeing Like a State (New Haven: Yale University Press, 1998).
. Janet Afary, The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911 (New York: Columbia University Press, 1996).
. Jared Diamond, Collapse (New York: Viking, 2005).
. Joel Migdal, Strong Societies and Weak States (Princeton: Princeton University Press, 1988).
. Johan Engvall, Korruption i den forna sovjetunionen (Stockholm: Världspolitikens Dagsfrågor, 2016).
. John Tors, Historisk Teori och metod (Lund: Student Litratur AB, 2010).
. Jonson Lena, Rysslan i en återvänsgränd, värdspolitikens Dagsfrågor, 11/2014
. Jönsson Per, Profetens Hämnd, Islamiska staten, världspolitikens Dagsfrågor 9/2014
. Karl A. Wittfogel, Oriental Despotism (New Haven: Yale University Press, 1957).
. Karl Marx, The Communist Manifesto (Erbil: Ministry of Education Press, 2002).
. Karl Polanyi, The Great Transformation (Boston: Beacon Press, 2001).
. Karlsson Ingmar, Turkiets Historia, Scandbook AB Falun, 2015
. Koohi-Kamali Faridah, The political development of the kurds in Iran, Palgrave Macmillan New York, 2003
. Kragh Martin, Ryssland historia från Alexander ll till Putin, Dialogos Förlag, 2014
. Lagerqvist Johan, Tid för förändring I Kina med Xi Jinping, Världspolitikens Dagsfrågor, 1/2013

. Landguide.se / all countries
. Lena Karlsson & Roderick Parkes, Britisk politik i förändring, Världspolitikens Dagsfrågor, 1/2015
. Lendering John, The Median Empire, Iran chamber society, 2015
. Lenin, kapitalismens utveckling I Ryssland, 1899, översättare Martin Fahlgren, 2007
. Lenin, Two tactics of social democratic in the democratic revolution, 1965
. Lennart Schön, En modern svensk ekonomisk historia (Lund: Studentlitteratur, 2014).
. Lindqvist Herman, Historien om Sverige, Norstedt & Söner AB, 1993
. Mahmoud Shakir, Islamic History: The Abbasid State (Beirut, 1991).
. Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State (London: Zed Books, 1992).
. Mats Bladh, Ekonomisk historia: Europa, Amerika och Kina tusen år (Studentlitteraturer, 2011).
. Max Weber, Economy and Society (Berkeley: University of California Press, 1978).
. Max Weber, The Sociology of Religion (Boston: Beacon Press, 1963).
. Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (London: Saqi Essentials, 2007).
. Mehrdad R. Izady, The Kurds: A Concise Handbook (Washington, DC: Taylor & Francis, 1992).
. Michael L. Ross, The Oil Curse (Princeton: Princeton University Press, 2012).
. Mircea Eliade, The Myth of the Eternal Return (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1954).
. Montgomery Hugo, Medelhavsvärldens historia till omkring 400 e.kr, Berlings, 1985
. Myhrman Johan, Hur sverige blev rik, SMS förlag, 1994
. Nazih Ayubi, Over-stating the Arab State (London: I.B. Tauris, 1995).
. Owen Roger, The middle east in the world economy, I.B. Tauris, 2002/2011
. Perry Anderson, Lineages of the Absolutist State (London: Verso, 1974).
. Roger Owen and Şevket Pamuk, A History of Middle East Economies in the Twentieth Century (Cambridge, MA, 1999).
. Samir Amin, Unequal Development (New York: Monthly Review Press, 1976).
. Talal Asad, Genealogies of Religion (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).
. Timur Kuran, The Long Divergence (Princeton: Princeton University Press, 2011).

. Uğur Ümit Üngör, The Making of Modern Turkey (Oxford: Oxford University Press, 2011).
. Wadie Jwaideh, The Kurdish National Movement (Syracuse: Syracuse University Press, 2006).
. Wikipedia English
. Wikipedia Svenska
. worldbank.org
. Zady Mehrdad R., kurdistans economy / The Kurds, Taylor & Francis, 1992
. Åke Holmberg, Vår Världs Historia, Centraltryckeriet AB Borås, 1982

ثانيًا: المراجع العربية والكردية

،ئـارچی رۆزفێلـت، کورد لـه یـاداشـتـەکـانی ئـارچی رۆزفێلتـدا، ۱۹۱۸، و. کـارزان موحـەمـەد بەڕێوەبەرایەتی خانەی وەرگێڕان، ۲۰۰۳
ئەحمەد عوسـمان ئەبوبەکر، کورد و کوردسـتان لە کۆمەڵە وتارێکی مێژوویيدا، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، ۲۰۰۵
ئەحمەد مەحمود خەلیل، مێژووی کورد لە شارستانی ئیسلامدا، چاپخانەی پەیوەند - سلێمانی، ۲۰۱۰
ابراهیم الداقوقی، اکراد ترکیا، منشورات اراس، ۲۰۰۸
باسیل نیکیتین، الکرد، منشورات مکتب الفکر و التوعیه فی الاتحاد الوطنی الکردستانی، ۲۰۰۷
بوار نورەدین، میر عەبدال خانی بتلیس ، دەزگای چاپ و پەخشی حەمدی، ۲۰۰۷
تجارة العراق، ۱۹۲۲، دار النشر العراقی، ۱۹۲۲ ،Ghanima ج.ر. غنیمة
جرجیس فتح الله، یقظة الکرد، دار اراس للطباعة، ۲۰۰۲
حسن کریم جاف، الوجیز فی تاریخ ایران- الجزئ الرابع، دار اراس للطباعة و النشر، ۲۰۰۸
حسن کریم جاف ،الوجیز فی تاریخ ایران- الجزئ الثانی، دار اراس للطباعة و النشر، ۲۰۰۸
حسن کریم جاف، الوجیز فی تاریخ ایران- الجزئ الثالث، دار اراس للطباعة و النشر، ۲۰۰۸
حسێن ئارام بەگ، مێژووی میرایەتی بابان، بنکەی ژین، ۲۰۱۳
حمید بوز ئەرسەلان، مێژووی تورکیای هاوچەرخ، چاپخانەی ئاراس ۲۰۱۲

خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، دار المدار الاسلامى، ٢٠٠٢
دون ناردو، ئيمپراتوريەتى ئاشور، دەزگاى چاپ و پەخشى سەردەم، ٢٠٠٨
ديدار عوسمان، رۆڵى كورد لە دامەزراندنى كۆمارى تورکيادا، چاپخانەى زانكۆى سەلاحەدين، ٢٠١٣
رالف دارن دۆرف، قەيرانەكانى ديموكراسى، دەزگاى چاپ و پەخشى حەمدى، ٢٠٠٨
روبرت ئولسن، المسالة الكردية فى العلاقات التركية-الايرانية، دار اراس للطباعة-اربيل، ٢٠٠١
سامى شۆرش، رۆژهەڵاتى ناوەڕاست لەبەردەم گۆڕانى ديموكراسيدا، بڵاوكراوەى ئاراس، ٢٠٠٦
سالح قەفتان، سێ لێكۆڵينەوەى مێژوويى، دەزگاى چاپ و پەخشى سەردەم، ٢٠٠٩
ستالين، الماديه الديالكتيكية و الماديه التاريخية، ١٩٣٠
سعيد عبدالفتاح عاشور، تاريخ اوروبا فى العصور الوسطى، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٦٧
سوڵتان عەبدولحەميدى دووەم، يادەوەرييە سياسييەكانم، دەزگاى چاپ و پەخشى سەردەم، ٢٠١٠
سۆران حەمەڕەش، كورد كێيە؟ ،YPS publisher ، ٢٠١٣
سيروان كاوسى، مێژووى دەسەڵاتى ئايينى ئێران ،Digital Printservice AS, Oslo ، ٢٠١٠
شەمسى موحەمەد شەمسەدين، مێژووى كورد لە سەدەى شانزەدا، بڵاوكراوەى ئاراس، ٢٠٠٩
عبدالله اوجلان، ازمة المدينة و حل الحضـــارة الديموقراطية فى الشـــرق الاوســـط، چاپخانەى ئازادى ،٢٠١٤
عبدالله اوجلان، الفوضى فى حضارة الشرق الاوسط و الحلول المحتملة، منشورات قسم الترجمة العربية فى لجنة الاعلام و التنوير، ٢٠١٤
عبدالله اوجلان، قضـــايا الديمقراطية فى تورکيا، نماذج الحل فى كوردســـتان خارطة الطريق، چاپخانەى ئازادى، ٢٠١٢
على ابراهيم حسن، الجاهلية - الدولة العربية - الدولة العباسية، مكتبه النهضة المصرية، ٢٠١٠
على محمد محمد الصلابى، دوله السلاجقه، موسسة اقرآ القاهرة، ٢٠٠٦
عەبدوللا عەلياوەيى، كوردستان لەسەردەمى دەوڵەتى عوسمانيدا، سەنتەرى لێكۆڵينەوەيى ستراتيجى لە كوردستان، ٢٠٠٤
عەبدولمونعم ماجد، مێژووى سياسى عەرەب، ١٩٥٦، و. مەلا عەزيز، ناوەندى ئاوێر،٢٠١٣
عوسمان عەلى، چەند لێكۆڵينەوەيەك دەربارەى بزاڤى هاوچەرخى كورد، چاپخانەى ديلان، ٢٠٠٦
فريدريك انجلس، اصل العائلة والملكية الخاصة و الدولة، الارشيف الماركسى، ١٨٨٤
فەرهاد پيرباڵ، كورد لە ديدى رۆژهەڵاتناسانەوە، بڵاوكراوەى ئاراس، ٢٠٠٦
فوئاد مەجيد ميسرى، كۆمەڵگا لەسايەى دەوڵەتى خەلافەتدا، دەزگاى چاپ و پەخشى حەمدى، ٢٠١٣
فيراس سەواج، نهێنى عەشتار، دەزگاى چاپ و پەخشى سەردەم، ٢٠١٠
كاظم حبيب، لمحات من العراق القرن العشرين، موآسسة حمدى للطباعة و النشر، ٢٠١١
كلوديوس ڕيچ، گەشتنامەى ريچ بۆ كوردستان، بڵاوكراوەى ئاراس، ٢٠٠٢
كمال مظهر، انتفاضة ١٩٢٥ كردستان تركيا، لبنان-بيروت، ٢٠٠١
كمال مظهر، دور الشعب الكردى فى ثوره العشرين، مطبعة الحوادث – بغداد، ١٩٧٦
كمال مظهر، كردستان فى سنوات الحرب العالمية الاولى ١ ، مطبعة المجمع العلمى الكردى، ١٩٧٧

کەمال مەزهەر، خەباتی رزگاریخوازی کورد و ئازەر لە ئێران، بڵاوکراوەی ئاراس، ٢٠٠٤
کەمال مەزهەر،کوردو کوردستان، گرین گلۆری، لوبنان، ٢٠٠٩
کەمال مەزهەر، چەند لاپەرەیەك لە مێژووی کورد، شرکه مطبعه الادیب المحدوده، ١٩٨٥
مارتن ڤان برونسن، ئاغا و شێخ و دەوڵەت، مەکتەبەی بیروهۆشیاری(ی.ن.ك.)، ٢٠١٠
مارکس انجلس، فی الاستعمار، دار التقدم موسکو، ١٩٤٨-١٩٨٤
،مارکس کارل، بەیاننامەی پارتی کومونیســـت \ وەرگێرجەلال دەباغ، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە ٢٠٠٢
مامخان شیروانی، بارزان و رەچەڵەکی بارزانیان، کوردستان پۆست، ١٩٩٥
ماوتسی تونغ ، تحلیل الطبقات المجتمع الصینی، ١٩٣٠
ماوتسی تونغ ، حول الدکتاتوریة الدیموقراطیة الشعبیة، نسخة للانترنیت الصوت الشویعی، ١٩٤٩
ماوتسی تونغ ، حول الدیمقراطیة الجدیدة، ١٩٤٠
ماوتسی تونغ، فی التناقض، ١٩٣٧
محمد سهیل تەقوش، عوسمانییەکان، کتێبخانەی ئاوێر، ٢٠٠٩
محمد سهیل تەقوش، مێژووی دەوڵەتی سەفەوی، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوەی رۆژهەڵات، ٢٠١٢
محمود شاکر، التاریخ الاسلامی- الدولة العباسیة، المکتب الاسلامی - بیروت، ١٩٩١
محمود شاکر، التاریخ الاسلامی\ العهد العثمانی، المکتب الاسلامی-بیروت، ١٩٩١
محمود شاکر، التاریخ الاسلامی-العهد الاموی، المکتب الاسلامی – بیروت، ١٩٩١
محمود شاکر، التاریخ الاسلامی- الخلفا الراشدین، المکتب الاسلامی-بیروت، ١٩٩١
،موجتەبا بورزوویی، بارودۆخی ســیاســی کوردســتان ١٨٨٠- ١٩٤٦، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە ٢٠٠٥
موحەمەد ئەمین زەکی بەگ، خولاسەی تەئریخی کورد و کوردستان، بنکەی ژین، ٢٠٠٦
موحەمەد حەمە باقی، میرنشینی ئەردەڵان، بابان، سۆران، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، ٢٠٠٢
مینورسکی، الاکراد، رابطة کاوه للثقافه الکردیه، ١٩٨٧
نەجاتی عەبدوڵلا، راپەڕینەکانی بارزان، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوەی ئاراس هەولێر، ٢٠١٠
نەوشیروان موستەفا، کورد و عەجەم، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی کوردستان، ٢٠٠٥
نەوشیروان موستەفا، چەند بابەتێکی کۆمەڵناسی، الدار العربیه للعلوم ناشرون، ٢٠١٥
نیشتمان بەشیر موحەمەد، کورد و سلجوقیەکان چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، ٢٠٠٦
،پســـێۆران و ئـەفســـەرانی ئینگلیز، کورد و کوردســـتـان، دەزگـای چـاپ و بڵاوکردنـەوەی ئـاراس ٢٠٠٢\١٩٢٣
ی. ئی. جاسیلیەڤا، کوردستانی خواروو‌ی رۆژهەڵات، بڵاوکراوەی ئاراس، ٢٠٠٩
یان یەرپە، دابەشکردنی دەستەڵاتەکان لە ئێران، بڵاوکراوەی ئاراس، ٢٠٠٥

يتناول هذا الكتاب مسار اندماج الشرق الأوسط في الرأسمالية العالمية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، من منظور بنيوي–تاريخي يعيد النظر في الأطروحات التي تُرجع إخفاق التحول الرأسمالي إلى عوامل ثقافية أو «تأخر» زمني. ينطلق التحليل من فرضية أن المنطقة لم تكن خارج الرأسمالية، بل دخلتها مبكرًا، غير أن اندماجها جرى ضمن بنية اجتماعية–سياسية حدّدت نتائجه وأعادت إنتاج حدوده.

يركّز العمل على علاقة الدولة بالمجتمع، وأنماط الملكية، ومسارات الإصلاح، وتكوّن القوى الاجتماعية، مبيّنًا أن الرأسمالية دخلت عبر التجارة والمال وأجهزة الدولة أكثر مما دخلت عبر التحول الإنتاجي العميق. ومن خلال تتبع ثلاث مراحل بين 1800 و1925، يوضح الكتاب كيف قاد تفكك النظام الإقطاعي–القبلي إلى إعادة إنتاج التبعية بدل الانتقال البنيوي، وكيف تشكّلت الدولة القومية في سياق اندماج غير متكافئ في النظام العالمي.

وتبلغ الدراسة ذروتها في الحالة الكردستانية بوصفها نموذجًا مكثفًا لمسار المنطقة، حيث تتقاطع عملية تفكيك البنى المحلية مع غياب التراكم الاقتصادي وبناء الدولة دون مجتمع. يقدم الكتاب إطارًا تفسيريًا لفهم الجذور التاريخية لأزمات الدولة والتنمية في الشرق الأوسط، ويخاطب الباحثين والمهتمين بالتاريخ الاقتصادي والسياسي ودراسات الدولة والتحول الاجتماعي.